

مشروع ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وفق منهجية التصرف حسب الاهداف



2018

المحور الاول: التقديم العام

تقديم مهمة السياحة والصناعات التقليدية وسياستها القطاعية

- I. مشمولات وزارة السياحة والصناعات التقليدية.....6
 - II. تنظيم وزارة السياحة والصناعات التقليدية.....7
 - III. استراتيجية تنمية القطاع.....8
 1. إستراتيجية تنمية القطاع السياحي
 - (1) تنوع العرض.....8
 - (2) تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين.....8
 - (3) تعزيز صورة القطاع10
 - (4) تحديث القطاع.....10
 2. إستراتيجية تنمية قطاع الصناعات التقليدية.....11
 - IV. برامج وزارة السياحة والصناعات التقليدية.....12
- ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وبرمجة النفقات على المدى المتوسط

2020-2018

1. تقديم ميزانية الوزارة.....13
2. التوزيع حسب طبيعة النفقة.....15
3. إطار النفقات متوسط المدى.....16

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة

I. البرنامج 1 : قيادة قطاع السياحة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته23
- 1.1 الإشكاليات.....24

24	1.2 الأولويات
25	2. خارطة البرنامج
25	2.1 إستراتيجية البرنامج
27	3. أهداف ومؤشرات قياس الاداء الخاصة بالبرنامج
27	3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الاداء
30	3.2 تقديم أنشطة البرنامج
35	4. نفقات البرنامج
35	4.1 ميزانية البرنامج
37	4.2 إطار النفقات المتوسط المدى 2018-2020 لبرنامج قيادة قطاع السياحة

الملاحق

39	1. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج
70	2. بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية المتدخلة في البرنامج

II. البرنامج 2 : الصناعات التقليدية

79	1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته
80	1.1 الإشكاليات
81	1.2 الأولويات
81	2. خارطة البرنامج
82	2.1 إستراتيجية البرنامج
83	3. أهداف ومؤشرات قياس الاداء الخاصة بالبرنامج
83	3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الاداء
86	3.2 تقديم أنشطة البرنامج
93	4. نفقات البرنامج
93	4.1 ميزانية البرنامج
94	4.1 إطار النفقات المتوسط المدى 2018-2020 لبرنامج الصناعات التقليدية

الملاحق

97	1. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج
----	-------------------------------------

2. بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية المتدخلة في البرنامج.....125

II. البرنامج 3 : القيادة والمساندة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته135

1.1 الأولويات.....136

2 خارطة البرنامج.....136

3 أهداف ومؤشرات قياس الاداء الخاصة بالبرنامج.....136

3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الاداء.....136

3.2 تقديم أنشطة البرنامج.....138

4 نفقات البرنامج.....140

4.1 ميزانية البرنامج.....140

4.2 إطار النفقات المتوسط المدى 2018-2020 لبرنامج القيادة والمساندة.....142

الملاحق

1. بطاقات مؤشرات قياس أداء البرنامج.....144

المحور الأول

التقديم العام لمهمة السياحة والصناعات التقليدية وسياستها القطاعية

يحتل قطاع السياحة والصناعات التقليدية أهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا في تونس فحسب بل في جميع البلدان وذلك لمساهمته الفعالة في إجمالي الناتج المحلي، إضافة إلى انه يؤمن حاجات

القطاعات الاقتصادية الأخرى من الخدمات. ويحظى هذا القطاع في تونس بعناية فائقة باعتبار طابعه الاستراتيجي وأثره على مجهود التنمية فضلا عن انعكاساته على مستقبل الأجيال الحاضرة والقادمة وانصهاره في صميم التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق حرصت الدولة منذ الإستقلال على تشجيع هذا القطاع حيث وضعت برامج متكاملة للنهوض بالبنية التحتية في جل المخططات التنموية ، كما انتهجت سياسة اقتصادية في القطاع أكثر انفتاحا وتحرّرا لتشجيع الاستثمار وتخفيض القيود الجبائية والقمرقية وسن الإجراءات والحوافز التشجيعية قصد مساعدة القطاع السياحي والصناعات التقليدية على التأقلم أكثر مع المتغيرات الاقتصادية وتمكينه من مواجهة المنافسة العالمية .

وقد مكّن هذا المناخ الملائم من تطور الاستثمار السياحي وتهيئة الأرضية المناسبة لاقتحام الأسواق ، حيث أصبحت السياحة أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، إذ حقق هذا القطاع مكاسب مكنت من تكريس الوجهة التونسية كأحد أبرز وأعرق الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط مساهمة بذلك في تدعيم مسيرة التنمية الوطنية والجهوية من خلال إندماجها في المناخ الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وهو ما أهلها لاكتساب مكانة إستراتيجية هامة في مسيرة التنمية لتونس. لقد صاحب نجاح السياسة التنموية في القطاع السياحي والصناعات التقليدية لتونس سياسة اجتماعية متميّزة قصد حماية المجتمع من خطر الفوارق واتساع الهوة بين المحطات السياحية والجهات، كل ذلك في تلازم وتكامل بين التنمية والديمقراطية وبين التضامن والعدالة الاجتماعية.

إلا أن هذا التطور المشهود الذي سجله القطاع لا يمكن أن يحجب بعض الصعوبات التي يثيرها الواقع الحالي للسياحة والصناعات التقليدية التونسية في ضوء ما أفرزته تجربة السنوات الماضية وما يحيط بهذا القطاع من مؤثرات وعوائق تجلت بالخصوص من خلال الأزمة العالمية التي شهدتها هذا القطاع وأيضا الأحداث الإستثنائية التي شهدتها تونس في فترة إنتقالها الديمقراطي بعد **11 جانفي 2011** و التي ساهمت في إبراز بعض النقائص التي يشكو منها القطاع على غرار عدم تنوع المنتج وتدنّي جودته ومحتواه ونوعية الخدمات والضعف نسبي على مستوى الترويج فضلا عن ضعف المردودية والقدرة التنافسية لبعض الوحدات الفندقية ولأنشطة الصناعات التقليدية وهو ما حتم إقرار إستراتيجية جديدة لتنمية قطاع السياحة والصناعات التقليدية مما سيساهم في إشعاع صورة بلادنا ويدعم المسيرة التنموية بها.

1. مشمولات وزارة السياحة والصناعات التقليدية

تتولى وزارة السياحة والصناعات التقليدية في اطار السياسة العامة للدولة بلورة الخيارات الوطنية في المجال السياحي والصناعات التقليدية ووضع المخططات والبرامج المتعلقة بها وتقييم أداءها ونتائجها وذلك عبر رسم سياسات تهدف الى النهوض بالقطاع السياحي والصناعات التقليدية . ولهذا الغرض تضطلع وزارة السياحة والصناعات التقليدية تبعا للأمر عدد **2122** لسنة **2005** المؤرخ في **27 جويلية 2005** و الأمر عدد **2123** لسنة **2005** المؤرخ في **27 جويلية 2005** كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد **794** لسنة **2010** المؤرخ في **20 أفريل 2010** الذي يضبط مشمولات و تنظيم وزارة السياحة بمهمة عامة تتمثل في تنفيذ سياسة الدولة في ميادين السياحة والترفيه السياحي ولهذا الغرض فهي مكلفة:

1. بالقيام بكل الدراسات والبحوث الخاصة بالسياحة والترفيه السياحي،
2. باقتراح مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية في المجالات التي تدخل في مجال نشاطها والسهر على تنفيذها،
3. بضبط البرامج والمشاريع التي يتعين انجازها في نطاق المخطط وكذلك التدابير المؤيدة لها وعرضها على موافقة الحكومة،
4. بتنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة والمتعلقة بميادين السياحة والترفيه السياحي سواء بصفة مباشرة أو عن طريق الهياكل والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشراف الوزارة.

ففي ميدان السياحة تكلف الوزارة خاصة بـ:

- تصور البرامج والإجراءات الرامية إلى تطوير السياحة وازدهارها،
- ضبط وتنفيذ سياسة الدولة في ميدان التأهيل السياحي وتنمية القدرة التنافسية للمنتوج السياحي،
- القيام بالدراسات اللازمة لتنمية وتأهيل القطاع السياحي،

- توجيه الاستثمارات في الميدان السياحي ومتابعتها ومراقبة المشاريع،
- تنمية التهيئة والتجهيز بالمناطق ذات الصبغة السياحية،
- تحليل الوضع السياحي ومتابعة تطوراتها على المستوى الوطني و الدولي،
- إعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للأنشطة السياحية ومراقبة تطبيقها،
- مراقبة جودة المنتج والخدمات السياحية ومتابعة تنفيذ مخططات الجودة ومعايير التصنيف،
- وضع شروط ممارسة الأنشطة السياحية،
- دراسة برامج التكوين المهني والمصادقة عليها والسهر على تطبيقها بالتعاون مع الهياكل المعنية.

أما في ميدان الترفيه السياحي فتكلف وزارة السياحة خاصة بما يلي:

- المشاركة في وضع وتنفيذ التوجهات العامة في ميدان الترفيه السياحي،
- النهوض بالاستثمار في ميدان الترفيه السياحي،
- التنسيق مع الهياكل المعنية فيما يتعلق بالإجراءات الرامية إلى تطوير الترفيه السياحي.

II. تنظيم وزارة السياحة والصناعات التقليدية

بمقتضى الأمر عدد **2123** لسنة **2005** المؤرخ في **27 جويلية 2005** سالف الإشارة، تشتمل وزارة السياحة والصناعات التقليدية على الهياكل التالية:

1. الهيئة العليا للوزارة وندوة المديرين

2. الديوان ويشمل:

- مكتب الضبط المركزي.
- مكتب الإعلام والاستقبال والعلاقات العامة.
- مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيفة وجلسات العمل الوزارية.
- مكتب العلاقات مع المواطن.
- مكتب المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة.
- مكتب العلاقات الشراكة مع المهنيين.
- مكتب التأهيل السياحي.
- مكتب الترفيه السياحي.

3. التفقدية العامة لوزارة السياحة

4. الإدارة العامة للمصالح المشتركة وتشمل:

- إدارة الشؤون الإدارية والمالية
- إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية
- إدارة الشؤون القانونية والنزاعات

5. إدارة الدراسات والتعاون الدولي وتضم:

- الإدارة الفرعية للدراسات والتخطيط.
- الإدارة الفرعية للتعاون الدولي.

III. إستراتيجية تنمية القطاع

اعتبارا لأهمية القطاع السياحي والصناعات التقليدية في الاقتصاد الوطني، قامت الوزارة بوضع خطة استشرافية تهدف إلى تبني إستراتيجية مندمجة ومتكاملة لتنمية مستديمة للقطاع السياحي والصناعات التقليدية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق نمو القطاع على المدى البعيد. وتتجسد هذه الخطة الإستراتيجية في شكل برامج عملية على المدى القصير والمتوسط والطويل إلى جانب وضع نظم مرنة

ومتواصلة لمتابعة وتعديل إستراتيجية تنمية القطاع كلما اقتضت الحاجة. وبصفة أدق تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحديد أهداف جمالية للقطاع السياحي والصناعات التقليدية في أفق 2020 من خلال تطور القطاع السياحي والصناعات التقليدية وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني في مجالات النمو والاستثمار والتشغيل وتطوير المداخل السياحية إلى جانب تطور حصة السياحة التونسية في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي السياحة العالمية ومساهمة مختلف المنتجات السياحية في هذا التطور المنتظر. وتبني إستراتيجية تنمية القطاع السياحي والصناعات التقليدية على المحاور الأساسية التالية:

أولاً: بالنسبة للقطاع السياحي :

1. تنويع العرض

تهدف وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى العمل على:

- دفع المشاريع السياحية ذات القيمة المضافة العالية،
- تنويع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية وخاصة في مجالات السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقولف والسياحة المؤتمرات والسياحة الإقامة والعلاج الطبيعي بمياه البحر والسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية. إن السياحة الشاطئية ستبقى المنتج والركيزة الأساسية للعرض التونسي لكنها ستكون مدعمة بمنتجات أخرى من شأنها أن تثرى العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتج البحري.
- تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية من خلال :
 - وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتج الفندقي وتشجيع المنتجات السياحية البديلة،
 - تحيين دليل المستثمر في القطاع السياحي تبعاً لما تم إصداره من نصوص جديدة متعلقة بالإستثمار.

2. تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين

أ. تحسين الجودة

تعتبر الجودة المحرك الرئيسي لكل الإصلاحات التي شهدتها القطاع السياحي غير أن الحاجة إلى دعم جودة المنتج تأكدت في السنوات الأخيرة في ظل التطور الكمي والنوعي الذي عرفه القطاع وتغير إحتياجات السياح. تبعاً لذلك، قامت الوزارة بوضع تمشي للجودة يشمل كل مكونات المنتج السياحي مرتكزة في ذلك على دراسات تشخيصية في مجالات مختلفة. وضماناً للجودة وعملاً على بلوغ الأهداف المنشودة للرفع من مستوى الخدمات السياحية وتعزيز القدرة على منافسة الأسواق العالمية، تركز خطة الوزارة في المستقبل في مجال الجودة على المحاور التالية:

❖ مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي:

إن من أهداف الوزارة توفير المناخ اللازم لتحقيق مردودية أفضل للوحدات الفندقية والنهوض بجودة خدماتها لتمكينها من القدرة على مسابرة التحولات الحاصلة على السوق السياحية العالمية ومواكبة المنافسة من حيث الإستجابة لكافة مستلزمات الحريف وإرضائه. وقد أكدت الخطة الإستراتيجية على مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي مع مراجعة محتواه وذلك بـ:

- تنقيح الإطار القانوني المنظم لبرنامج التأهيل بهدف مزيد تصويب تدخّلات برنامج التأهيل الفندقي نحو بلوغ هدف تحقيق الجودة الشاملة للمنتج الفندقي والنهوض بواقع القطاع وإعطائه دفعا جديداً،
- توجيه الدعم نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصاً المؤسسات ذات الإمكانيات الاقتصادية والتي تمر بصعوبات مالية ظرفية،
- تأهيل المنظمات المهنية الفاعلة في القطاع ،
- إحداث مرصد لمتابعة تطور المؤشرات السياحية وخاصة القدرة التنافسية للقطاع السياحي،
- العمل على توسيع البرنامج ليشمل شيئاً فشيئاً كافة مكونات القطاع السياحي (وكالات الأسفار، المطاعم السياحية، النقل السياحي...) ومن أجل ذلك سيتم إعداد دراسة فنية بمشاركة جميع المتدخلين تهدف إلى إقتراح الحلول والتصورات الكفيلة بتأهيله.

❖ وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية:

تميزت إستراتيجية الوزارة بإعتماد مقاربة طموحة وهادفة للنهوض بجودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنوع العرض وهو ما من شأنه أن يساعد على كسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية وبالتالي مزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية. وتبني خطة الوزارة في هذا الشأن على :

- الشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية،
- تنفيذ برنامج المسح الشامل لكافة الوحدات السياحية مع تدعيم وتنوع برنامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم ،
- مواصلة زيارات تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والإقامات الريفية،
- تشجيع المؤسسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة،
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية وذلك بالتنسيق مع مختلف المتدخلين،

ب. النهوض بالتكوين وتنمية الموارد البشرية :

إعتبارا أنه لا ضمان لجودة خدمات بدون سياسة تكوين ناجعة للمتخرجين صلب مؤسسات تكوين عصرية حرصت وزارة السياحة على تأهيل منظومة التكوين في القطاع السياحي، ذلك أن التصرف في الموارد البشرية المؤسس على متابعة التغيرات العالمية والتحسين المستمر للمؤهلات وللکفاءات المهنية عن طريق التكوين يعد شرطا أوليا وأساسيا لضمان أوفر الحظوظ لجودة الخدمات. تأسيسا على ذلك أرست الوزارة خطة طموحة تجعل من سياسة التصرف في الموارد البشرية وخاصة تكوين جميع أصناف العمال اللازمين للقطاع السياحي من إطارات وأعاون من أولويات إستراتيجية القطاع وذلك من خلال:

- إعادة هيكلة وتعصير جميع المراكز والمدارس التابعة للديوان وتدعيم طاقة الإيواء،
- تطوير وتحسين البرامج لتحسين مردودية التكوين حسب المقاربة بالكفايات واعتماد التكوين حسب الطلب للاستجابة إلى متطلبات سوق الشغل في القطاع وذلك بتركيز برامج التكوين بكافة مراكز التكوين السياحي،
- التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المكونين وموظفين داخل المؤسسات السياحية والفندقية،
- إرساء نظام جديد للتسيير والتصرف داخل مراكز التكوين يهدف بالأساس إلى ربط علاقة شراكة متينة مع أصحاب المهنة من خلال مجالس مؤسسات المراكز المتنافسة التركيبية،
- اعتماد مناهج التصرف المتطورة من خلال مطابقة مراكز التكوين للمواصفات العالمية "إيزو 9000"،
- مواصلة إصلاح التكوين السياحي بمنظومة التعليم العالي بما يتماشى مع حاجيات جهاز الإنتاج.

3. تعزيز صورة القطاع

ترتكز إستراتيجية تنمية القطاع السياحي بالأساس على تدعيم الوجهة السياحية التونسية أي المثابرة على تنوع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة بتعزيز تواجدتها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية، فضلا على دعم التنمية السياحية على مستوى الجهات وخاصة الجهات الداخلية. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة المقترحة تهدف بالأساس إلى :

- تكثيف الدعاية وتدعيم تواجد الوجهة التونسية في التظاهرات السياحية بالخارج،
- تنفيذ الإستراتيجية الخاصة بالعلاقات العامة والتظاهرات،
- تنفيذ إستراتيجية السياحة الرقمية،
- الإرتقاء بالربط الجوي نحو الوجهة التونسية من خلال توجيه تدخلات صندوق الدعم الجوّي نحو أولويات منظومة الترويج من حيث الأسواق المستهدفة وتكثيف الربط الجوّي خارج موسم الذروة،
- التوجّه التدريجي نحو إشهار يعتمد الجهات كوجهات سياحية منفردة بذاتها،
- تنفيذ إستراتيجية دفع السياحة الداخلية والتعريف بالجهات وذلك بـ:

- الشروع في تنفيذ خطة إنعاش القطاع السياحي بالجنوب الغربي مع التركيز في المدى القصير على الجوانب التنشيطية والبيئية ،
- مزيد دعم التظاهرات ذات الصبغة السياحية المنظمة في تونس لتنشيط الجهات السياحية بصفة عامة والجهات الداخلية بصفة خاصة،
- مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الممضاة مع وزارة الثقافة والمتعلقة بالرفع من الجاذبية السياحية لبعض الولايات الداخلية وتعزيزها بتظاهرات كبرى.

4. تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة

تسعى الوزارة لإعادة النظر في المنظومة الإدارية المشرفة على القطاع بإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة وإعتماد منهجية مندمجة ومتكاملة تشمل مختلف عناصر القطاع السياحي والمرتبطة خاصة بالإطار التشريعي من قوانين وتراتيب إدارية وحفز الإستثمار وبالاطار المؤسسي كمهام هيكل الإشراف وهيكلتها التنظيمية والإدارية والمالية ودور المهنة ودور القطاع الخاص في النهوض بالقطاع وبكل ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال والشراكة مع القطاع الخاص.

ثانيا : بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية :

يمثل قطاع الصناعات التقليدية رافدا اقتصاديا هاما وعنصرا ثابتا للتشغيل في كافة مناطق البلاد. كما يعد مقوما من مقومات الشخصية الوطنية إذ يساهم في التواصل بين الماضي والحاضر لترسيخ الهوية وتثبيت روح الأصالة والانتماء للحضارات والثقافات التي تعاقبت على بلادنا. ويتأكد دوره الفاعل في المسيرة التنموية الشاملة باعتباره:

- يساهم في تقليص البطالة نظرا لقدرته على تعبئة واسعة لليد العاملة وإحداث عدد هام من مواطن الشغل
- يوفر مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين
- يساهم في الناتج الداخلي الخام وجلب العملة الصعبة للبلاد بنسبة هامة
- يساهم في تنمية الجهات خصوصا النائية منها باعتبار تواضع كلفة بعث المشاريع في أنشطة الصناعات التقليدية المتميزة بطابعها الحضاري والتراثي المتجدد والمنتشرة في كامل تراب الجمهورية
- يدعم التوازن الاجتماعي والديمقراطي بتثبيت السكان في مناطقهم والتقليص من ظاهرة النزوح مع قابلية النشاط فيه بالمنازل لاسيما بالنسبة للمرأة التي تمثل عنصرا فاعلا ونشيطا في هذا الميدان

كما يمتلك القطاع نقاط قوة من أهمها:

1. أنشطة قطاع الصناعات التقليدية لا تعتمد كثيرا على توظيف رؤوس الأموال مقارنة بأنشطة القطاعات الأخرى مما يسهل إحداث موارد رزق قارة بالمناطق الداخلية بتكاليف محدودة و يساهم في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتثمين الموارد وهو عامل مؤثر في إحداث التوازن الجهوي.
2. اعتماد نشاطه أساسا على مواد أولية وخامات وكفاءات مهنية وأساليب إنتاج محلية مما يمكنه من قيمة مضافة عالية.
3. توفر مختلف جهات الجمهورية على مخزون حرفي متميز ومتنوع مما يعزز إسهام القطاع في التنمية المحلية والجهوية المستدامة من خلال إحداث شبكات إنتاج.
4. تكامل مجمل اختصاصات قطاع الصناعات التقليدية مع عديد اختصاصات حرف المهن الصغرى والخدمات المرتبطة بها وارتباط نشاطه بقطاعات أخرى كالفلاحة والثقافة والسياحة والصناعة مما يميزه بنسبة إدماج مرتفعة.
5. قدرة تشغيلية كبيرة في المناطق الداخلية

6. قدرة قطاع الصناعات التقليدية على التمتع بالأسواق العالمية باعتبار قيمة منتوجاته ذات القيمة المضافة العالية الناجمة عن خصوصياته الثقافية والتراثية.
7. قدرته على التأقلم بسرعة مع الميولات الجديدة للسوق العالمية والاستجابة لاحتياجاتها.

بالنسبة للإصلاحات والتوجهات الإستراتيجية لقطاع الصناعات التقليدية :

سيقع عرض مشروع مخطط وطني لتنمية الصناعات التقليدية على أنظار الحكومة بالنسبة للسنوات الخمس القادمة (2017-2021)

الأهداف:

- 1- مخطط لبرنامج خصوصي يهدف إلى إعادة هيكلة قطاع الصناعات التقليدية خلال السنوات القادمة وسيعرض قريبا على أنظار مجلس الوزراء
- 2- توحيد الرؤى بين جميع الأطراف المتدخلة في القطاع من مهنيين وخبراء من أجل النهوض بصفة فعلية بالصناعات التقليدية والارتقاء بها وتدعيم مكانتها باعتبارها ركيزة من ركائز التنمية
- 3- إبراز صناعات تقليدية عصرية تستهدف فئات اقتصادية واجتماعية متناسقة وتعكس هوية وطنية متجذرة وترتكز على منظومة التجديد والابتكار والجودة كما يهدف إلى تطوير ترويج منتوجات للصناعات التقليدية ذات جودة عالية بالأسواق المفتوحة وصعبة النفاذ

المحاور :

سيشمل المخطط خمسة محاور تتمثل في تطوير الإطار المؤسسي وتنمية المعارف والمهارات والنهوض بالجودة والتسويق وتطوير المؤسسات وتنمية الاستثمار ودعم مجالي الإعلام والاتصال مع التأكيد على أن هذا المخطط يعتبر مراجعة لكل الجوانب بما يضمن للحرفيين في القطاع انطلاقة جديدة للعمل في ظروف طيبة ومحيط قانوني ملائم للنهوض بالقطاع

النتائج المرقبة:

إحداث 30 ألف موطن شغل خلال 5 سنوات وإحداث 200 مؤسسة حرفية ناجعة وبلوغ معدل دخل الحرفي قيمة الـ 8 أ.د سنة 2021 والمساهمة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 8 % في أفق 2021 مع مضاعفة حصة القطاع في الصادرات، والمقدرة حاليا بـ 2 % لتصل إلى 4 % سنة 2021

الميزانية:

50 مليون دينار موزعة على المحاور الخمسة ووحدة تسيير البرنامج والمخططات الجهوية

IV. برامج وزارة السياحة والصناعات التقليدية :

يقتضي مشروع التصرف في الميزانية حسب الاهداف الارساء التدريجي لعديد المحاور وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية باعتبارها الجهة المختصة والمكلفة بقيادة مشروع ميزانية الدولة على المستوى الوطني. وتتمثل أهم هذه المحاور في :

- تحويل المهام القطاعية والمهام المشتركة للوزارة الى برامج وبرامج فرعية،
- اعداد مؤشرات كمية ونوعية لقيس نجاعة البرامج والأنشطة المنجزة،
- اعداد اطار عام للنفقات على المدى المتوسط،
- تركيز ثقافة التقييم والتقييم الذاتي والتحول من المراقبة الفنية الى مراقبة النتائج،
- ملائمة النظم والتطبيقات الاعلامية الحالية،
- المرور الى حسابية القيد المزدوج.

وفي هذا الاطار، وتبعاً لإلحاق وزارة السياحة والصناعات التقليدية بمجموعة الوزارات النموذجية من الدفعة الثالثة المنصوية في منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إنطلاقاً من سنة 2014. وبناءً على الفرضية المعتمدة والمتمثلة في أن تكون المهمة وزارية من جهة، وبالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهيكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية من جهة أخرى، أفضت أشغال إرساء هذه المنظومة الجديدة للتصرف إلى تفريع المهمة الوزارية إلى ثلاث برامج (03) ستساهم في تنفيذ إستراتيجية الوزارة لتنمية القطاع السياحي والصناعات التقليدية وهي :

- I. **برنامج قيادة قطاع السياحة:** ويشمل كل الأنشطة المتعلقة بتطوير القطاع السياحي وتعزيز قدرته التنافسية (04 أهداف و 13 مؤشر قياس أداء).
- II. **برنامج الصناعات التقليدية:** ويشمل كل الأنشطة التي تهدف إلى جعل الصناعات التقليدية عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار (04 أهداف و 11 مؤشر قياس أداء).
- III. **برنامج القيادة والمساندة :** ويشمل كل خدمات الدعم والمساندة المسداة لفائدة برنامج قيادة قطاع السياحة وبرنامج الصناعات التقليدية (02 هدفين و 04 مؤشرات قياس أداء).

وتتضمن الوثائق التفصيلية للبرامج تحليلاً وعرضاً مفصلاً لهذه المعطيات فضلاً عن أطر النفقات متوسطة المدى.

II. ميزانية مهمة السياحة والصناعات التقليدية وبرمجة النفقات على المدى المتوسط -2020 : 2018

1. تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2018

طبقاً للتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 07 جوان 2017، تم إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018 وفق منهجية المنظور البرامجي. وقد تم ضبط إعتمادات الدفع لميزانية وزارة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2018 في حدود 151032 م د أي بإرتفاع قدره 4249 م د وهو ما يمثل نسبة 2.9 % مقارنة بسنة 2017. وتتوزع هذه الإعتمادات على النحو التالي:

- **نفقات التصرف :** بلغت تقديرات نفقات التصرف 63032 م د لسنة 2018 مقابل 58727 م د بالنسبة لسنة 2017 أي بإرتفاع قدره 4305 م د وهو ما يمثل نسبة 7.3 %
- **نفقات التنمية :** بلغت تقديرات نفقات التنمية للوزارة 70 م د بعنوان سنة 2018 مقابل 68056 م د سنة 2017 أي بإرتفاع قدره 1.944 م د وهو ما يمثل نسبة 2.9 % .
- **صناديق الخزينة :** بلغت تقديرات صناديق الخزينة للوزارة 18 مليون دينار بعنوان سنة 2018 مقابل 20 مليون دينار بعنوان سنة 2017 وهو ما يعني إنخفاض ب 2 م د أي ما نسبته 10 %.-

وتتوزع إعتمادات الدفع لسنة 2018 وفق الجدول البياني التالي :

جدول عدد 1: تطور ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة

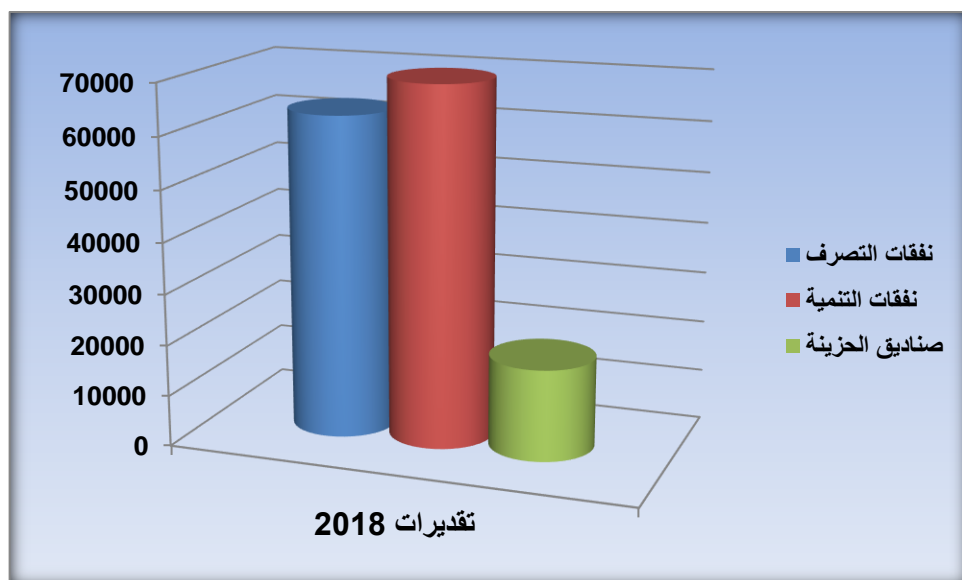
الوحدة : ألف دينار

طبيعة النفقة	إنجازات 2016	قانون المالية 2017	تقديرات 2018	نسبة التطور (2018-2017)
--------------	--------------	--------------------	--------------	-------------------------

النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
7.31	4297	63032	63032	58735	65076	العنوان الأول: نفقات التصرف
9.78	4733	53104	53104	48371	48939	التأجير العمومي
-4	-395	9473	9473	9868	15631	وسائل المصالح
-8.26	-41	455	455	496	506	التدخل العمومي
2.94	1999	70000	70000	68001	66334	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-26.88	-125	340	340	465	699	الاستثمارات المباشرة
-26.88	-125	340	340	465	699	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
3.14	2124	69660	69660	67536	65635	التمويل العمومي
3.14	2124	69660	69660	67536	65635	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	18000	18000	20000	24317	صناديق الخزينة
2.93	4296	151032	151032	146736	155727	مجموع البرنامج

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

توزيع ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة



2. التوزيع حسب طبيعة النفقة :

تتوزع ميزانية وزارة السياحة والصناعات التقليدية لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة كما يلي :

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

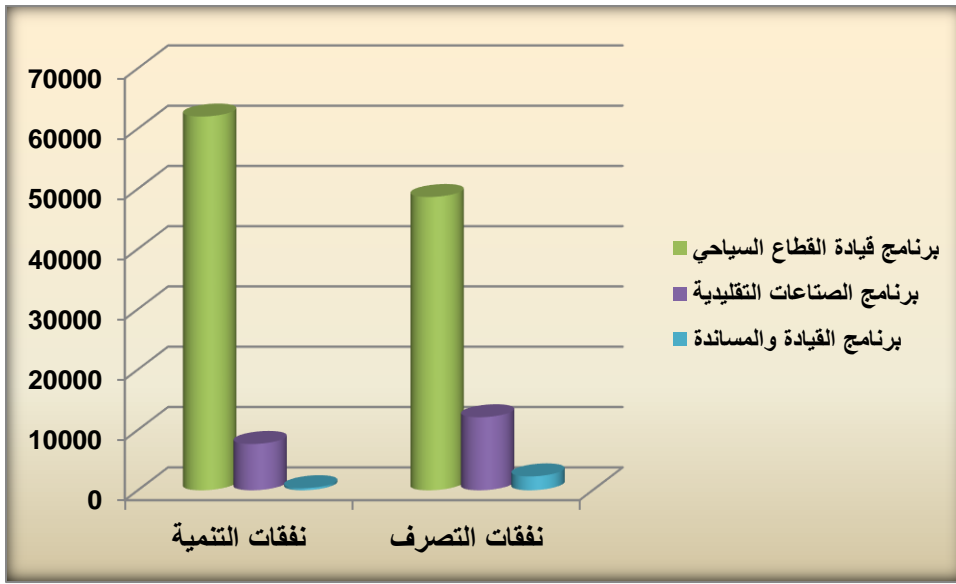
الوحدة: ألف دينار

المجموع	برنامج القيادة والمساندة	برنامج الصناعات التقليدية	برنامج قيادة القطاع السياسي	البرامج طبيعة النفقة
63032	2297	12098	48637	نفقات التصرف
53104	1502	10391	41211	التأجير العمومي
9473	600	1707	7166	وسائل المصالح
455	195	0	260	التدخل العمومي
70	340	7670	61990	نفقات التنمية
340	340	0	-	الإستثمارات المباشرة
340	340	0	-	على الميزانية
0	0	0	-	على القروض الخارجية
69660	0	7670	61990	التمويل العمومي
69660	0	7670	61990	على الميزانية
0	0	0	0	على القروض الخارجية
18000	18000	0	0	صناديق الخزينة
151032	20637	19768	110627	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع ميزانية الوزارة لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



يتبين من خلال الجدول رقم 2 والرسم البياني المتعلقان بتوزيع ميزانية وزارة السياحة والصناعات التقليدية حسب البرامج لسنة 2018 أن برنامج قيادة قطاع السياحة يمثل أهم برنامج من حيث حجم الإعتمادات المخصصة له والمقدرة — 110627 م د (حوالي 73.25 % من الميزانية الإجمالية للوزارة) يليه برنامج الصناعات التقليدية بإعتمادات مقدرة — 19.768 م د (حوالي 13.09% من الميزانية الإجمالية للوزارة) وأخيرا برنامج القيادة والمساندة بإعتمادات مقدرة 20637 م د (حوالي 13.66 % من الميزانية الإجمالية للوزارة).

3. إطار النفقات متوسط المدى 2020-2018 للوزارة :

تم إعداد إطار النفقات متوسط المدى 2020-2018 للوزارة بالإعتماد على الفرضيات التالية:

1. دفع وتطوير الإستثمار في القطاع وتحسين البنية الأساسية
2. تنمية البرامج الترويجية لقطاعي السياحة والصناعات التقليدية
3. تأهيل وتطوير منظومة التكوين
4. تلبية حاجيات مصالح الوزارة من المواد والخدمات.
5. مواصلة برنامج تحفيز إطارات وأعوان الوزارة والمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة من خلال الترقيات والتدرج في السلم المهني،
6. تحسين نسبة التأطير،

وفيما يلي بيان لإطار النفقات المتوسط المدى (2020-2018) للوزارة حسب طبيعة النفقة :

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2018) للوزارة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

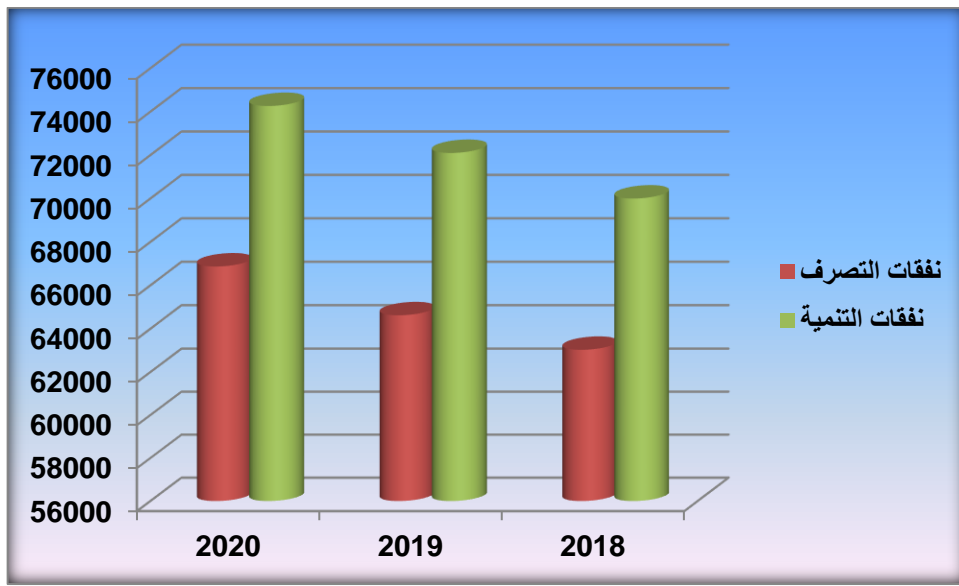
الوحدة : ألف دينار

تقديرات		قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات	
2020	2019		2018	2016	2015		2014
66871	64623	63032	58735	58735	66192	50477	نفقات التصرف
66871	64623	63032	58735	58735	66192	50477	على موارد الميزانية
56338	54697	53104	48371	48939	44002	39809	التأجير العمومي
10050	9757	9473	9868	15631	21648	10198	وسائل المصالح
483	469	455	496	506	542	470	التدخل العمومي
1061	1030	1000	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
743	721	700	-	-	-	-	وسائل المصالح
318	309	300	-	-	-	-	التدخل العمومي
74263	72100	70000	68001	66334	68281	57913	نفقات التنمية
66871	64623	70000	68001	66334	68281	57913	على موارد الميزانية
361	350	340	465	699	295	428	الاستثمارات المباشرة
73902	71750	69660	67536	65635	67986	57485	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
19096	18540	18000	20000	24317	22282	5921	صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل
-	-	-	-	-	-	-	التجهيز
160230	155563	151032	146736	149386	156755	114311	-الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
161230	156563	152032	-	-	-	-	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة حسب طبيعة النفقة:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)



أما الجدول التالي فهو يلخص إطار النفقات متوسط المدى (2020-2018) للوزارة حسب البرامج :

إطار النفقات متوسط المدى (2018 - 2020) للوزارة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

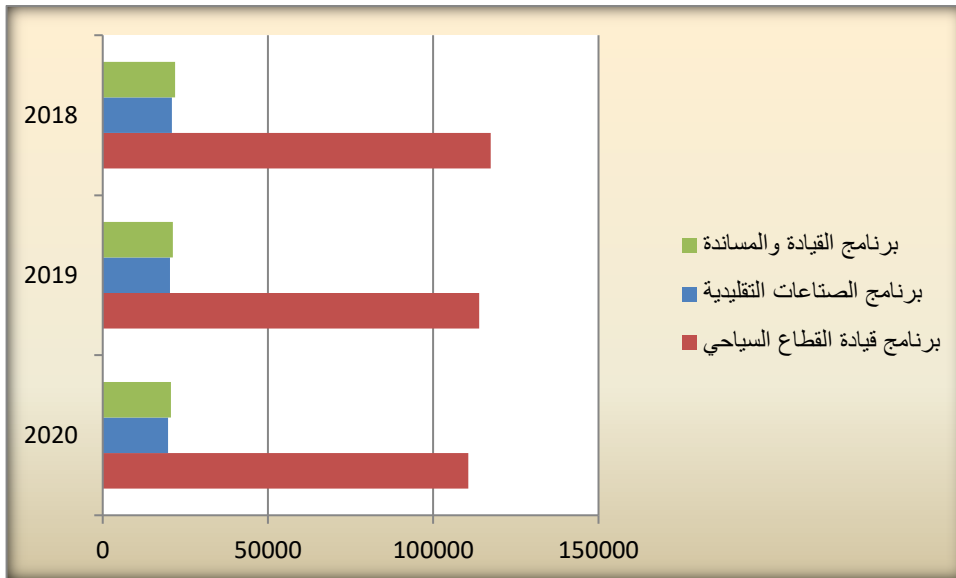
الوحدة : ألف دينار

البرامج	إنجازات			قانون المالية	تقديرات	
	2014	2015	2016	2017	2018	2019
برنامج قيادة قطاع السياحة	103572	122115	105851	106522	110627	113946
برنامج الصناعات التقليدية	17083	14174	22588	17103	19768	20361
برنامج القيادة والمساندة	8162	2446	2976	3103	20637	21256
المجموع	128817	138735	131415	126728	151032	155563

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى (2020-2018) للوزارة حسب البرامج:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2018) للوزارة :

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)



المحور الثاني

تقديم برامج الوزارة

في إطار السعي لضمان التصور الأمثل لهيكله برامج مهمة السياحة والصناعات التقليدية والحرص على مراعاة جميع خصوصيات هذا القطاع تم تحديد البرامج على أساس تقسيم وظيفي باعتباره أكثر نجاعة في التحكم في المنظومة وتسييرها لبلوغ الأهداف الوطنية المرسومة. وفي هذا السياق تم توزيع مهمة قطاع السياحة والصناعات التقليدية إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة إلى برنامجين عمليين وهما برنامج قيادة قطاع السياحة (I) وبرنامج الصناعات التقليدية (II) مع مراعاة خصوصية التنظيم الهيكلي للوزارة أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع حيث توكل للديوان الوطني التونسي للسياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية جميع المهمات ذات الصبغة الفنية. وفي ما يلي تقديم مفصل لكل برنامج.

البرنامج الأول

قيادة قطاع السياحة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يشمل هذا البرنامج كل الأنشطة المتعلقة بالرفع من مردودية القطاع وتحسين القدرة التنافسية للوحدات السياحية وللقطاع السياحي ككل فضلا عن حماية المكونات البيئية وإضفاء جمالية وجاذبية على المحطات السياحية انسجاما مع إستراتيجية تنمية القطاع التي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط. ويتضمن الجدول التالي تقديم البرنامج وعرضا مفصلا للأهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج فضلا عن اعتمادات الدفع بحساب (ألف د) والمسؤول عن البرنامج.



أهداف ومؤشرات قياس الأداء

المؤشر عدد 1.1.1: عدد المتكويين في المدارس السياحية
المؤشر عدد 1.1.2: عدد المتكويين المتمتعين بتكوين المتكويين
المؤشر عدد 1.1.3: عدد المنخرطين في التكوين المستمر

المؤشر عدد 1.2.1: عدد الوافدين من الخارج .
المؤشر عدد 1.2.2: عدد الليالي المقضاة.

الهدف 1.1
تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإتماء القطاع السياحي

الهدف 1.2
تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج

مسؤول البرنامج

السيد غازي بن صالح

مدير بوحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف

(منذ فيفري 2017)

تقديرات الميزانية لسنة 2018

المؤشر عدد 1.2.3: العائدات من العملة الصعبة.		اعتمادات الدفع بحساب ألف.د المبلغ 110627
المؤشر عدد 1.3.1: عدد زيارات النفق	الهدف 1.3 النهوض بالجودة في القطاع السياحي	نفقات التصرف 48637
المؤشر عدد 3.1: 2: عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل		نفقات التنمية 61990
المؤشر عدد 3.3.1: عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها		
المؤشر عدد 4.3.1: نسبة رضاء الحريف		

المؤشر عدد 1.4.1: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة.	الهدف 1.4 تنويع العرض السياحي	صناديق الخزينة 0
المؤشر عدد 1.4.2: عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها.		
المؤشر عدد 1.4.3: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية		

1.1- الإشكاليات

تواجه السياحة بتونس اليوم العديد من التحديات قد تشكل عائقا أمام تطور هذا القطاع في المستقبل. فلا يخفى على أحد أن عماد السياحة هو الاستقرار السياسي والسلام والأمن والقدرة لإقامة حوار بين مختلف الشعوب بدون قيود فكرية أو مادية، ومما لا شك فيه أن أخطر تحدي يواجه هذا القطاع اليوم هو تنامي خطر الإرهاب على مستقبل السياحة في المنطقة وهو ما يتطلب جهداً مشتركاً للتصدي لهذه الظاهرة و ضمان أمن وسلامة السائح في المنطقة التي تنعم بالإستقرار.

أما التحدي الثاني والأكبر أمام التنمية السياحية في الفترة القادمة فهو المحافظة على البيئة خاصة وأن تونس تشهد العديد من الإشكاليات البيئية فعنصر الجذب الرئيسي لبلادنا هو ما تتميز به من شواطئ وطبيعة خلابة فضلا عن التموقع الجغرافي المتميز. وقد تسببت الكثير من المشاريع السياحية في الفترة الماضية في الإضرار بهذه الثروة الطبيعية رغم الحرص على ضمان استمرار جاذبية المنطقة وتفردتها على المدى الطويل. أن حالة الفزع من العمليات الإرهابية والتلوث قد تشكل أحد أهم أسباب عزوف السياح عن سواحلنا ما لم نسع جميعا وفي الوقت المناسب إلى إيجاد الحلول لمواجهة هذه التحديات.

1.2- الأولويات :

تبقى هذه الأولويات رهينة بعض المعطيات الخارجة عن نطاق الوزارة والقطاع وأهمها :

- إستقرار الوضع الأمني الداخلي مع تراجع وتيرة الأزمات السياسيّة الداخليّة وإستقرار الوضع ببلدان الجوار وذلك نظرًا للإنعكاسات المباشرة لهذا الوضع على محتوى النصائح الموجّهة للمسافرين من قبل وزارات الشؤون الخارجيّة بأغلب الدول الأوروبيّة
- معالجة المظاهر والإشكاليّات البيئيّة الصّادمة للزوّار الأوروبيين وخاصّة بالمناطق الحضريّة وبمحيط المناطق السياحيّة

تأسيسا على ذلك، فإن أولويات برنامج قيادة القطاع السياحي تتمثل في ما يلي :

1. تعزيز المنظومة الأمنية بالمناطق السياحية وداخل الوحدات الفندقية،
2. مزيد العناية بالبيئة وتحسين المحيط السياحي بالجهات والمناطق السياحية،
3. إثراء وتنويع المنتج بما يتماشى وتطلعات سائح القرن الواحد والعشرين من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية على غرار السياحة البيئية والسياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقولف، وسياحة المؤتمرات والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية ،
4. وضع مخطط للنهوض بجودة المنتج السياحي وتحسين الخدمات المسداة للحر فاء
5. إرساء شراكة فاعلة بين القطاعين العام / والخاص في مجال الاستثمار المشترك بما يضمن ترقية القطاع خدمة للتنمية المستدامة،
6. إنتعاشة القطاع وتحسين الدخل وخفض معدلات البطالة

2. خارطة البرنامج:

بالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهيكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية من جهة، ومراعاة لخصوصية التنظيم الهيكلي للوزارة أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع حيث توكل للديوان الوطني التونسي للسياحة جميع المهام ذات الصبغة الفنية، لم يقع تقسيم هذا البرنامج إلى برامج فرعية . هذا وقد تم تحديد الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا لما يلي:

الهياكل المتدخلة في برنامج قيادة القطاع السياحي

معهد
الدراسات
السياحية العليا
بسيدي ظريف

الديوان
الوطني
التونسي
للسياحة

الديوان
ومكاتبه

2.1 إستراتيجية البرنامج

أولاً: في مجال تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي: يضم جهاز التكوين السياحي والفندقي معهداً عالٍ للسياحة وثلاثة مراكز تكوين وأربعة مدارس سياحية موزعة على خمس ولايات. وقد شهد التكوين السياحي في الفترة الأخيرة جملة من الإصلاحات والقرارات قوامها برنامج تأهيل شامل متصل بجملة من الجوانب الأساسية ذات العلاقة بعمق التكوين والجودة ومستوى التأطير والتقييم وحسن التصرف. وتطمح إستراتيجية البرنامج في مجال تنمية الموارد البشرية أساساً إلى بلوغ جملة من الأهداف الأساسية منها:

1. توجيه قطاع التكوين المهني للاستجابة لحاجيات قطاع الانتاج من المهارات والكفاءات من خلال تمشي قوامه شراكة فاعلة بين القطاعين العام / الخاص
2. تطوير مسلك التدريب المهني
3. إحداث مسلك جديد لتثمين المهارات ومكاسب التجربة العمليّة
4. الربط بين التكوين والتكوين المستمر لتفعيل منظومة التكوين مدى الحياة
5. تطوير كفاءة المكونين في منظومة التكوين المهني
6. إحداث منظومة للتوجيه والإعلام حول التكوين والتدريب لتطوير الطلب على التكوين
7. التكوين والتدريب في خدمة التنمية الجهوية.

ثانياً: في مجال تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج: اعتباراً للمستجدات والأحداث الراهنة التي تعرفها بلادنا ومالها من أثر على تسويق الوجهة التونسية سيتم العمل على انتهاج استراتيجية ترويجية ترمي إلى بلوغ الأهداف المرسومة والمتمثلة بالخصوص في تعزيز الوجهة التونسية بالخارج والداخل وتحسين كافة المؤشرات السياحية (عدد الوافدين ، حجم الليالي المقضاة ، المداخل السياحية) الى جانب استرجاع حصصنا بمختلف الاسواق السياحية و تمثين علاقتنا بمختلف شركائنا بالخارج من متعهدي رحلات وشركات طيران . وتتمحور الاستراتيجية البرنامج التي تأخذ بعين الاعتبار للاعتمادات المرصودة وخصوصية كل سوق سياحية حول العناصر التالية :

1. **الدعاية الوطنية:** مواصلة إنجاز حملاتنا الدعائية بالأسواق الأوروبية عبر مختلف الوسائط الاعلامية مع ضرورة التركيز على القيام بحملات دعائية قصصية **story telling/brand content** من خلال الاعتماد على الأفلام القصيرة و الشهادات الحية لبعض السياح والعمل على تنزيلها بكثافة على المواقع الاجتماعية و الوسائل الرقمية قصد بعش رسائل طمأنة للحريف.
2. **الاشهار المشترك:** العمل على توطيد العلاقات مع ممثلي شبكات البيع و متعهدي الرحلات عن طريق إبرام اتفاقيات شراكة لتحفيزهم على تدعيم برمجة الوجهة التونسية و تسويق مختلف منتوجاتها خاصة ذات القيمة المضافة العالية (سياحة الغولف، السياحة الاستشفائية، سياحة المؤتمرات، السياحة الصحراوية، السياحة الثقافية).
3. **التظاهرات بالخارج:** تدعيم حضور الوجهة التونسية في التظاهرات السياحية بالخارج مع الحرص على توفير تغطية إعلامية هامة و حتّ المهنيين التونسيين على المشاركة خاصة في الصالونات و المعارض الدولية و الجهوية.
4. **العلاقات العامة:**

- توطيد العلاقات مع وسائل الإعلام الأجنبية ودعوتهم للتعرف على حقيقة الاوضاع بالبلاد والمجهودات المبذولة في مجال توفير الامن والاستقرار قصد تمرير رسالة طمأنة لحرافنا بالاعتماد خاصة على الشهادات الحية (démarche testimoniale) لبعض السياح الذين قضوا عطلهم بتونس. الى جانب التعرف على ثراء وتنوع المنتج السياحي التونسي .
- تكثيف التظاهرات الثقافية و الرياضية التي من شأنها خلق الحدث على غرار المهرجانات و الزايات مع الحرص على تغطيتها إعلامياً لما لها من وقع ايجابي على تحسين صورة تونس بالخارج بالإضافة إلى مساهمتها في تنشيط و انتعاش مختلف الجهات السياحية.

• العمل بالتنسيق مع وزارتي الشؤون الخارجية و الداخلية على بعث رسائل طمأنة للسياح الأجانب من خلال القيام بالاتصالات اللازمة لرفع الحذر و قيود السفر عن عدد من المناطق التونسية المدرجة بمواقع واب وزارات الشؤون الخارجية لعدد البلدان الأوروبية غير أن هذا يبقى رهينة الاستقرار السياسي و الأمني الذي يعتبر عاملا أساسيا لاستعادة التسوق العادي للقطاع السياحي.

5. دعم النقل الجوي: من المتوقع ان يتم مواصلة دعم النقل الجوي لمتعهدي الرحلات المبرمجين للوجهة التونسية وذلك وفقا لآلية دعم يتم الاتفاق عليها بالتنسيق مع كافة الاطراف المعنية .

ثالثا: في مجال النهوض بالجودة في القطاع السياحي: تبرز جودة المنتج السياحي في أشكال عرضه وتقديمه للحرفاء فالقطاع السياحي، بالرغم مما يجمعه بباقي القطاعات الإنتاجية والمهنية من ضوابط اقتصادية واجتماعية، فإنه يتميز باعتماده الأساسي على الجانب الخدماتي حيث تشكل فيه آليات العرض وأشكاله وطرق التقديم أهم مكونات. وبالرغم من ذلك، تشكو العديد من المؤسسات السياحية من ضعف بين لثقافة الجودة من حيث النظافة والتجهيز والخدمات، إضافة إلى ما يعانيه التنشيط السياحي من فوضى وتدخّل أطراف بعيدة عن الميدان تساهم في الإضرار بمستوى السياحة الوطنية مما يفرض تدخلا حاسما من أجل تعزيز جودة المنتج السياحي. وتتميز إستراتيجية البرنامج في مجال النهوض بالجودة في القطاع السياحي بإعتماد مقاربة تهدف للنهوض بجودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية والإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية. وتنبني هذه خطة على :

- مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية والعمل على توسيعه ليشمل كافة مكونات القطاع السياحي (وكالات الأسفار، المطاعم السياحية، النقل السياحي...)
- الشروع في إعداد معايير تقييم الخدمات السياحية،
- تكثيف برامج المراقبة الموجهة لجودة الخدمات بالفنادق والمطاعم
- تكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية وتحسين علامات الإرشاد السياحية
- تشجيع المؤسسات السياحية على الانخراط في نظم التصرف في الجودة

رابعا: في مجال تنويع العرض السياحي: تهدف إستراتيجية البرنامج في هذا المجال إلى :

1. دفع المشاريع السياحية ذات القيمة المضافة العالية،
2. تنويع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية (السياحة الثقافية والسياحة الصحراوية والقبولف والسياحة المؤتمرات و سياحة الإقامة والعلاج الطبيعي بمياه البحر و سياحة الإستشفاء في المؤسسات الصحية...)
3. تحفيز الإستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية من خلال :
 - وضع آليات لتحفيز الإيواء السياحي البديل للمنتوج الفندقي وتشجيع المنتوجات السياحية البديلة،
 - تحيين دليل المستثمر في القطاع السياحي تبعا لما تم إصداره من نصوص جديدة متعلّقة بالإستثمار.

3. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

1.3 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء

تتمثل أهداف البرنامج 1 " قيادة قطاع السياحة" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي :

الهدف 1.1 : تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي

تقديم الهدف : تكوين الإطارات في المجال الفندقي والسياحي. وتوفير يد عاملة متكوّنة في جميع الإختصاصات وذلك بغاية سدّ حاجيات القطاع السياحي من اليد العاملة الكفؤة وهو مامن شأنه أن ينعكس إيجابا على نوعيّة الخدمات المقدّمة للسوّاح من ناحية ويرفع من جودة المنتج السياحي من ناحية أخرى.

مرجع الهدف : النهوض بمنظومة التكوين ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي

ميررات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
1829	1635	1436	1323	1237	1230	1391	المؤشر 1.1.1: عدد المتكويين في المدارس السياحية.	
270	240	170	135	90	78	62	المؤشر 2.1.1: عدد المتكويين المتمتعين بتكويين المتكويين	
980	720	600	460	320	170	162	المؤشر 3.1.1: عدد المنخرطين في التكوين المستمر	

الهدف 2.1 : تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج

تقديم الهدف : تدعيم الوجهة السياحية التونسية أي المثابرة على تنوع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية،

مرجع الهدف : تعزيز صورة القطاع ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي

ميررات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
		8						
8 800	8 000	8 000	6 500	5 724 021	5 359 30	7 163	المؤشر 1.2.1: عدد الوافدين من الخارج	
1 مليون 0	0	0	000		9	437		
0		000						
41 م ل	30 م ل	25 م ل	22 م ل	17. 880	16.178 م	29.1 م	المؤشر 2.2.1: عدد الليالي المقضاة	
				م ل	ل	ل		
4600	4300	3600	2580	2373.4	2354.6	3 625.	المؤشر 3.2.1: العائدات من العملة الصعبة	
						6	دينار	

الهدف 3.1 : النهوض بالجودة في القطاع السياحي

تقديم الهدف : النهوض بجودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنويع العرض لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية ومزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية.

مرجع الهدف : تحسين الجودة ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي

ميررات إعتداد المؤشرات

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
35	30	25	20	1333 2	12.05 4	8.50 1	ألف	المؤشر 1.3.1: عدد زيارات التفقد
06	04	02	10	02	04	9	عدد	المؤشر 2.3.1: عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل
2	2	2	1	1	1	1	عدد	المؤشر 3.3.1: عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها
70	70	70	65	-	-	-	%	المؤشر 4.3.1: نسبة رضاء الحريف

الهدف 4.1 : تنويع العرض السياحي

تقديم الهدف : تنويع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية مدعمة للسياحة الشاطئية من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتج البحري.

مرجع الهدف : تنويع العرض ضمن إستراتيجية تنمية القطاع السياحي

ميررات إعتداد المؤشرات

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
55	50	45	30	15	25	21	عدد	المؤشر 1.4.1: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة
120	115	110	90	100	108	109	عدد	المؤشر 2.4.1: عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها
70	50	40	30	20	19	39	عدد	المؤشر 3.4.1: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية

2.3 تقديم أنشطة البرنامج:

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف برنامج قيادة قطاع السياحة::

الإعتمادات التقديرية	الانشطة	تقديرات 2018	مؤشرات قياس الأداء	الأهداف
	<ul style="list-style-type: none"> □ مراجعة طرق و اساليب حملة الانتدابات للمتكونين □ تكثيف المشاركة في المعارض السياحية و ابرام اتفاقيات شراكة بين مراكز التكوين السياحي و بعض الاذاعات الجهوية □ ابرام اتفاقيات شراكة بين مراكز التكوين السياحي و الجامعات الجهوية للنزل و وكالات الاسفار و المطاعم السياحية. □ تعميم تنظيم ايام مفتوحة بكل مدارس و مراكز التكوين السياحي على مختلف المتعاملين من اولياء و مهنيين و قداماء 	1436	المؤشر1: عدد المتكونين في المدارس السياحية	الهدف 1: تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي
	<ul style="list-style-type: none"> □ تحسيس الإطار المكون لضرورة الإنخراط في هذه العملية □ توقيع اتفاق شراكة مع الهياكل المختصة في هذا المجال التابعة لوزارة التكوين المهني □ الإستعانة بالخبرات الوطنية وكذلك الخبرات الأجنبية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي المختصة ومراكز التكوين المماثلة بالبلدان الأجنبية □ إعداد وضبط برنامج سنوي تقع المصادقة عليه مسبقا وإعلام مراكز التكوين به للدعم والمتابعة 	170	المؤشر2: عدد المتتمتعين بتكوين المتكونين	

600

- تحسيس أصحاب النزل وكافة المؤسسات السياحية بضرورة الإنخراط في هذه المنظومة وتأمين أكبر عدد ممكن من المنتفعين بهذا البرنامج
- توقيع اتفاق شراكة مع الجامعة المهنية وتفعيل ذلك على المستوى الجهوي بين مراكز التكوين والجامعات الجهوية
- التنسيق المسبق بين مراكز التكوين والجامعات الجهوية ومندوبيات السياحة لتحديد الحاجيات وضبط رزنامة عمل
- تنفيذ البرنامج داخل مراكز التكوين في شكل دروس يؤمنها المكونون وكذلك داخل المؤسسات في موقع العمل ويؤمنها كذلك المكونون التابعين لمراكز التكوين

المؤشر 3: عدد المنخرطين في التكوين المستمر

8 000 000

من المتوقع تسجيل 6.5 مليون وافدا الى موفى سنة 2017، و لتحقيق هذه الإنجازات تم خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 انتهاج استراتيجية اتصالية و تسويقية تمحورت بالأساس حول :

- المشاركة في 69 معرض وصالون سياحي بمختلف بلدان العالم

-تنظيم 42 عملية ترويجية خاصة تستهدف دعم الشراكة مع متعهدي الرحلات وشبكات البيع

- تنظيم 40 رحلة صحفية لفائدة 187 اعلامي من مختلف الوسائط الإعلامية بأغلب الأسواق السياحية و31 رحلة استطلاعية لفائدة 1128 متعهد رحلات ووكلاء أسفار.

ولبلوغ 10 مليون وافد سنة 2020:

الهدف 2: تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج

المؤشر 1: عدد الوافدين من الخارج

- لا بد من تنويع وانتهاج خطة استراتيجية اتصالية وتسويقية تأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الجديدة للاتصال
- تكثيف الحملات الترويجية ذات الوقع الإعلامي الواسع بتونس والخارج و مواصلة المشاركة في المعارض و الصالونات الدولية و التركيز على التسويق الرقمي في الحملات الإشهارية من خلال الاعتماد على الشبكات الاجتماعية والأنتارنات و الشهادات الحية .
- التركيز على الأسواق الواعدة كالسوق الروسية و التشيكية و البولونية من خلال تكثيف الحملات بالوسائل الرقمية و استعمال المواقع الاجتماعية قصد ترسيخ صورة نموذجية للوجهة التونسية
- التنسيق مع وزارة الخارجية قصد وضع برامج عملية واتصالية عبر سفاراتنا بالخارج لترسيخ صورة ناصعة عن الوجهة التونسية تتسم بالاستقرار الأمني والاجتماعي وهو ما من شأنه ان يساهم في تراجع الدول التي اقرت في وقت سابق اجراء تحجير السفر الى تونس عن قرارها.

إضافة إلى الأنشطة المبرمجة لتحقيق قفزة نوعية في عدد ونسبة الوافدين من الخارج سيتم التركيز خاصة على :

- القيام بحملات دعائية على السوق الجزائرية قصد حث الجزائريين على قضاء عطلم الصيفية منها والشتوية بالوحدات الفندقية وزيارة المحطات والمراكز الترفيهية
- دعم وتشجيع المهنيين على تسويق رحلات شاملة

المؤشر 2: عدد الليالي المقضاة

22 م ليلة

الخدمات لقائدة السياح
المغاربة بأسعار تفضلية
(علاجية وإستكشافية) والتي
من شأنها الترفيع في مدة
الإقامة بالانزل وتدعيم
المداخل السياحية
□ العمل على ملائمة المنتج
السياحي مع متطلبات
وخصوصيات السائح
المغربي (سياحة الجوار)
□ العمل على التعاقد مع وكالة
اتصال لتصور وانجاز حملة
دعائية خاصة بالسوق الداخلية

□ حث أهل القطاع على مزيد
العمل لإنجاح المواسم
السياحية في السنوات الثلاث
القادمة (2016-2018)
خاصة وأن البلاد سائرة نحو
الاستقرار السياسي مما يعزز
عدد الوافدين والليالي المقضاة
وبالتالي تدعيم عائدات البلاد
من العملة الصعبة.

المؤشر3:
العائدات من
العملة الصعبة.
2580 مليون
دينار

□ المسح الشامل للمؤسسات
السياحية حسب المناطق
السياحية
□ زيارات تفقد لتصنيف
المؤسسات السياحية
□ زيارات تفقد في إطار المتابعة
المستمرة للمؤسسات السياحية
□ زيارات تفقد موجه لجودة
الخدمات السياحية وحفظ
الصحة والسلامة الغذائية
□ زيارات تفقد للمنظومة الأمنية
والوقائية
□ زيارات تفقد للرحلات
السياحية والبحرية
□ زيارات تفقد للأنشطة
السياحية والأدلاء السياحيين
□ زيارات تفقد للمحيط السياحي

25

المؤشر1: عدد
زيارات التفقد

الهدف3:
النهوض
بالجودة
القطاع
السياحي
في

المؤشر 2: عدد
المؤسسات
السياحية
المنخرطة في
برنامج التأهيل

02

- التأطير والإحاطة بالمؤسسات الفندقية وحث المهنيين على مزيد الانخراط في البرنامج
- توجيه الدعم نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصا المؤسسات ذات الإمكانيات الاقتصادية والتي تمر بصعوبات مالية ظرفية
- توفير الدعم الفني و الدعم المالي
- توفير إجراءات مرنة و تركيز آليات للتحسيس والدعم الفني والمرافقة
- تقديم حلول عملية جاهزة للمهنيين
- تدعيم مكتب التأهيل السياحي بخبرات فنية داخلية وخارجية

المؤشر 3: عدد
مكاتب
الاستقبال التي
تم تأهيلها

2

- برمجة حلقات تكوينية لأعوان الاستقبال في اللغات و تقنيات الاتصال.
- اعلام الادارة العامة بالاخلالات و طلب انشاء ادارة خاصة للتصرف في الاستقبال و الارشاد السياحي.
- لتزويد المكاتب بمنظومة الاستقبال و بالبيانات و المحينة.
- لتوفير الزي المهني.
- توفير المطويات و النشريات و خرائط الطرق بمكاتب الاستقبال.
- المطالبة برصد ميزانية قارة و كافية لاستكمال برنامج التأهيل المادي و اللامادي لمكاتب الاستقبال السياحي

المؤشر 4:
نسبة رضا
الحريف

65

- تحسين جودة الخدمات الفندقية
- تأهيل العرض بما يتناسب مع انتظارات السياح (تنويع المنتج السياحي وأنماط الايواء الجديدة)
- النهوض بالتكوين السياحي في جميع

مجالاته (الفندقية، الاطعام، التنشيط...) □ تأهيل المؤسسات الفندقية وغير الفندقية بما يرفع من جودة الخدمات المقدمة			
التأطير والإحاطة بالمؤسسات السياحية المستهدفة	35	المؤشر 1: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة.	الهدف 4: تنوع العرض السياحي
التأطير والإحاطة بالباعثين والتعريف بالأنشطة المستهدفة واقتراح الحوافز الضرورية	100	المؤشر 2: عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها.	
التأطير والإحاطة بالمؤسسات الفندقية والتعريف بالحوافز المرصودة في هذا المجال	35	المؤشر 3: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية	

4. نفقات البرنامج:

1.4 ميزانية البرنامج :

تتوزع ميزانية برنامج قيادة قطاع السياحة لسنة 2018 على النحو التالي :

الوحدة: ألف دينار

بيــــــــان البرنامج		تقديرات		قانون المالية	إنجازات	
نسبة التطور		2018		2017	2016	
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
7.73	349 1	48637	48637	45146	46980,200	العنوان الأول: نفقات التصرف
10.53	392 6	41211	41211	37285	37854	التأجير العمومي
-5.22	-395	7166	7166	7561	8796,200	وسائل المصالح

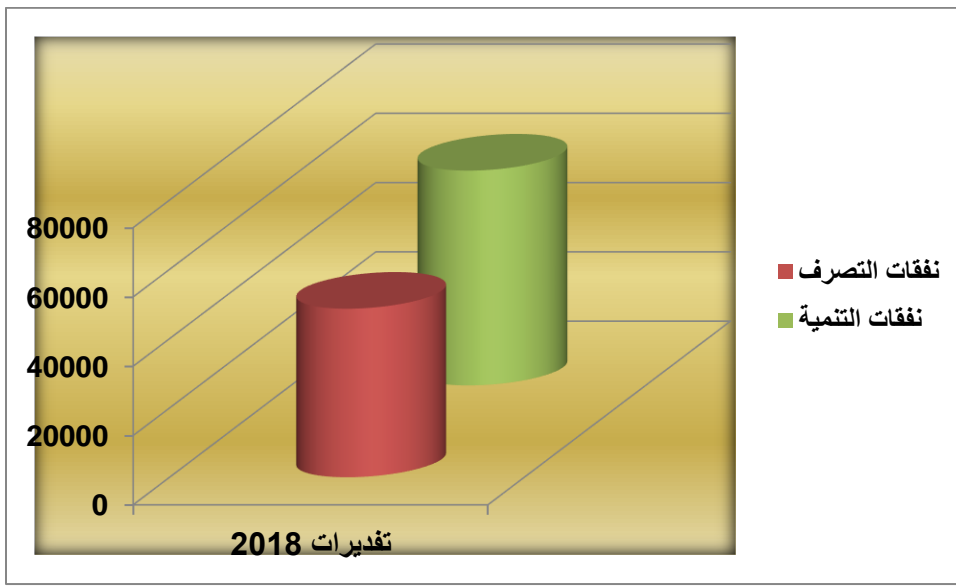
-13.33	- 40	260	260	300	330	التدخل العمومي
1	614	61990	61990	61376	58876,183	العنوان الثاني: نفقات التنمية
						الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
1	614	61990	61990	61376	58876,183	التمويل العمومي
1	614	61990	61990	61376	58876,183	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
3.85	410	110627	110627	106522	105847,38	مجموع البرنامج
	5				3	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع مشروع ميزانية برنامج قيادة قطاع السياحة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :

توزيع مشروع ميزانية برنامج قيادة قطاع السياحة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :

اعتمادات الدفع



2.4- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج قيادة قطاع السياحة:

يلخص الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج قيادة قطاع السياحة :

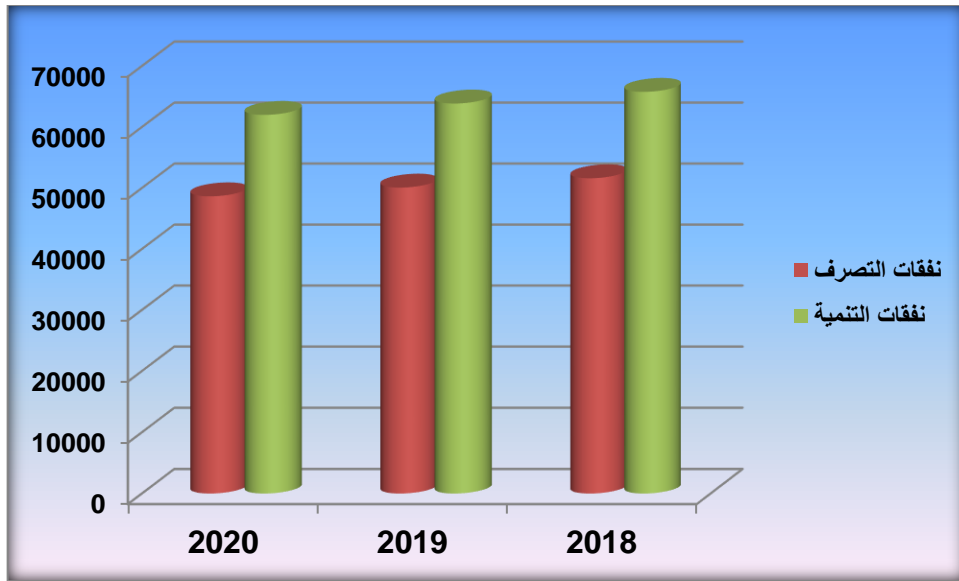
الوحدة: ألف دينار

تقديرات		قانون المالية 2017			إنجازات			النفقات
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
51599	50069	48637	45146	46980,200	60568		نفقات التصرف	
51599	50069	48637	45146	46980,200	60568		على موارد الميزانية	
43721	42447	41211	37285	37854	40725		التأجير العمومي	
7602	7381	7166	7561	8796,200	19513		وسائل المصالح	
276	268	260	300	330	330		التدخل العمومي	
-	-	-	-	-	-		على موارد صناديق الخزينة	
-	-	-	-	-	-		التأجير العمومي	
-	-	-	-	-	-		وسائل المصالح	
-	-	-	-	-	-		التدخل العمومي	
1061	1030	1000	-	700	700		على الموارد الذاتية للمؤسسات	
-	-	-	-	-	-		التأجير العمومي	
743	721	700	-	454	454		وسائل المصالح	
318	309	300	-	246	246		التدخل العمومي	
65765	63850	61990	61376	62300	62300		نفقات التنمية	
65765	63850	61990	61376	62300	62300		على موارد الميزانية	
-	-	-	-	-	-		الاستثمارات المباشرة	
65765	63850	61990	61376	62300	62300		التمويل العمومي	
-	-	-	-	-	-		على موارد القروض	

						الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخبزينة
-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
117364	113946	110627	106522	105847,383	122868	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
118425	114976	111627	-	-	123568	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى 2017-2019 لبرنامج قيادة قطاع السياحة :

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج قيادة قطاع السياحة



الملاحق :

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج قيادة قطاع السياحة

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1.1.1.

تسمية المؤشر: عدد المتكويين في المدارس السياحية.

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2017

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي.
تعريف المؤشر: تلبية حاجيات أصحاب المهنة واستجابة لطلبات سوق الشغل من اليد العاملة المتكونة والمختصة لتحسين جودة السياحة

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: المدارس السياحية بالجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: جمع النتائج التابعة لكل مركز واحتساب المجموع
وحدة المؤشر: متكون
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المسجلين في كل مركز تكوين
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير إدارية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز التكوين
تاريخ توفر المؤشر : 30 جوان من كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر: 1829 متكون
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سعد الخميري مدير تنمية الكفاءات المهنية والجودة

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		201		الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	201	7	201	201	2014	
		8		6	5		
1829	1635	143	132	1237	123	1391	عدد المتكويين في المدارس السياحية.
		6	3		0		متكون

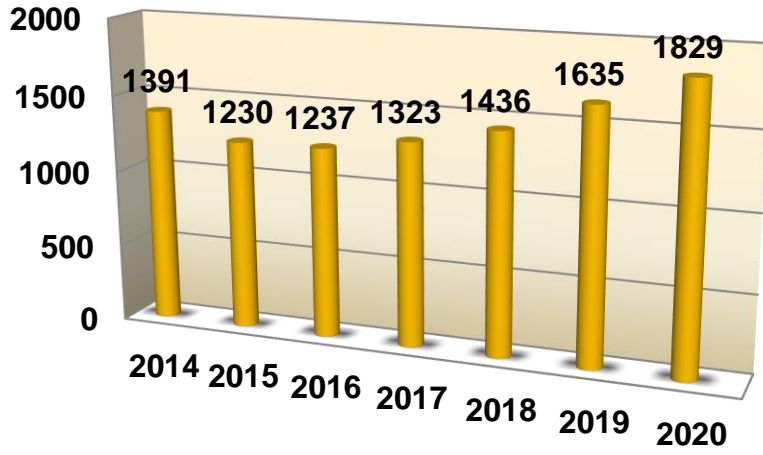
تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: رسم بياني لتطور المؤشر:

تم خلال سنة **2015** تسجيل ارتفاع بنسبة **102.8%** مقارنة بالتقديرات وذلك بفضل المجهودات التي تم بذلها لمزيد التعريف بمنظومة التكوين الفندقي والسياحي من طرف ادارة تنمية الكفاءات المهنية و مختلف الحملات التحسيسية في الجهات المنجزة من طرف المدارس ومراكز التكوين السياحي. أما سنة **2016** فقد شهدت تراجعا بنسبة **57.97%** ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- الوضع الصعب الذي عرفه القطاع الفندقي والسياحي خلال سنة **2015** و **2016**
- عزوف متزايد من اقبال الشباب التلميذ على التكوين المهني عموما بما فيه السياحي وخاصة في اختصاصي "تقني طوابق ومغسل" وتقني مطعم وحانة"
- نظرة المجتمع ازاء التكوين المهني الأساسي بصورة سلبية ونمطية
- غياب آليات التوجيه نحو التكوين المهني
- غياب آليات فاعلة للانتداب واستقطاب المترشحين

رسم بياني لتطور المؤشر:

عدد المتكويين في المدارس السياحية



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مراجعة طرق و اساليب حملة الانتدابات للمتكويين
- تكثيف المشاركة في المعارض السياحية و ابرام اتفاقيات شراكة بين مراكز التكوين السياحي و بعض الاذاعات الجهوية
- ابرام اتفاقيات شراكة بين مراكز التكوين السياحي و الجامعات الجهوية للنزل و وكالات الاسفار و المطاعم السياحية.

تعميم تنظيم ايام مفتوحة بكل مدارس و مراكز التكوين السياحي على مختلف المتعاملين من اولياء و مهنيين و قداماء.

تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر: لا يعكس هذا المؤشر عدد المنخرطين ذوي الشهادات أو نسبة المندمجين في سوق الشغل بعد التخرج. وهو ما يستدعي إيجاد آلية لمتابعة الخريجين بعد حصولهم على الشهادات.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.1.1.

تسمية المؤشر: عدد المكونين المتمتعين بتكوين المكونين

تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2017.

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: - لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي
تعريف المؤشر: تنمية الكفاءات المهنية و البيداغوجية للمكونين لتأمين مستوى مرموق من التكوين للمتكويين.

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: المدارس السياحية بالجهات و المناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: جمع النتائج التابعة لكل مركز واحتساب المجموع
وحدة المؤشر: مكون

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المتكونين في مراكز التكوين
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير إدارية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز التكوين
تاريخ توفر المؤشر: 30 جوان من كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر: 270 مكون

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سعد الخميري مدير تنمية الكفاءات المهنية والجودة
قراءة في نتائج المؤشر

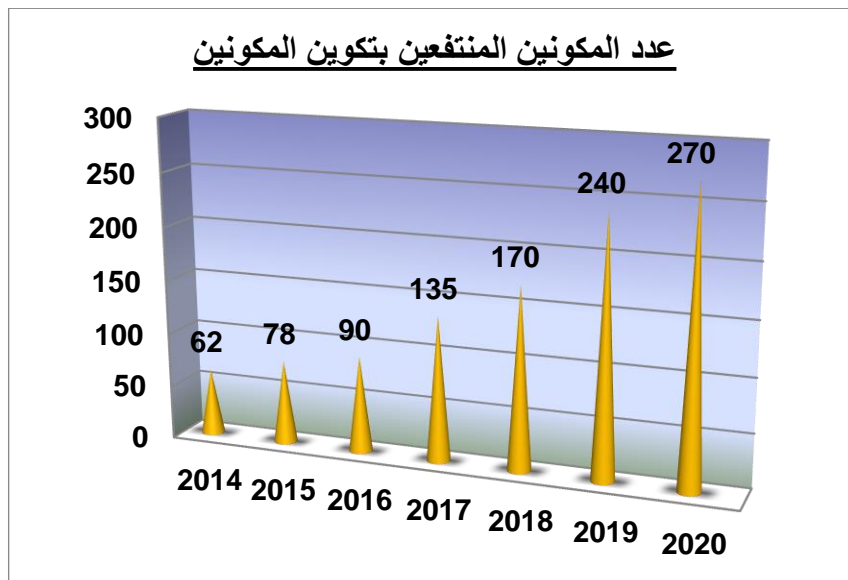
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		201		الإنجازات		الوحدة		مؤشر قياس الأداء
2020	2019	201	7	201	2014	2014	مكون	عدد المكونين المتمتعين بتكوين المكونين
		8		6	5			
270	240	170	90	90	78	62	مكون	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المكونين المنتفعين بالتكوين 75 متكونا سنة 2015 من جملة 90 حسب التقديرات الأولية وقد شهد هذا المؤشر تراجعا بنسبة 20 % نظرا لعدم امكانية اجراء حلقة تكوينية اضافية في نفس السنة لأسباب مالية. أما بالنسبة لسنة 2016 فقد سجل هذا المؤشر ارتفاعا بنسبة 111 % نظرا لتكثيف اتصالات ادارة تنمية الكفاءات المهنية مع مختلف الهياكل التونسية والأجنبية للقيام بدورات تكوينية في الغرض مع برمجة دورات تكوينية لكافة المكونين (لغات/ تقنيين/ تعلمت عامة حول اعداد الأدلة البيداغوجية...)

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تحسيس الإطار المكون لضرورة الإنخراط في هذه العملية

2. توقيع اتفاق شراكة مع الهياكل المختصة في هذا المجال التابعة لوزارة التكوين المهني
3. الإستعانة بالخبرات الوطنية وكذلك الخبرات الأجنبية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي المختصة ومراكز التكوين المماثلة بالبلدان الأجنبية
4. إعداد وضبط برنامج سنوي تقع المصادقة عليه مسبقا وإعلام مراكز التكوين به للدعم والمتابعة.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3.1.1
تسمية المؤشر: عدد المنخرطين في التكوين المستمر.
تاريخ تحيين المؤشر: 16 جوان 2017.

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة.
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنمية الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع السياحي
تعريف المؤشر: تنمية الكفاءات المهنية لعمال المؤسسات السياحية والرفع من مستوى مردوديتهم ونوعية الخدمات السياحية
نوع المؤشر: مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
التفريعات: جميع الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : جمع النتائج التابعة لكل مركز ولكل جامعة مهنية جهوية واحتساب المجموع وحدة المؤشر: منتفع
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنخرطين، الدورات التكوينية، مجالات التكوين
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أنشطة إدارية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مراكز التكوين والجامعات الجهوية المهنية
تاريخ توفر المؤشر : 30 جوان من كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر : 980 منتفع
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سعد الخميري مدير تنمية الكفاءات المهنية والجودة

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

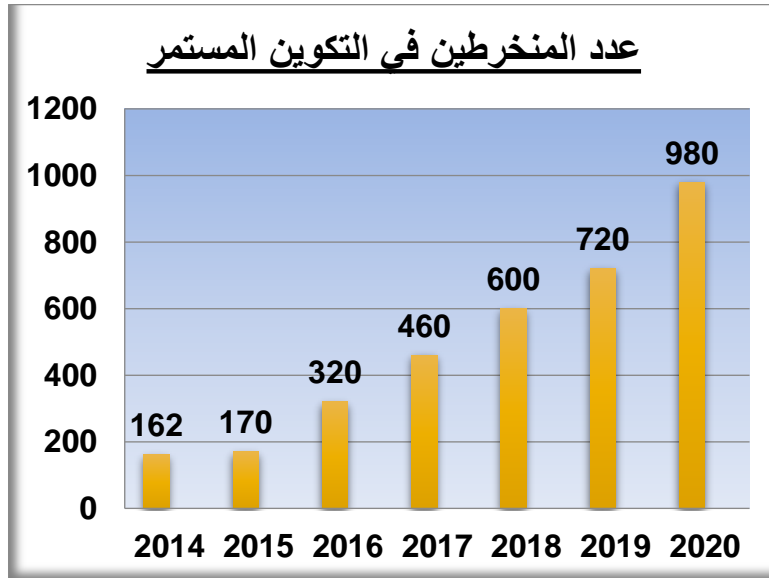
التقديرات			2017	الإنجازات		الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	2018	2017	2015	2014		
980	720	600	320	320	162	منتفع	عدد المنخرطين في التكوين المستمر

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهد عدد المنخرطين في التكوين المستمر ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 حيث قدر عددهم بـ 300 منخرط أي بنسبة إنجاز فاقت 113% مقارنة بالتقديرات يمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة بما يلي:

- (1) تدعيم استراتيجية تفتح المحيط الخارجي وخاصة النسيج الاقتصادي
- (2) تنظيم تظاهرة أبواب مفتوحة للعموم والعائلات والمجتمع المدني
- (3) مجهود المسؤولين عن التنمية والاتصال بفضل الإحاطة والمرافقة

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تحسيس أصحاب النزل وكافة المؤسسات السياحية بضرورة الإنخراط في هذه المنظومة وتأمين أكبر عدد ممكن من المنتفعين بهذا البرنامج
2. توقيع اتفاق شراكة مع الجامعة المهنية وتفعيل ذلك على المستوى الجهوي بين مراكز التكوين والجامعات الجهوية
3. التنسيق المسبق بين مراكز التكوين والجامعات الجهوية ومندوبيات السياحة لتحديد الحاجيات وضبط رزنامة عمل
4. تنفيذ البرنامج داخل مراكز التكوين في شكل دروس يؤمنها المكونون وكذلك داخل المؤسسات في موقع العمل ويؤمنها كذلك المكونون التابعين لمراكز التكوين

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1.2.1
تسمية المؤشر: عدد الوافدين من الخارج
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج
تعريف المؤشر: احصاء جملي لعدد الوافدين من السواح ذوي الجنسية الأجنبية على البلاد التونسية.

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
التفريعات: حسب الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : احتساب عدد الوافدين
وحدة المؤشر: الوافد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الوافدين
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : بطاقة عبور يقع تعميمها من طرف السائح عند المعابر الحدودية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات ذات صبغة إدارية
تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر : 10 مليون وافد
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد ناجي قويدر الإدارة المركزية للترويج

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قياس الأداء	الوحدة	الإنجازات					التقديرات	
		2014	2015	2016	* 2017	2018	2019	2020
عدد	وافد	7 163 437	5 359 309	5 724 021	6 500 000	8 000 000	8 800	10 مليون

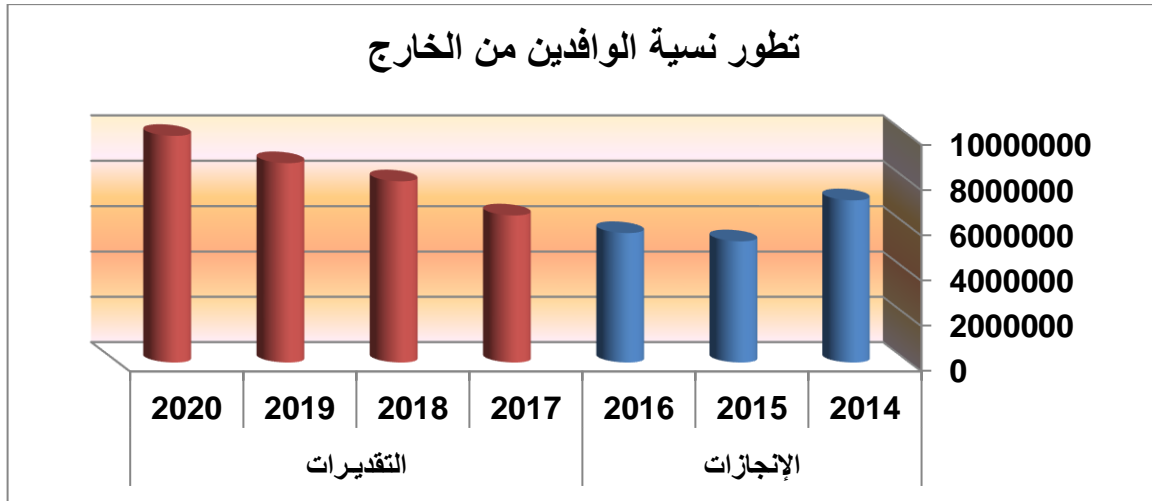
	000						الوافدين من الخارج
--	-----	--	--	--	--	--	--------------------

*تقديرات إلى موفى سنة 2017

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

عرف مجموع الوافدين الأوروبيين الى موفى شهر جوان 2017 نموا ملحوظا يقدر بـ **29.3%**، حيث بلغ **2.561.077** وافد مقابل **1.564.522** خلال نفس الفترة من سنة **2016**. هذا وقد شمل النمو أغلب الأسواق السياحية إذ سجل عدد الوافدين الفرنسيين خلال الستة الأشهر الأولى من سنة **2017** ارتفاعا ملحوظا يقدر بـ **45%** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2016** (**168** ألف سائح مقابل **116** ألف سائح) كما تطور عدد الوافدين البلجيكين بنسبة **83%** (**13** ألف سائح مقابل **8** ألف سائح) وفي المقابل تراجع عدد الوافدين الروس الى حدود **30** جوان **2017** بـ **9%** مقارنة بنفس الفترة من سنة **2016**. كما تم ايضا تسجيل ارتفاعا ملحوظا في عدد الوافدين من الأسواق المغربية يقدر بـ **45,6%** الى موفى شهر جوان **2017** ويعود ذلك بالأساس الى الانجازات القياسية التي حققتها السوق الجزائرية (**+62%**).

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للموشر:

من المتوقع تسجيل **6.5 مليون** وافدا الى موفى سنة **2017**، و لتحقيق هذه الإنجازات تم خلال الثلاثي الأول من سنة **2017** انتهاج استراتيجية اتصالية و تسويقية تمحورت بالأساس حول :

- المشاركة في 69 معرض وصالون سياحي بمختلف بلدان العالم
- -تنظيم 42 عملية ترويجية خاصة تستهدف دعم الشراكة مع متعهدي الرحلات وشبكات البيع
- تنظيم 40 رحلة صحفية لفائدة 187 اعلامي من مختلف الوسائط الإعلامية بأغلب الأسواق السياحية و 31 رحلة استطلاعية لفائدة 1128 متعهد رحلات ووكلاء أسفار.

ولبلوغ **10 مليون** وافد سنة **2020**:

- لا بد من تنويع و انتهاج خطة استراتيجية اتصالية و تسويقية تأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الجديدة للاتصال

- تكثيف الحملات الترويجية ذات الوقع الإعلامي الواسع بتونس والخارج و مواصلة المشاركة في المعارض و الصالونات الدولية و التركيز على التسويق الرقمي في الحملات الإشهارية من خلال الاعتماد على الشبكات الاجتماعية والأنتارنات و الشهادات الحية .
- التركيز على الأسواق الواعدة كالسوق الروسية و التشيكية و البولونية من خلال تكثيف الحملات بالوسائل الرقمية و استعمال المواقع الاجتماعية قصد ترسيخ صورة نموذجية للوجهة التونسية
- التنسيق مع وزارة الخارجية قصد وضع برامج عملية واتصالية عبر سفاراتنا بالخارج لترسيخ صورة ناصعة عن الوجهة التونسية تتسم بالاستقرار الأمني والاجتماعي وهو ما من شأنه ان يساهم في تراجع الدول التي اقرت في وقت سابق اجراء تحجير السفر الى تونس عن قرارها.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.2.1

تسمية المؤشر: عدد الليالي المقضاة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع اليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع اليه المؤشر: تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج
تعريف المؤشر: احصاء جملة الليالي المقضاة من طرف المقيمين بالوحدات السياحية
نوع المؤشر: مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
التفريعات : حسب الجهات والمناطق السياحية
التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : إحتساب الليالي المقضاة

وحدة المؤشر: الليلة المقضاة

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المقيمين، النزل

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: تقارير ذات صبغة إدارية ومعطيات مدونة بمنظومة اعلامية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الوحدات الفندقية

تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر 41 مليون ليلة

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد ناجي قويدر الإدارة المركزية للترويج

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	* 2017	التقديرات			
		2014	2016	2018	2019	2020	
عدد الليالي المقضاة	الليلة	29.1 م ل	17.880 م ل	22 م ل	25 م ل	30 م ل	41 م ل

*تقديرات إلى موفى سنة 2017

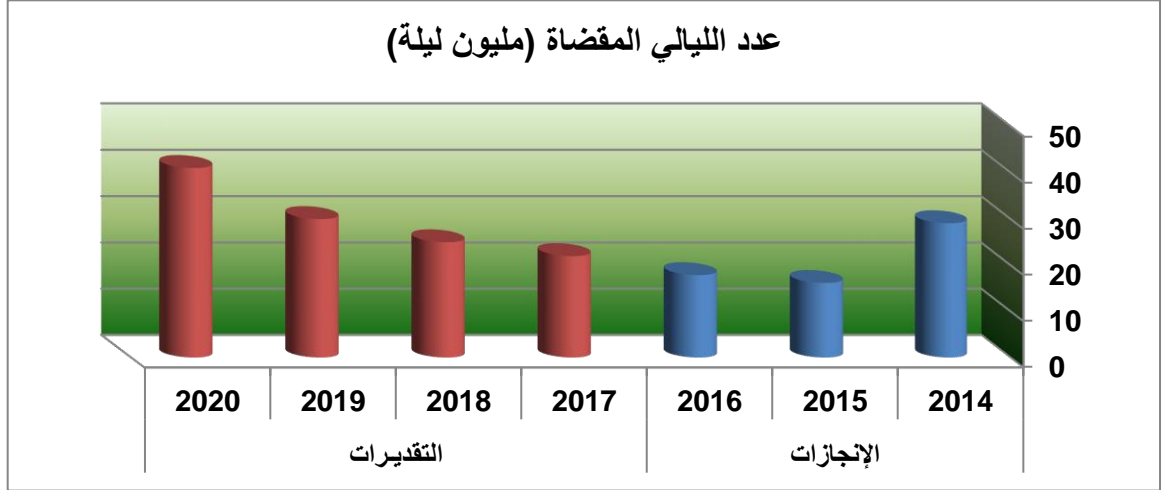
تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر :

عرف مؤشر عدد الليالي المقضاة الي حدود 30 جوان 2017 نموا بـ25% ليبلغ 4.7 مليون ليلة و من المتوقع بلوغ حوالي 22 مليون ليلة مع نهاية سنة 2017 اي بزيادة تقدر بـ 23% مقارنة بسنة 2016 و تستند هذه التوقعات (5 مليون ليلة اضافية) إلى:

- استعادة نسق النمو بالنسبة للأسواق السياحية التقليدية على غرار السوق الألمانية ، الفرنسية و الإيطالية.
- الوضع الإيجابي لقرار رفع حضر السفر الى الوجهة التونسية انطلاقا من الأسواق الأوروبية (بلجيكا ، هولندا و النورفاج والدنمارك)

- النتائج القياسية التي ما فتأت تحققها الأسواق المغاربية و خاصة السوق الجزائرية
- كما انه من المتوقع ان تحافظ السياحة الداخلية على انجازاتها الهامة التي حققتها خلال السنوات الأخيرة (حوالي 30% من مجموع عدد الليالي المقضاة بالنزل) استنادا الى الخطة الترويجية الناجعة المنتهجة من قبل الإدارة وذلك بالتنسيق مع المهنيين (وكالات الأسفار وأصحاب النزل)

رسم بياني لتطور المؤشر



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. انجاز الحملات الإشهارية بمعدل 3 حملات سنويا (العطل المدرسية والصيفية و اخر السنة)
2. دعم وكالات الأسفار التي تسوق جهات الجنوب و الشمال الغربي خلال فترة محددة
3. تكثيف المشاركة في المعارض و الصالونات بتونس و المساهمة في دعم التظاهرات التي من شأنها خلق الحدث واستقطاب الحريف التونسي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 3.2.1

تسمية المؤشر: العائدات من العملة الصعبة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع اليه المؤشر: قيادة قطاع السياحة

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تعزيز الوجهة السياحية بالداخل والخارج
 تعريف المؤشر: يسعى هذا المؤشر إلى احتساب المبالغ من العملة الصعبة المتأتية من مداخل القطاع السياحي
 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
 التفريعات : حسب الجهات والمناطق السياحية
التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخل القطاع السياحي مقارنة بالمداخل
 الجمالية من العملة الصعبة للبلاد
 وحدة المؤشر: مليون دينار
 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العملة الصعبة
 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إستمارة
 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : البنك المركزي التونسي
 تاريخ توفر المؤشر: نهاية كل سنة
 القيمة المستهدفة للمؤشر : 4600 مليون دينار
 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد ناجي قويدر الإدارة المركزية للترويج

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		*2017			الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018	2016	2015	2014			
4600	4300	3600	2373.4	2354.6	3 625.6	مليون دينار	العائدات من العملة الصعبة	

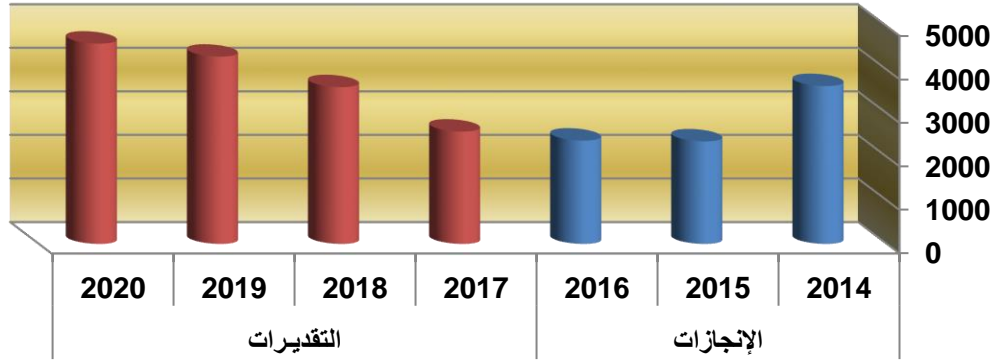
*العائدات إلى حدود 30 ماي 2017

تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

بلغ حجم المداخل السياحية خلال سنة 2016 حوالي 2373.4 مليون دينار أي بنسبة تراجع تقدر بـ 1.7 % مقارنة بسنة 2015 . هذا وقد بلغ حجم المداخل السياحية بالنسبة للسداسي الأول من سنة 2017 حوالي 875.2 مليون دينار مسجلا بذلك نموا بـ 8.4 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016 . و من المتوقع بلوغ حوالي 2580 مليون دينار مع نهاية سنة 2017 و ذلك بالنظر الى نسق النمو الذي تشهده جل المؤشرات السياحية على غرار عدد الوافدين و حجم الليالي المقضاه بالرغم من تراجع سعر صرف الدينار مقارنة بالأورو و الدولار.

رسم بياني لتطور المؤشر:

العائدات السياحية من العملة الصعبة (مليون دينار)



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تنويع العرض السياحي حسب خصوصيات كل جهة
2. تطوير السياحة البديلة ذات القيمة المضافة
3. دعم سياحة الموانئ الترفيهية والنهوض بسياحة القولف و السياحة الثقافية
4. تشجيع كبار المؤسسات على انعقاد ندواتهم و مؤتمراتهم السنوية بتونس

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1.3.1.

تسمية المؤشر: عدد زيارات التفقد

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : النهوض بالجودة في القطاع السياحي
تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من تحديد عدد المؤسسات السياحية التي تم التثبيت من مدى إحترامها للشروط الدنيا المتعلقة بجودة الخدمات والمنتوج
نوع المؤشر: مؤشر نشاط
طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
التفريعات: حسب الجهات والمناطق السياحية
التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : عدد المؤسسات السياحية التي تم تفقدها / العدد الجملي للمؤسسات السياحية
وحدة المؤشر: ألف زيارة
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المؤسسات، عدد زيارات التفقد
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ذات صيغة إدارية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإحاطة بالمنتوج
تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر: 35 ألف زيارة
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أسماء النجار إدارة الإحاطة بالمنتوج

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفقد الخاصة بالمؤشر

التقديرات		201		الإنجازات		الوحدة		مؤشر قيس الأداء	
2020	2019	201	7	2016	2015	201			
		8				4			
35	30	25	20	1333	12.0	8.50	ألف	عدد زيارات التفقد	
				2	54	1			

(* عدد زيارات التفقد حتى موفي شهر مارس 2017).

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

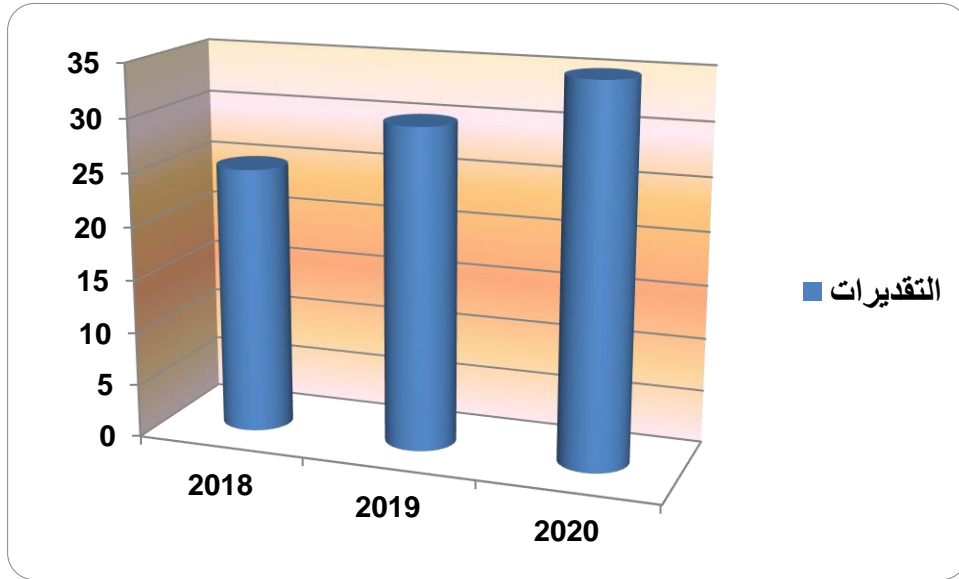
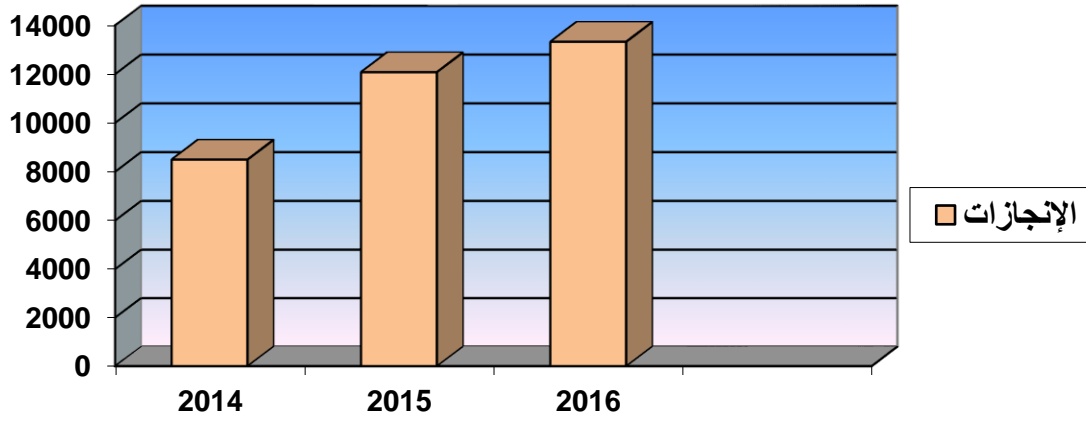
يحافظ مؤشر التفقد على النسق التصاعدي الذي يشهده منذ سنة 2011 حيث تم تسجيل ارتفاع في عدد زيارات التفقد المنجزة لسنة 2016 بنسبة 10 % مقارنة بعدد الزيارات المنجزة خلال سنة 2015. كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التمكن من إنجاز التقديرات الخاصة بسنة 2016 و المقدر بـ 15 ألف زيارة و يعود ذلك إلى سببين:

أولاً: عدم توفر الإعتمادات الكافية لتنفيذ برنامج العمل

ثانياً: التركيز على عمليات التفقد الموجه لمحاور محددة (جودة خدمات الإطعام، المنظومة الأمنية، المسابح...) و التي يمكن تصنيف نتائجها بالنوعية أكثر من الكمية حيث لا تحقق أعدادا هامة مقارنة بعمليات المسح الشامل و غيرها من زيارات التفقد.

و مواصلة للنشاط الرامي إلى تحقيق الأهداف المنشودة بالنسبة لباقي سنة 2017 وسنة 2018 فإنه سيتم السعي إلى تكثيف زيارات التفقد الخاص بالمشح الشامل ليشمل زيادة على النزل و المطاعم السياحية، وكالات الأسفار و وحدات الإيواء البديل. ويبقى تحقيق 35 ألف زيارة تفقد بنهاية سنة 2020 قيمة مستهدفة.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. المسح الشامل للمؤسسات السياحية حسب المناطق السياحية
2. زيارات تفقد لتصنيف المؤسسات السياحية
3. زيارات تفقد في إطار المتابعة المستمرة للمؤسسات السياحية
4. زيارات تفقد موجه لجودة الخدمات السياحية وحفظ الصحة والسلامة الغذائية
5. زيارات تفقد للمنظومة الأمنية والوقائية
6. زيارات تفقد للرحلات السياحية والبحرية
7. زيارات تفقد للأنشطة السياحية والأدلاء السياحيين
8. زيارات تفقد للمحيط السياحي

تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر : محدودية الموارد البشرية واللوجستية

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2.3.1
تسمية المؤشر: عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : النهوض بالجودة في القطاع السياحي
تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المؤسسات الفندقية المنخرطة في برنامج التأهيل خلال السنة
نوع المؤشر: مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
التفريعات : النزل/ الجهات السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد الوحدات المنخرطة سنويا في برنامج التأهيل / العدد الجملي للمؤسسات الفندقية
وحدة المؤشر: عدد

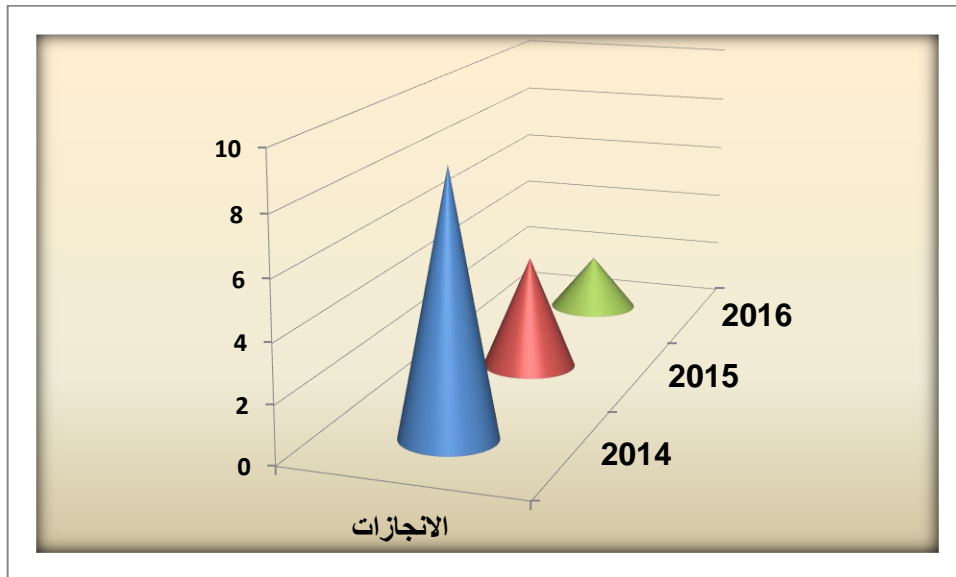
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات صبغة إدارية
 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أنشطة
 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب التأهيل السياحي
 تاريخ توفّر المؤشر : نهاية كل سنة
 القيمة المستهدفة للمؤشر: 06 مؤسسات فندقية
 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد المعز بالحسين مكتب التأهيل السياحي
 قراءة في نتائج المؤشر

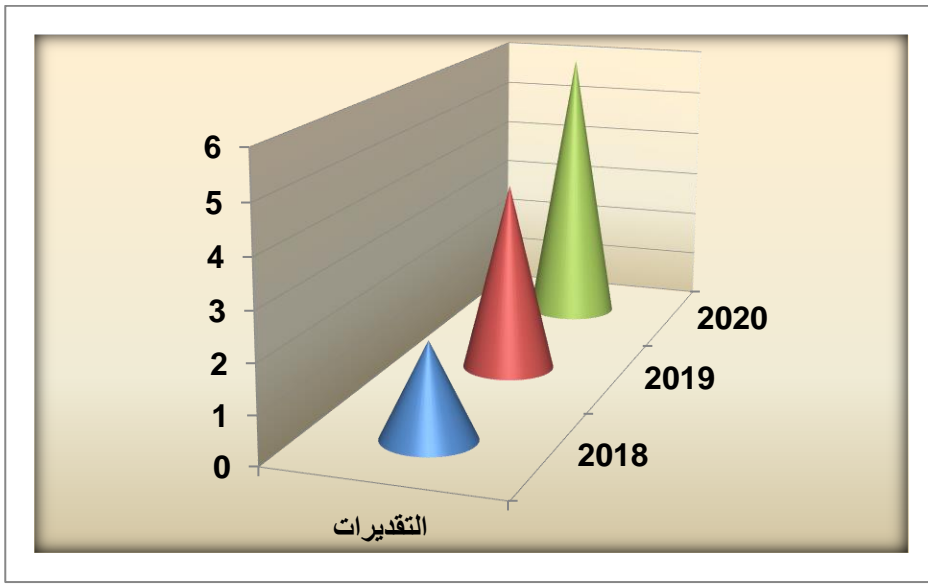
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

التقديرات		201		الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	201	7	201	201	2014	
		8		6	5		
06	04	02	10	02	04	09	عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتطور عدد المؤسسات الفندقية المنخرطة في برنامج التأهيل بنسق بطيء من سنة إلى أخرى نظرا لحساسية هذا المؤشر وصعوبة العمل على رفعه بنسب مرتفعة. ويعود إنخفاض هذا المؤشر للصعوبات الاقتصادية التي يمر بها القطاع السياحي جراء الأحداث الإستثنائية التي شهدتها بلادنا سنة 2011 . ويعتبر إنخراط 06 مؤسسات فندقية سنة 2020 بالنسبة لهذا المؤشر قيمة مستهدفة.

رسم بياني لتطور المؤشر:





أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. التأطير والإحاطة بالمؤسسات الفندقية وحث المهنيين على مزيد الانخراط في البرنامج
2. توجيه الدعم نحو المؤسسات ذات الأولوية خصوصا المؤسسات ذات الإمكانيات الاقتصادية والتي تمر بصعوبات مالية ظرفية
3. توفير الدعم الفني و الدعم المالي
4. توفير إجراءات مرنة و تركيز آليات للتحسيس والدعم الفني والمراقبة
5. تقديم حلول عملية جاهزة للمهنيين
6. تدعيم مكتب التأهيل السياحي بخبرات فنية داخلية وخارجية

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- طول الإجراءات
- غياب المراقبة
- ضعف المنح المسندة
- عدم تحديد الأولويات
- نقص في الموارد البشرية لمكتب التأهيل السياحي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 3.3.1
تسمية المؤشر: عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016
الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : النهوض بالجودة في القطاع السياحي
تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد مكاتب الإستقبال التي تم تأهيلها خلال السنة
نوع المؤشر: مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
التفريعات: حسب الجهات والمناطق السياحية
التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها/ العدد الجملي لمكاتب الإستقبال المتوفرة
وحدة المؤشر: عدد
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكاتب الإستقبال
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ذات صبغة إدارية، تقارير أنشطة، زيارات
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة النهوض بالجودة
تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر: 02 مكاتب
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ماجدة بن سدرين إدارة الجودة

قراءة في نتائج المؤشر

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	عدد مكاتب الاستقبال التي تم تأهيلها
2	2	2	1	1	1	1	عدد

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

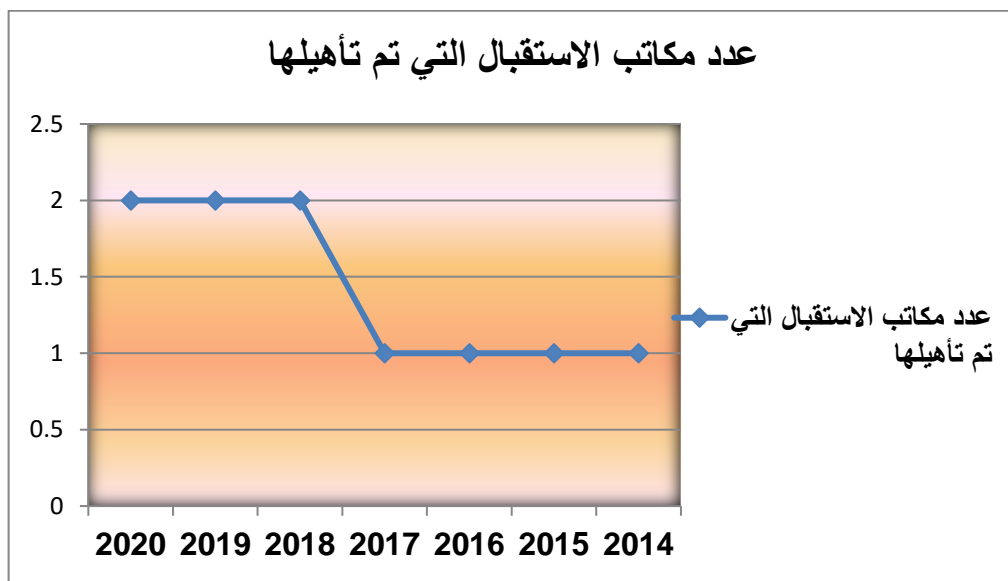
تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يعد مقوم الاستقبال و الارشاد السياحي من أهم مقومات العرض السياحي حيث حرصت ادارة النهوض بالجودة في سنة **2014** على تشخيص وضعية المكاتب السياحية التي أصبحت في حاجة أكيدة الى التأهيل المادي و اللامادي و ذلك في مرحلة أولية. والذي يخص أربع محاور أساسية :

1. اعادة تهيئة المكاتب حسب ذو تصميم تونسي أصيل خاص بالجهة في شكل عصري (التصميم الهندسي، الهندسة المدنية، الأثاث)
2. تكوين أعوان الاستقبال في تقنيات الاتصال و في اللغات
3. تحيين قاعدة البيانات الخاصة بمنظومة الاستقبال
4. انشاء تصميم موحد لواجهة مكاتب الاستقبال "charte graphique"

هذا و تبين من خلال التشخيص أن عديد المناطق السياحية تشكو من عدم توفر فضاءات استقبال و ارشاد سياحي و بناء على ذلك تم اعلام الأطراف المعنية لدراسة انشاء مراكز ارشاد جديدة (هياكل خفيفة). ولقد انطلقت ادارة النهوض بالجودة في برنامج التأهيل بمعدل مكتب كل سنة و ذلك حسب الاعتمادات المتوفرة، استعدادا في مرحلة متقدمة لعملية لاشهاد بالمطابقة حسب المعايير الدولية في الاستقبال السياحي (المواصفة الدولية الخاصة بمكاتب الارشاد السياحي في المجال **ISO 14785**) و التي تستجيب مع متطلبات السائح و لتي تساهم في استعادة كسب ثقة السائح الأجنبي. و تبعا لذلك فإن برنامج العمليات المبرمجة على ميزانية سنة **2018** فاقت خمس أضعاف ميزانية سنة **2017** و ذلك حرصا على الترفيع في وتيرة الانجازات.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

التنسيق مع الإدارات المعنية و ذلك لـ:

- برمجة حلقات تكوينية لأعوان الاستقبال في اللغات و تقنيات الاتصال.
- اعلام الإدارة العامة بالاخلالات و طلب انشاء ادارة خاصة للتصرف في الاستقبال و الارشاد السياحي.
- لتزويد المكاتب بمنظومة الاستقبال و بالبيانات و المحينة.
- لتوفير الزي المهني.
- توفير المطويات و النشريات و خرائط الطرق بمكاتب الاستقبال.
- المطالبة برصد ميزانية قارة و كافية لاستكمال برنامج التأهيل المادي و اللامادي لمكاتب الاستقبال السياحي.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

1. عدم توفر ميزانية كافية للترفيه في وتيرة تهيئة مكاتب الاستقبال و الارشاد السياحي.
2. عدم تجاوب من الإدارات المعنية لوضع نظام خاص للنهوض بجودة الاستقبال السياحي.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4.3.1

تسمية المؤشر: نسبة رضا الحريف

تاريخ تحيين المؤشر: مؤشر غير متوفر حاليا

الخصائص العامة للمؤشر

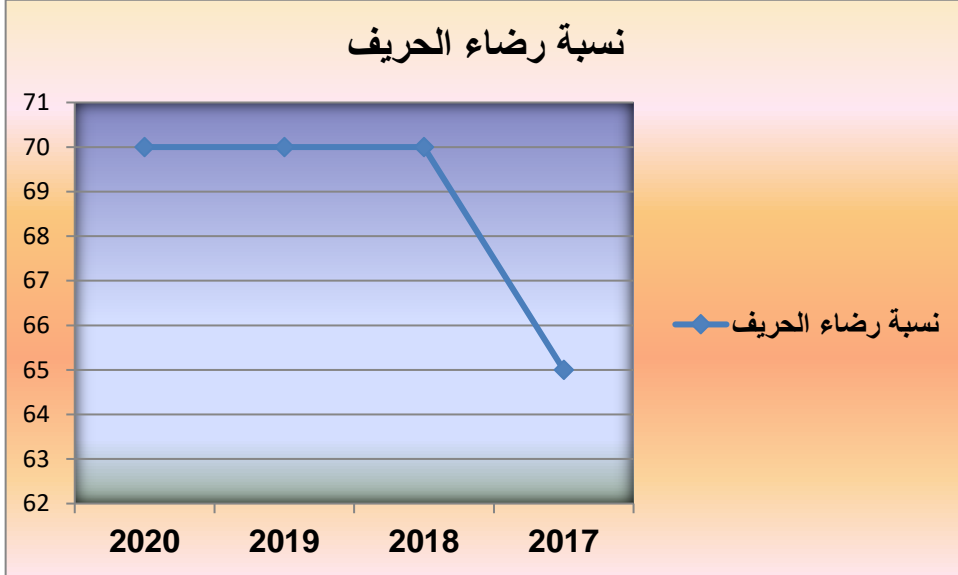
البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : النهوض بالجودة في القطاع السياحي
تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من تحديد مدى رضا السائح على المنتج السياحي وذلك اعتمادا على عدة معايير موضوعية تضبط مسبقا
نوع المؤشر: مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
التفريعات: حسب الجهات والمناطق السياحية
التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : استجواب عينة من السياح من أهم الجنسيات الوافدة لرصد مدى رضائهم عن جودة الخدمات السياحية المقدمة بمختلف انواعها
وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: السياح، نتائج الاستبيان
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استبيان لدى السياح الأجانب
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الدراسات
تاريخ توفر المؤشر : مرة كل سنتين
القيمة المستهدفة للمؤشر : 70%
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة نبيهة بوسنة مديرة الدراسات

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		201		الإنجازات		الوحدة		مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	201	7	201	201	2014		
		8		6	5			
70	70	70	65	-	-	-	%	نسبة رضا الحريف



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. إنجاز دراسة حول نسبة رضا الحريف ومدى جودة الخدمات المسداة لفائدة الحرفاء
2. إنجاز الإستبيان حيث تم الإنتهاء من إعداد إستمارة الإستبيان والملف الفني والحصول على التأشير من المجلس الوطني للإحصاء بعد المصادقة على محتواها

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : الإعتماد على المعطيات المتوفرة بمواقع الواب

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 1.4.1

تسمية المؤشر: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنويع العرض السياحي
 تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المشاريع السياحية الغير تقليدية المنجزة خلال السنة وهي المشاريع التي لا تهم النزول
 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
 التفريعات : الجهات والمناطق السياحية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد تراخيص الفتح المسندة

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات صبغة إدارية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أنشطة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة المركزية للإستثمار والمنتوج

تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 55 مشروع

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هارون العوني مدير الإستثمار والإحاطة بالباعثين بالديوان الوطني التونسي للسياحة

قراءة في نتائج المؤشر

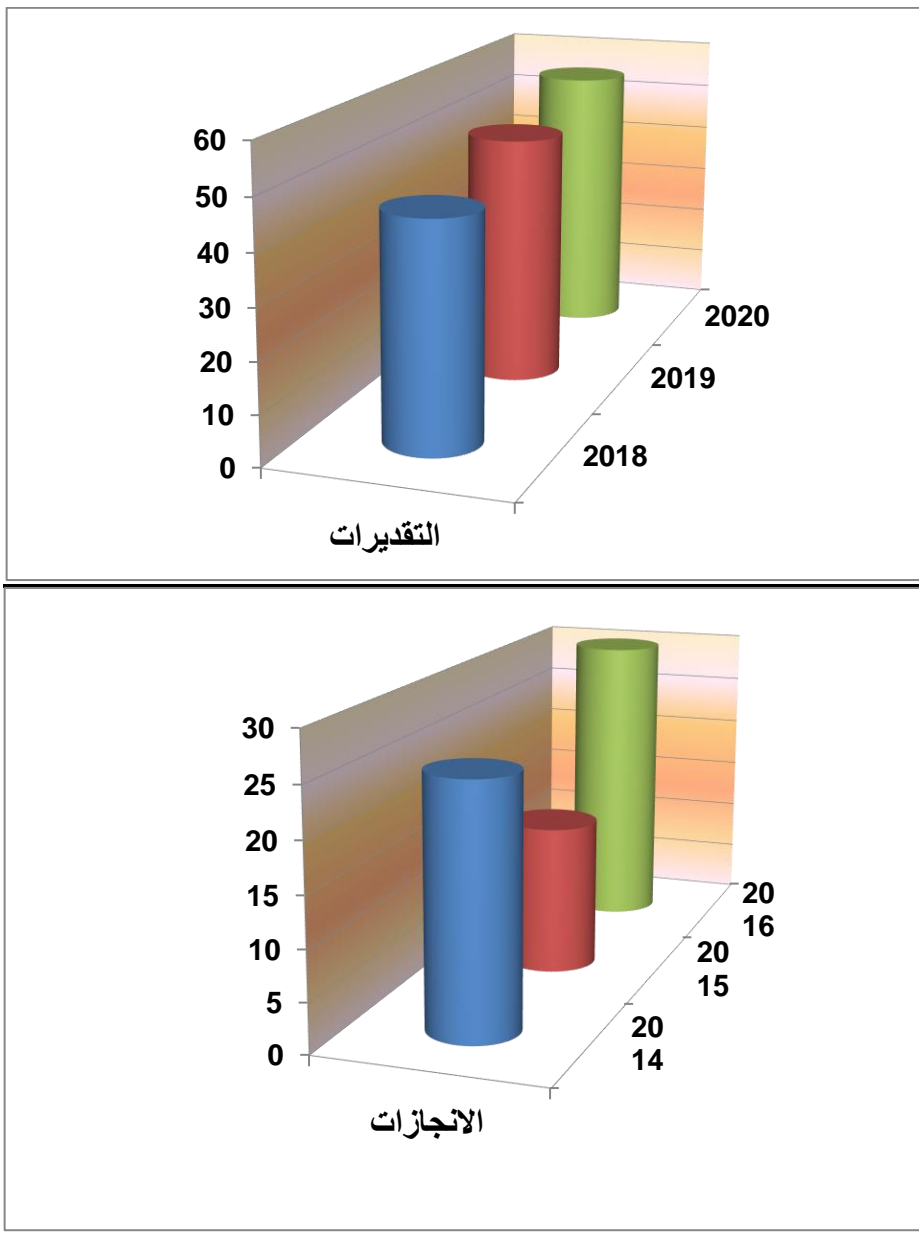
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			201		الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	201	7	201	201	2014		
		8		6	5			
55	50	45	40	48	24	25	عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة سنة 2016 نسبة 137 % أي بزيادة 13 مشروع مقارنة بالتقديرات بعنوان نفس السنة أي 35 مشروع. يمكن تفسير هذه الزيادة بالإسراع في إتمام الإجراءات الإدارية مع المصالح الجهوية المعنية بالمصادقة على هذه المشاريع وذلك خاصة في ما يتعلق بالأراضي ذات الصبغة الفلاحية.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. المزيد من تأطير الباعثين قصد تسوية الوضعيات الغير قانونية.
2. القيام بحملات إخبارية في الغرض.
3. تسهيل الإجراءات الإدارية والإسراع في تعاطيها.

تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: غياب معطيات تتعلق بالأنشطة المستهدفة والتي تساعد على تحقيق الهدف

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 2.4.1

تسمية المؤشر: عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنويع العرض السياحي
تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المشاريع السياحية غير التقليدية المصادق عليها خلال السنة
وهي المشاريع التي لا تهم النزول
نوع المؤشر: مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر: مؤشرفاعلية
التفريعات : الجهات والمناطق السياحية
التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي لنوايا الاستثمار/ عدد مشاريع النزول المصادق عليها
وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات ذات صبغة إدارية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير أنشطة

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الاستثمارات والإحاطة بالباعثين

تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر: 120 مشروع

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هارون العوني مدير الإستثمار والإحاطة بالباعثين بالديوان الوطني التونسي للسياحة

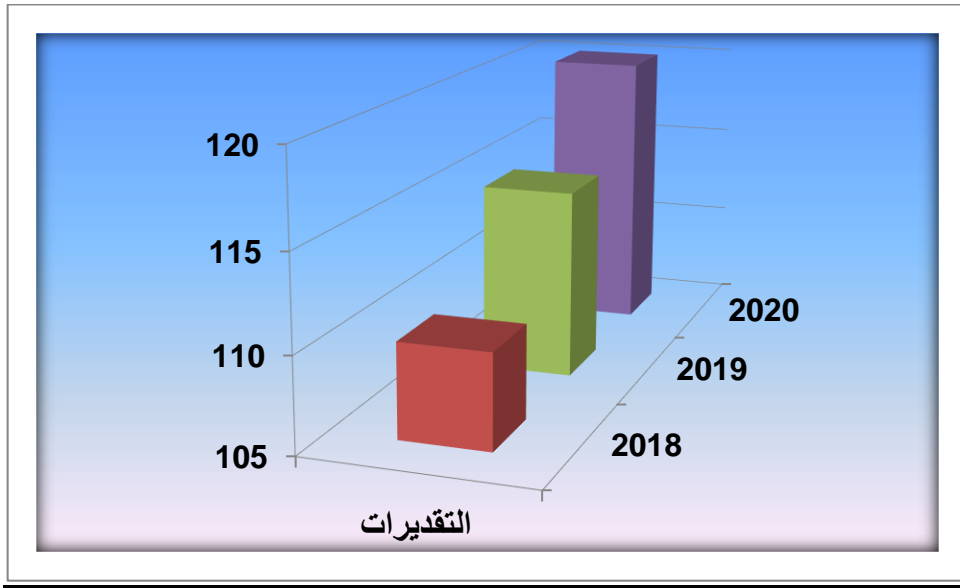
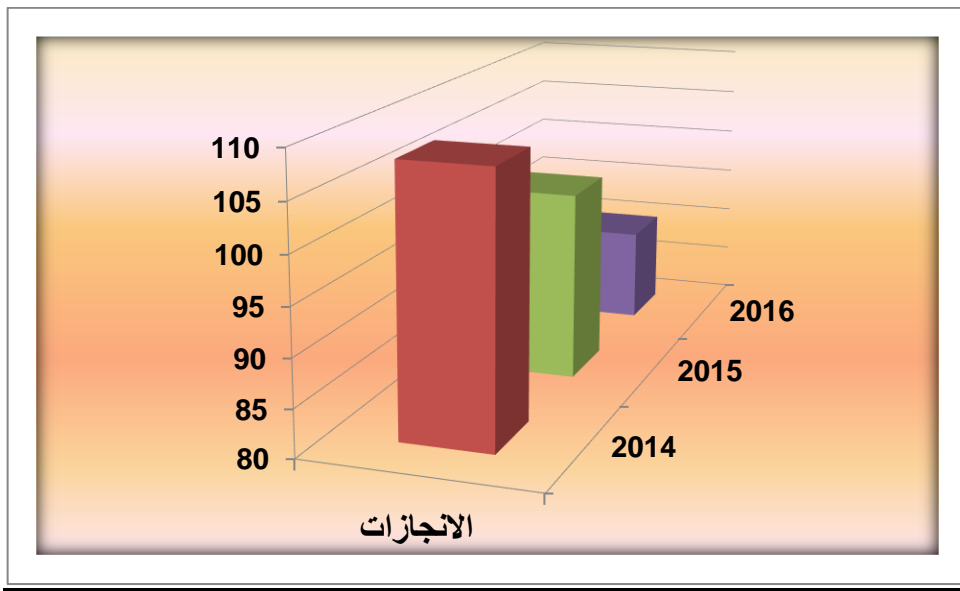
قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		201		الإنجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	201	7	201	201	2014	
		8		6	5		
120	115	110	104	90	100	108	عدد المشاريع غير التقليدية المصادق عليها

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتطور عدد المشاريع الغير تقليدية المصادق عليها بنسق بطئ من سنة إلى أخرى نظرا لصعوبة إيجاد مصادر تمويل لهاته النوعية من المشاريع كما أن طبيعة مواقع إحداث العديد منها (صبغة فلاحية ،منطقة أثرية ...) يمكن أن يشكّل سببا في تعطيل المصادقة عليها. وتعتبر المصادقة على 120 مشروع غير تقليدي بالنسبة لهذا المؤشر قيمة مستهدفة بحلول سنة 2020.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. تسهيل الإجراءات الإدارية والإسراع في تعاطيها.
2. النظر في إيجاد طرق جديدة لتمويل تلك المشاريع.
3. المزيد من تأطير الباعثين قصد تسوية الوضعيات الغير قانونية.
4. القيام بحملات إخبارية في الغرض.

تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر : غياب معطيات تتعلق بالأنشطة المستهدفة والتي تساعد على تحقيق الهدف .

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر : 3.4.1
تسمية المؤشر: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : قيادة قطاع السياحة
 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنويع العرض السياحي
 تعريف المؤشر: يعطي هذا المؤشر فكرة حول عدد المشاريع المصادق عليها خلال السنة والمنتسبة بمناطق التنمية الجهوية وهي مناطق حددت قائمتها بمقتضى أمر وتتعلق بالنهوض ببعض المنتوجات السياحية على غرار السياحة الصحراوية والسياحة الثقافية والسياحة البيئية والخضراء والسياحة الاستشفاء بالمياه المعدنية
 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 طبيعة المؤشر: مؤشرفاعلية
 التفريعات : الجهات والمناطق السياحية
 التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: العدد الجملي لنوايا الاستثمار المنتسبة بمناطق التنمية الجهوية
 وحدة المؤشر: عدد
 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المشاريع المصادق عليها، مناطق التنمية الجهوية، المنتوجات السياحية
 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير إدارية
 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الاستثمارات والإحاطة بالباعثين
 تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة
 القيمة المستهدفة للمؤشر: 70 مشروع
 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هارون العوني مدير الإستثمار والإحاطة بالباعثين بالديوان الوطني التونسي للسياحة

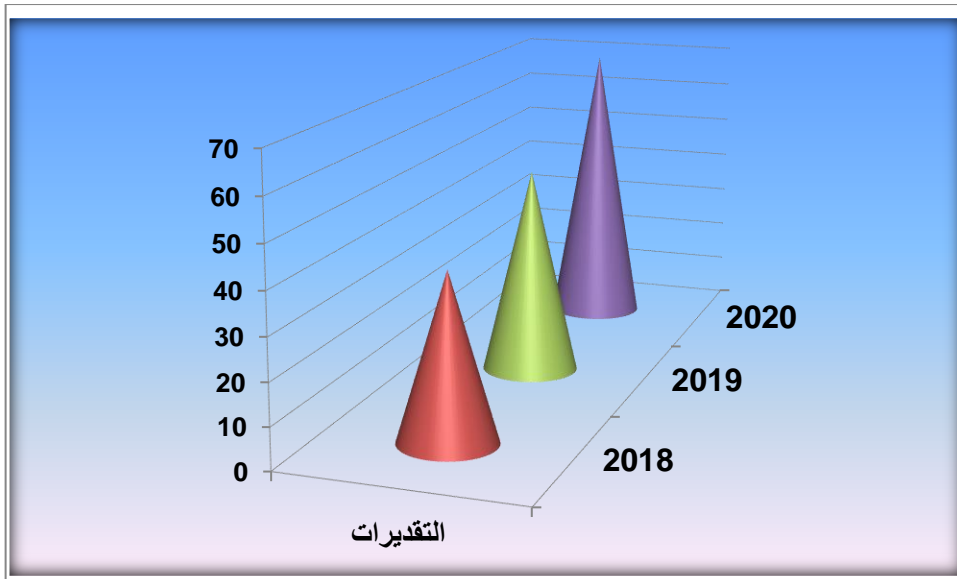
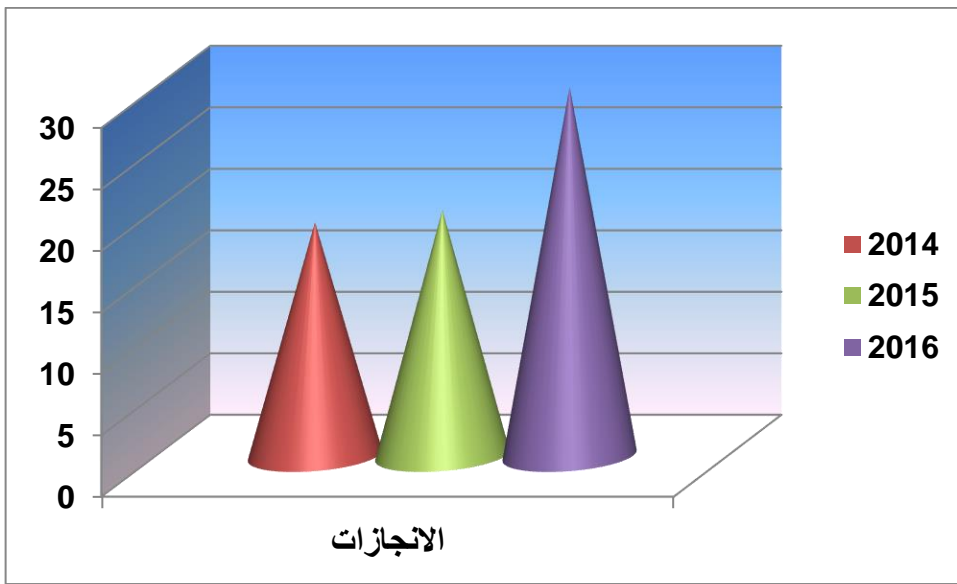
قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			الإنجازات				الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2020	2019	201	201	201	2014			
		8	7	6	5			
70	50	40	35	30	20	19	عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: بلغ عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية المنجزة سنة 2016 حوالي 54 % مقارنة بالتقديرات. و من أهم أسباب التفاوت المسجل بين التقديرات والإنجازات هو عزوف الباعثين على الإستثمار بالجهات الداخلية نظرا للأوضاع الإقتصادية و الأمنية الصعبة التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة وخاصة الأحداث المسجلة سنة 2015 والتي أثرت سلبا على مردودية القطاع. وتعتبر المصادقة على 70 مشروع بالنسبة لهذا المؤشر قيمة مستهدفة .

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

نظرا لإصدار القانون الجديد للاستثمار والمنح المقدمة في الغرض لتشجيع الباعثين للانتصاب في مناطق تشجيع التنمية الجهوية من المنتظر تسجيل نمو في عدد هذه المشاريع من سنة إلى أخرى.

تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر : غياب معطيات تتعلق بالأنشطة المستهدفة والتي تساعد على تحقيق الهدف .

بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية المتدخلة في برنامج قيادة قطاع السياحة

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني التونسي للسياحة

1. برنامج قيادة قطاع السياحة

- التعريف

1. النشاط الرئيسي: تطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي

2. **ترتيب المنشأة:** مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إداري
3. **مرجع الإحداث:** الفصل 32 من القانون عدد 66 لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971.
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** الأمر عدد 977 لسنة 1976 المؤرخ في 11 نوفمبر 1976 المتعلق بضبط مشمولات وأساليب تسيير الديوان القومي التونسي للسياحة المنقح والمتمم بالأمر عدد 930 لسنة 1983 المؤرخ في 13 أكتوبر 1983 والأمر عدد 89 لسنة 1986 المؤرخ في 8 جانفي 1986.
- 5- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة:** لا يوجد لعقد برنامج

II- إطار القدرة على الأداء:

1. **الإستراتيجية العامة:** تركز الإستراتيجية العامة للديوان الوطني التونسي للسياحة على:

- تنمية القطاع السياحي
- تنظيم ومراقبة النشاط السياحي
- الترويج والنهوض بالمنتوج

2. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :** تعتبر مساهمة الديوان الوطني التونسي للسياحة في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف:

- **في مجال الترويج :** تدعيم الوجهة السياحية التونسية أي المثابرة على تنويع الأسواق المغذية للحركة السياحية الوافدة بتعزيز تواجدها بالأسواق التقليدية واكتساح أسواق سياحية جديدة ذات قيمة مضافة عالية،
- **في مجال الجودة :** النهوض بجودة المنتج ومحتواه ونوعية الخدمات وتنويع العرض لكسب رهان المنافسة وجلب شرائح من الزبائن ذات قدرة شرائية عالية ومزيد الإرتقاء بسمعة الوجهة التونسية.
- **في مجال الإستثمار السياحي :** تنويع المنتج من خلال إثراء العرض بأنماط إضافية من الأنشطة السياحية مدعمة للسياحة الشاطئية من شأنها أن تثري العرض وتساهم في الحد من الطابع الموسمي الذي يميز المنتج البحري.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

المؤشر 1.1: عدد المتكويين في المدارس السياحية

تم خلال سنة **2015** تسجيل ارتفاع بنسبة % 102.8 مقارنة بالتقديرات وذلك بفضل المجهودات التي تمّ بذلها لمزيد التعريف بمنظومة التكوين الفندقي والسياحي من طرف ادارة تنمية الكفاءات المهنية و مختلف الحملات التحسيسية في الجهات المنجزة من طرف المدارس ومراكز التكوين السياحي. أما سنة **2016** فقد شهدت تراجعا بنسبة % 57.97 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- الوضع الصعب الذي عرفه القطاع الفندقي والسياحي خلال سنة **2015**
- عزوف متزايد من اقبال الشباب التلميذي على التكوين المهني عموما بما فيه السياحي وخاصة في اختصاصي "تقني طوابق ومغسل" وتقني مطعم وحانة"
- نظرة المجتمع ازاء التكوين المهني الأساسي بصورة سلبية ونمطية
- غياب آليات التوجيه نحو التكوين المهني
- غياب آليات فاعلة للانتداب واستقطاب المترشحين

المؤشر: عدد المكونين المتمتعين بتكوين المكونين

بلغ عدد المكونين المنتفعين بالتكوين 75 متكونا سنة 2015 من جملة 90 حسب التقديرات الأولية وقد شهد هذا المؤشر تراجعا بنسبة 20% نظرا لعدم امكانية اجراء حلقة تكوينية اضافية في نفس السنة لأسباب مالية.

أما بالنسبة لسنة 2016 فقد سجل هذا المؤشر ارتفاعا بنسبة 111% نظرا لتكثيف اتصالات ادارة تنمية الكفاءات المهنية مع مختلف الهياكل التونسية والأجنبية للقيام بدورات تكوينية في الغرض مع برمجة دورات تكوينية لكافة المكونين (لغات/ تقنيين/تعلّيمات عامة حول اعداد الأدلة اليبداغوجية...)

المؤشر: عدد المنخرطين في التكوين المستمر

شهد عدد المنخرطين في التكوين المستمر ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 حيث قدر عددهم بـ 300 منخرط أي بنسبة إنجاز فاقت 113% مقارنة بالتقديرات يمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة بما يلي:

(1) تدعيم استراتيجية تفتح المحيط الخارجي وخاصة النسيج الاقتصادي

(2) تنظيم تظاهرة أبواب مفتوحة للعموم والعائلات والمجتمع المدني

مجهود المسؤولين عن التنمية والاتصال بفضل الإحاطة والمرافقة

المؤشر: تطور نسبة الوافدين من الخارج

تم تسجيل 5724021 وافد خلال سنة 2016 مقابل 5359308 وافد سنة 2015 أي بزيادة تقدر بـ 6,8% هذا وقد فاقت إنجازات سنة 2016 التوقعات المنتظرة بنسبة 14,5% وذلك نتيجة الانتعاش الملحوظة التي عرفتها السوق الجزائرية حيث تدفق منها 1808375 وافد هذا بالإضافة الى تطور عدد الوافدين من الأسواق الأوروبية التقليدية والقفزة النوعية لعدد الوافدين الروس الذي بلغ حوالي 624000 سائحا مقابل 52122 وافدا سنة 2015. وقد قامت الوزارة بانجاز العديد من العمليات الترويجية لعلّ من أبرزها :

- المشاركة في 75 معرض وصالون سياحي دولي و جهوي
 - المشاركة في تمويل 28 حملة اشهارية مشتركة مع العديد من متعهدي الرحلات الأوروبية
 - تنظيم 86 عملية خاصة و تظاهرات سياحية و لقاءات مع شبكات البيع المختصة وورشات عمل مع المهنيين
 - تنظيم 47 رحلة استطلاعية لفائدة 1206 صحفي من وكلاء الأسفار و متعهدي الرحلات
- وقد تم التركيز خلال سنة 2016 على الأسواق التي لم تمنع تحجير السفر الى الوجهة التونسية (الأسواق الألمانية والفرنسية والإيطالية والروسية والتشيكية والإسبانية)

المؤشر: عدد الليالي المقضاة للمقيمين بالمؤسسات السياحية

سجل مؤشر عدد الليالي المقضاة سنة 2016 نموا بـ 10,5% ليبلغ حوالي 17,9 مليون ليلة سياحية مقابل 16,18 مليون ليلة سنة 2015. هذا وقد بلغت نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 71,5%

ويعود الفارق السلبي في الإنجاز مقارنة بالتوقعات المرسومة لعدد الليالي المقضاة إلى:

- تراجع الليالي بالنسبة للسوق الفرنسية بحوالي 38.4% (1,920 مليون ليلة سنة 2015 مقابل 1,183 مليون ليلة سنة 2016)
- تراجع السوق الألمانية بـ 42.6% (2.429 مليون ليلة سنة 2015 مقابل 1,393 مليون ليلة سنة 2016)
- تراجع السوق الانجليزية بنسبة 93,8% (1.595 مليون ليلة سنة 2015 مقابل 98180 ليلة سنة 2016.)

المؤشر : العائدات من العملة الصعبة

بلغ حجم المداخل السياحية خلال سنة 2016 حوالي 2.323 مليون دينار اي بنسبة تراجع بلغت 3.8 % مقارنة بسنة 2015 وذلك بالرغم من ارتفاع عدد الوافدين بـ 6.8% و مجهودات الدولة في دعم النقل الجوي الذي شمل حوالي 1500 رحلة سياحية من قبل 22 متعهد رحلات. كما تجدر الملاحظة الى أن التراجع الملحوظ في عدد الليالي المقضاة قد اثر بطريقة مباشرة على العائدات من العملة الصعبة . ويفسر انخفاض نسبة الإنجازات مقارنة بتقديرات نفس السنة بالأسعار التي تم عرضها من طرف اصحاب النزل لفائدة متعهدي الرحلات خاصة بعد الظرف الصعب الذي مرت به البلاد التونسية خلال سنة 2015 و تراجع الدينار مقارنة بالأورو و الدولار.

المؤشر 1.3.1 عدد زيارات التفقد

تم تسجيل ارتفاع في عدد زيارات التفقد المنجزة لسنة 2016 بنسبة 10 % مقارنة بعدد الزيارات المنجزة خلال سنة 2015. كما تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم التمكن من إنجاز التقديرات الخاصة بسنة 2016 و المقدره بـ 15 ألف زيارة و يعود ذلك إلى سببين :

- أولا عدم توفر الإعتمادات الكافية لتنفيذ برنامج العمل
- و ثانيا التركيز على عمليات التفقد الموجه لمحاور محددة (جودة خدمات الإطعام، المنظومة الأمنية، المسابح...) و التي يمكن تصنيف نتائجها بالنوعية أكثر من الكمية حيث لا تحقق أعدادا هامة مقارنة بعمليات المسح الشامل و غيرها من زيارات التفقد .

□ المؤشر 1.3.2 عدد المؤسسات المنخرطة في برنامج التأهيل

يتطور عدد المؤسسات الفندقية المنخرطة في برنامج التأهيل بنسق بطئ من سنة إلى أخرى نظرا لحساسية هذا المؤشر وصعوبة العمل على رفعه بنسب مرتفعة. ويعود إنخفاض هذا المؤشر بالأساس للصعوبات الاقتصادية التي يمر بها القطاع السياحي جراء الأحداث الاستثنائية التي شهدتها بلادنا منذ سنة 2011 . r\$ تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ سنة 2016 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ضعف الاستثمارات في القطاع السياحي نظرا للصعوبات الاقتصادية التي يمر بها القطاع
- تفاقم مشكلة مديونية القطاع السياحي و تأثيرها على غياب التمويل البنكي لمشاريع التأهيل
- تعطل تقديم مشاريع مخططات التأهيل لمكتب التأهيل السياحي

كما أن نسق تنفيذ المشروع لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى عدم الشروع في توجيه الدعم الفني و الدعم مالي نحو المؤسسات التي تمر بصعوبات مالية ظرفية إضافة الى عدم توفير المساعدة الفنية لمكتب التأهيل السياحي و تدعيمه بالموارد البشرية. ويهدف مكتب التأهيل السياحي خلال سنة 2017 أن تتم المصادقة على 15 مخطط تأهيل لمؤسسات فندقية بطاقة إيواء تقدر بـ 7 آلاف سرير وباستثمارات قد تصل إلى 45 مليون دينار في صورة الاسراع بتوفير المساعدة الفنية لمكتب التأهيل السياحي في اطار التعاون الدولي لصياغة و إرساء برنامج التأهيل الفندقي الجديد بالإضافة الى وجوب تدعيم المكتب بإطارات مختصة في التصرف السياحي و الفندقي والهندسة المالية و الإحصاء وتحليل المعلومات والهندسة المدنية.

مؤشر : عدد مكاتب الاستقبال التي وقع تأهيلها :

يعد مقوم الاستقبال و الارشاد السياحي من أهم مقومات العرض السياحي, و في هذا الاطار تمّ القيام في سنة 2014 بتشخيص لوضعية المكاتب السياحية الراجعة للديوان التي أصبحت في حاجة أكيدة الى التأهيل المادي و اللامادي و ذلك في مرحلة أولية . كما تبين من خلال التشخيص أن عديد المناطق السياحية تشكو من عدم توفر فضاءات استقبال وارشاد سياحي وبناء على ذلك تم العمل على دراسة انشاء مراكز ارشاد جديدة.

إن استكمال برنامج التأهيل المادي واللامادي يعد ضروريا وذلك استعدادا لعملية الإشهاد بالمطابقة حسب المعايير الدولية في الاستقبال السياحي (المواصفة الدولية الخاصة بمكاتب الارشاد السياحي في المجال ISO 14785 و الذي يستجيب لمتطلبات السائح ويمكن من استعادة كسب ثقته) .

و تبعا لهذا فقد تمّ الحرص على وضع برنامج تأهيل لمكاتب الاستقبال يخص أربع محاور أساسية:

- اعادة تهيئة المكاتب بإعتماد تصميم تونسي أصيل خاص بالجهة في شكل عصري.
- تكوين أعوان الاستقبال في تقنيات الاتصال وفي اللغات
- تحيين قاعدة البيانات الخاصة بمنظومة الاستقبال
- انشاء تصميم موحد لواجهة مكاتب الاستقبال "charte graphique"

تمّ تأهيل مكتب وحيد من ضمن 3 مكاتب مبرمجة لسنة 2016 أي بنسبة إنجاز قدرت بـ 33 % وذلك راجع إلى محدودية ميزانية 2016 والتي مثلت 20 % من الميزانية المرصودة.
المؤشر : نسبة رضا الحريف

لم يتم إنجاز الاستبيان حول مدى رضا السياح على المنتج السياحي التونسي خلال السنوات الستة الفارطة نظرا لعدم توفر الاعتمادات المالية اللازمة من ناحية وتراجع عدد السياح الأوروبيين الوافدين على الوجهة التونسية من ناحية أخرى .

المؤشر: عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة

بلغ عدد المشاريع غير التقليدية المنجزة سنة 2016 نسبة 137 % أي بزيادة 13 مشروع مقارنة بالتقديرات بعنوان نفس السنة أي 35 مشروع. يمكن تفسير هذه الزيادة بالإسراع في إتمام الإجراءات الإدارية مع المصالح الجهوية المعنية بالمصادقة على هذه المشاريع وذلك خاصة في ما يتعلق بالأراضي ذات الصبغة الفلاحية.

المؤشر: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية

بلغ عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق تشجيع التنمية الجهوية المنجزة سنة 2015 حوالي 54 % مقارنة بالتقديرات. و من أهم أسباب التفاوت المسجل بين التقديرات والإنجازات هو عزوف الباعثين على الإستثمار بالجهات الداخلية نظرا للأوضاع الاقتصادية و الأمنية الصعبة التي تشهدها البلاد في السنوات الأخيرة وخاصة الأحداث المسجلة سنة 2015 والتي أثرت سلبا على مردودية القطاع.

الإجراءات المصاحبة:

- إعانة الدولة لباعثي المشاريع الجديدة،
- تعزيز الديوان بالموارد البشرية .

1- III- الميزانية:

ميزانية المؤسسة لسنة 2018 :

الاعتمادات المقترحة :

1. ميزانية التصرف : 33865 أ د منها 300 أ د موارد ذاتية

التأجير العمومي	27.939 أ د
وسائل المصالح	5666 أ د
التدخل العمومي *	260 أ د

* باحتساب 300 أذ موارد ذاتية و باحتساب أعوان الوكالة.

2. ميزانية التنمية :

2.020 أذ	البنية الأساسية والتهيئات السياحية
10424 أذ	إعانة الدولة لفائدة باعثي المشاريع السياحية
49.000 أذ	الإشهار والترويج
	التكوين المهني
150 أذ	النيابات الجهوية
396 أذ	عمليات مختلفة

بطاقة عدد 2: معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي ظريف

1. برنامج قيادة قطاع السياحة

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي: مؤسسة تعليم عالي وبحث

2- ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية

3- مرجع الأحداث: أمر عدد 2325 لسنة 2005 مؤرخ في 22 اوت 2005

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: الأمر عدد 1939 لسنة 1989 المؤرخ في 1989 والمتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: لا يوجد لعقد برنامج

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الإستراتيجية العامة

تأهيل المتكويين عبر برامج تكوينية حديثة تحقق المردودية العالية والنجاعة المطلوبة لتحسين جودة الخدمات في القطاع السياحي وتلبية حاجيات سوق الشغل بيد عاملة متخصصة وذات كفاءة قادرة على تقديم الإضافة النوعية للقطاع بما يعزز قدرته على المنافسة في السوق العالمية.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : تعتبر مساهمة معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي الظريف في أهداف البرنامج مساهمة غير مباشرة (تكوين وتأهيل متكويين على مستوى عالي يعد حلقة أساسية في النهوض بالقطاع السياحي من حيث توفير مستوى خدمات سياحية بمعايير عالمية بما ينعكس إجابا على مردودية القطاع في الإقتصاد الوطني وتحسين قدرته التنافسية في السوق العالمية).

3. أهم الأولويات والأهداف:

- توفير الأراضية المناسبة لضمان الحصول على يد عاملة مختصة وعلى كفاءة عالية وذلك عبر:
- العمل على مطابقة المعهد للمواصفات العالمية وذلك بإعادة هيكلة رصيده العقاري وتطويره وبتعصير تجهيزاته بما يتناسب والأهداف المنشودة خاصة من حيث الجودة.
- إرساء برامج تكوينية عصرية تعتمد طرق بيداغوجية واساليب علمية حديثة ذات مردودية عالية ونجاعة مضمونة للرفع من مستوى الخدمات السياحية.

- تأهيل المتكويين في ارتباط مباشر مع متطلبات سوق الشغل وما يفتحه ذلك من إمكانيات ربط شراكة بين المعهد باعتباره مركز تكوين وبين أصحاب المهنة في هذا القطاع.
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية (المتكويين والمكويين) اعتمادا على طرق بيداغوجية واساليب علمية عصرية بما يساهم في تحسين جودة الخدمات في القطاع وتعزيز قدرته التنافسية في السوق العالمية.
- العمل على التحسين المستمر للمكويين من حيث المؤهلات والكفاءات المهنية عن طريق إرساء سياسة تكوينية ناجعة تجمع بين كل ما هو فني- تقني وكل ما هو بيداغوجي- تعليمي.
- العمل على تدعيم اعداد المتكويين عبر التعريف بنشاط المؤسسة وذلك باعتماد حملات دعائية على الأنترنات، نشرات الكترونية، مطويات... إضافة إلى فتح المعهد للزيارات الميدانية للعموم.
- تشجيع عمليات التكوين المستمر بهدف التحسين المتواصل لمؤهلات المتكويين المباشرين للعمل داخل القطاع بما يضمن مواكبتهم لكل عمليات التحديث في البرامج سواء على المستوى البيداغوجي أو المهني.
- تشجيع أصحاب المهنة على الانخراط في منظومة تطوير الموارد البشرية المؤهلة لإنماء القطاع عبر إشراكهم في اتخاذ القرارات من حيث متطلبات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

5. الإجراءات المصاحبة:

- رصد إمكانيات مالية قادرة على توفير ما يحتاجه المتكويين من تجهيزات عصرية تتلاءم وتوفير يد عاملة على مستوى عالي من الكفاءة للتعامل مع كل ما هو مستحدث وعصري في القطاع السياحي.
- عقد اتفاقيات شراكة مع مراكز التكوين العالمية بما يضمن الإستفادة من التجارب الأجنبية وتدعيم مستوى الجودة بما يؤهله للمنافسة في السوق العالمية.
- الإستفادة من الخبرات المحلية والأجنبية لتكوين المنتفعين من برامج التكوين.

2- III- الميزانية:

ميزانية المؤسسة لسنة 2018:

تقديرات 2018	2017	البيان
1 886 000.000	1 568 000.000	منحة الدولة بعنوان التأجير
700 000.000	700 000.000	منحة الدولة بعنوان التسيير
المداخل		
تقديرات 2018	2017	البيان
-----	-----	كراء الفضاءات
60 000.000	60 000.000	معلوم التسجيل والتأمين والمكتبة
25 000.000	25 000.000	بيع تذاكر المطعم
15 000.000	15 000.000	مداخيل عرضية

البرنامج الثاني الصناعات التقليدية

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

تهدف استراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية بالأساس إلى جعل الصناعات التقليدية عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار. ويتفرع الهدف العام المذكور أعلاه إلى أهداف فرعية من أهمها :

1. تثمين الصناعات التقليدية وخصوصياتها،

2. تأهيل العاملين في القطاع ورسكلة وتجديد الموارد البشرية،
 3. تحسين تموقع منتوجات الصناعات التقليدية في الأسواق،
 4. تعصير القطاع بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الوطني والجهوي.

ويرتكز البرنامج الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية خلال الفترة القادمة بالأساس على تعزيز هياكل التأطير والمساندة ودعم القطاع الخاص، تطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية، تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع، تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي احداث مواطن الشغل. ويتضمن الجدول التالي تقديمًا للبرنامج وعرضًا مفصلاً للأهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج فضلا عن اعتمادات الدفع بحساب (ألف د.) والمسؤول عن البرنامج.

		
<p>المؤشرات</p> <p>المؤشر عدد.1.1.1: عدد المواصفات المنجزة</p> <p>المؤشر عدد 1.1.2: حجم الإنتاج المطبوع المؤشر عدد1.1.3: حجم التصدير المراقب</p> <p>المؤشر 1.1.4: عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية</p> <p>المؤشر عدد 2.2.1: تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع</p> <p>المؤشر عدد 2.2.2: عدد المؤسسات المسجلة</p>	<p>الاهداف</p> <p>الهدف 2.1</p> <p>تنمية القدرة التنافسية</p> <p>الهدف 2.2</p> <p>النهوض بالاستثمار في القطاع</p>	<p>مسؤول البرنامج</p> <p>السيدة عفراء الجويني مدير عام مكتب الترفيه السياحي (منذ ماي 2015)</p> <p>الميزانية</p> <p>اعتمادات الدفع بحساب ألف د.</p> <p>المبلغ : 19768</p>

<p>المؤشر عدد 2.3.1: عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية والمشاركة في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية</p> <p>المؤشر عدد 2.3.2: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية</p>	<p>الهدف 2.3</p> <p>النهوض بتسويق المنتج وترويجه</p>	<p>نفقات التصرف 12098</p> <p>نفقات التنمية 7670</p> <p>صناديق الخزينة</p> <p>0</p>
<p>المؤشر عدد 2.4.1: عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية</p> <p>المؤشر عدد 2.4.2: عدد البحوث والدراسات المنجزة</p> <p>المؤشر عدد 2.4.3: عدد الحرفيين المنتفعين بدورات تكوينية</p>	<p>الهدف 2.4</p> <p>النهوض بنشاط الزربية والحياكة</p>	

1.1- الإشكاليات

يعاني قطاع الصناعات التقليدية في تونس إشكاليات متعددة وكثيرة على غرار نقص اليد العاملة وعزوف الشباب عن العمل في القطاع، فضلا عن منافسة القطع المقلدة والموردة من الصين للمنتوج التونسي الأصلي. ويضاف إلى ذلك احتكار المواد الأولية من قبل عدد من الشركات إلى جانب تدهور ظروف العمل وغياب التأطير والمرافقة للحرفيين، وضعف الترويج واحتكار عدد من التجار الكبار لأغلب الوفود السياحية الوافدة على البلاد.

1.2- الأولويات :

يسعى برنامج الصناعات التقليدية إلى تحقيق جملة من الأولويات بهدف تحسين أداء القطاع خلال الثلاث السنوات القادمة. وتتمثل هذه الأولويات في ما يلي :

1. إيجاد أرضية ومحيط ملائم للحرفي وللمؤسسة الحرفية بما يساعده على تخطي الظرف الحالي والرجوع للإنتاج وتحسين المردودية
2. تنمية القدرة التنافسية للقطاع
3. تشجيع التمويل والاستثمار الخاص
4. تكثيف المشاركات في المعارض و الصالونات والمنتديات الدولية
5. تفعيل الهياكل المساندة لتنمية الصادرات
6. تنمية ترويج المنتج التقليدي في السوق المحلية

7. دعم تواجد المتوجات في المعارض الجهوية و الوطنية
8. تطوير استراتيجيه و مخطط اتصال بإبراز خصوصيات القطاع و تطوير ثقافة الصناعات التقليدية وتوظيف وسائل الاعلام الوطنية و الاجنبية للتعريف بالمنتوج في الخارج.
9. دعم دور القطاع في التنمية الجهوية و اعداده للمساهمة في تنفيذ المشاريع المقترحة, بوضع استراتيجيه جهوية لتنمية الصناعات التقليدية

2. خارطة البرنامج:

بالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهيكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية من جهة، ومراعاة لخصوصية التنظيم الهيكلي للوزارة أي في ظل غياب كلي لإدارات فنية تابعة للوزارة تشرف على القطاع حيث توكل للديوان الوطني للصناعات التقليدية جميع المهام ذات الصبغة الفنية، لم يقع تقسيم هذا البرنامج إلى برامج فرعية . هذا وقد تم تحديد الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا لما يلي:

الهياكل المتدخلة في برنامج الصناعات التقليدية

الديوان الوطني للصناعات
التقليدية

المركز الفني للإبتكار والتجديد
والإحاطة في الحياكة والزربية

2.1 إستراتيجية البرنامج

أولا : في مجال تنمية القدرة التنافسية: يعد قطاع الصناعات التقليدية من القطاعات المساهمة في إحداث وخلق مواطن شغل إضافية وله دور فعال في دفع عجلة الاستثمار والتشغيل. ويشهد القطاع اليوم تحولا نوعيا بالنظر إلى كون الجامعات أصبحت شريكا هاما بتعدد الشعب المختصة وتطور عدد المعاهد العليا المتخصصة التي أدمجت اختصاص الصناعات التقليدية ضمن برامجها التعليمية (معاهد الفنون والحرف، المعهد العالي لمهن التراث، معاهد الفنون الجميلة، المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية...) الشيء الذي يبنى بمستوى تعليمي وتقني راق لحرفيي المستقبل يجعلهم قادرين على رفع تحديات المنافسة بمزيد العناية بالجودة والتأقلم مع متطلبات تفتح الاقتصاد في نطاق العولمة . إن عملية الارتقاء بدور قطاع الصناعات التقليدية من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية يقتضي انتهاز سياسة التصرف المبني على النتائج والقدرة على الأداء. تبعا لذلك، وللمحد من الانعكاسات السلبية للتقلبات الخارجية أضحي من الضروري تكثيف الجهود لتعزيز التمتع التنافسي لمنتوجات الصناعات التقليدية وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية الدولية. وترتكز إستراتيجية البرنامج في مجال تنمية القدرة التنافسية على:

- مواصلة الإصلاحات المبرمجة والقيام بإجراءات ظرفية وهيكلية
- تحسين الجودة واحترام المواصفات

- الاستثمار في الموارد البشرية عبر برامج التأهيل المهني الميداني
- تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب.

ثانياً: في مجال النهوض بالاستثمار في القطاع يلعب الاستثمار الخاص دوراً ريادياً في تحقيق الأهداف التنموية وذلك لما يوفره من إمكانيات وقدرة لدعم نسق النمو وإحداث مواطن الشغل والتأقلم السريع والملائم مع متطلبات السوق . ولتحقيق أهداف إستراتيجية البرنامج تركز الخطة على:

- التشجيع على الاستثمار وحفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال خاصة بتكثيف برامج تطوير المؤسسات وتعصير طرق عملها و تطوير الموارد البشرية
- تحسين البنية الأساسية
- مزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة واستكشاف فرص الاستثمار
- مزيد التعريف بأهم مواقع الحركية المتوفرة والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتدعيم القطاع سواء عن طريق الامتيازات الجبائية والمالية التفاضلية الممنوحة في إطار تشجيع التنمية وتحفيز المبادرة الاقتصادية أو عبر مساندة الباعثين الجدد في مختلف مراحل انجاز مشاريعهم
- إعداد الدراسات والتقارير المععمة وترويج نتائجها و مواصلة تنظيم الندوات الإقليمية والجهوية والمحلية.

ثالثاً: في مجال النهوض بتسويق المنتج وترويجه: بالرغم من الجهود المبذولة لترويج وتسويق منتوجات الصناعات التقليدية فإن عمليات التسويق إلى الخارج تظل عمليات موجهة أو تكاد تكون حصرياً نحو السائح وذلك انطلاقاً من فرضية أن الحرفي يقوم بترويج منتوجه بالأساس بالسوق السياحية ولا يمكنه التصدير مباشرة، تبعاً لذلك فإن إستراتيجية البرنامج تهدف إلى تبني سياسة منفتحة على الخارج تستند إلى النهوض بالتصدير خصوصاً في ظل ما توفره الدولة من دعم في المجال عبر صندوق النهوض بالصادرات . وتأسيساً على ذلك، فإن إستراتيجية البرنامج في المجال تقوم على:

- مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية
- تكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الجهوية والوطنية والدولية
- مساندة الحرفيين على المشاركة في المعارض
- تمكين المؤسسات الحرفية من المشاركة في التظاهرات بامتيازات وتشجيعات خاصة،

رابعاً: في مجال النهوض بنشاط الزربية والحياكة: يعتبر نشاط الزربية أحد أهم الأنشطة بقطاع الصناعات التقليدية وخاصة من حيث عدد اليد العاملة لذلك حضي باهتمام متواصل في السنوات الأخيرة من خلال الإجراءات والنصوص التشريعية والترتيبية المنظمة له أو المحدثه لهياكل جديدة تعمل على النهوض بهذا النشاط. ورغم تعدد الإجراءات الرامية للنهوض بأنشطة المنسوجات اليدوية التقليدية، بقيت هذه الأنشطة تشكو عديد النقائص وخاصة من خلال التراجع المتواصل لحجم الإنتاج الوطني، عزوف الحرفيات عن العمل بهذا القطاع نتيجة ضعف الأجور، غياب الابتكار وضعف مردودية الحرفية وصعوبة التزود بالمواد الأولية ذات الجودة وتسويق المنتج النهائي، لذلك تم التأكيد ضمن الدراسة الإستراتيجية "الصناعات التقليدية في أفق 2016" على ضرورة دعم مجالات البحث والابتكار والتجديد وتعزيز القطاع بالهياكل ذات الصبغة الفنية، حيث تم إصدار القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، وتم بمقتضى قرار السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007 المتعلق بإحداث المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة والمصادقة على نظامه الأساسي الخاص. وترتكز مبادئ إستراتيجية دعم الابتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الزربية والحياكة على:

- التشجيع على الابتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،

- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
- الحد على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.

3. أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج

3.1 تقديم أهداف ومؤشرات قياس الأداء

تتمثل أهداف البرنامج 2 " الصناعات التقليدية" وفقا للمحاور الإستراتيجية والأولويات للبرنامج فيما يلي :

الهدف 1.2 : تنمية القدرة التنافسية

تقديم الهدف : تعزيز التوقع التنافسي لمنتجات الصناعات التقليدية ورفع تحديات المنافسة بمزيد العناية بالجودة والتأقلم مع متطلبات تفتح الاقتصاد في نطاق العولمة وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية الدولية.

مرجع الهدف : إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية

مبشرات اعتماد المؤشرات

تقديرات			إنجازات				الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
29	27	26	24	22	22	22	عدد المؤشر 1.1.3: عدد المواصفات المنجزة	
56	54	52	50	41,5	44.8	62	المؤشر 2.1.3: حجم الإنتاج المطبوع (زرابية ونسيج مختلف) ألف متر مربع	
190	180	170	160	63	124.65	90	المؤشر 2.1.3: حجم الإنتاج المطبوع (منتوج الشاشةية) ألف قطعة	
3,5	3	2,7	2,5	2,36	2,075	2,9	المؤشر 2.1.3: حجم الإنتاج المطبوع (منتوجات من النحاس) ألف قطعة	
58	54,1	50,95	48,8	54,568	44,177	40,422	م.د المؤشر 3.1.3: حجم التصدير المراقب (م.د)	
2000	1700	1500	1000	713	600	1996	عدد المؤشر 3.1.4: عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية	

الهدف 2.2 : النهوض بالاستثمار في القطاع

تقديم الهدف : دعم نسق النمو وإحداث مواطن الشغل والتأقلم السريع والملائم مع متطلبات السوق مما يعزز إسهام القطاع في التنمية المحلية والجهوية المستدامة.

مرجع الهدف : إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية

ميررات اعتماد المؤشرات

تقديرات			إنجازات				الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
21	19	17.5	16,5	16	15,5	15	م.د	المؤشر 1.2.3: تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع
3300	3000	2700	2000	1888	1784	1784	عدد	المؤشر 2.2.3: عدد المؤسسات المسجلة

الهدف الثالث: النهوض بتسويق المنتج وترويج

الهدف 3.2 : النهوض بتسويق المنتج وترويجه

تقديم الهدف : مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية وتكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الجهوية والوطنية والدولية ومساندة الحرفيين على المشاركة فيها وتمكين المؤسسات الحرفية من المشاركة في هذه التظاهرات بامتيازات وتشجيعات خاصة،

مرجع الهدف : إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية

ميررات اعتماد المؤشرات

تقديرات			إنجازات				الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
5000 (د)	4340 (د)	3700 (د)	2640 (د)	2600 (د)	3170 (د)	2000 (د)	عدد	المؤشر 1.2.3: عدد المشاركين في التظاهرات بالداخل والخارج
260 (خ)	220 (خ)	184 (خ)	129 (خ)	127 (خ)	154 (خ)	95 (خ)	عدد	المؤشر 2.2.3: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة
150	140	130	115	115	110	105	عدد	

الهدف 4.2 : النهوض بنشاط الزربية والحيافة

تقديم الهدف : دعم مجالات البحث و التشجيع على الإبتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الصناعات التقليدية في مجالي الحياكة والزربية.

مرجع الهدف : إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعات التقليدية

مبشرات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
42	40	35	35	35	28	20	عدد	المؤشر 4.2.1 : عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية
02	02	02	01	01	01	01	عدد	المؤشر 2.4.2: عدد البحوث والدراسات المنجزة
55	50	45	40	36	42	35	عدد	المؤشر 3.4.2: عدد الحرفيين المنتفعين بدورات تكوينية

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف برنامج قيادة قطاع السياحة:

الاعتمادات التقديرية	الانشطة	تقديرات 2018	مؤشرات قيس الأداء	الأهداف
	وضع مواصفات وتشريعات فنية تساهم في تطوير وصنع منتجات أكثر نجاعة وسلامة وحماية للبيئة وتسجيلها لدى المعهد الوطني	26	عدد المواصفات المنجزة	الهدف 1: تنمية القدرة التنافسية

للمواصفات والملكية الصناعية
كمواصفات تونسية يمكن اعتمادها
من قبل الحرفيين والمؤسسات
الحرفية في مختلف مراحل الصنع
وكذلك من قبل مصالح الديوان
الوطني للصناعات التقليدية عند
عملية تصنيف المنتوجات وطبعها
بوضع علامة الجودة.

□ القيام بحملات تحسيسية حول أهمية
الانخراط في هذا المسار بهدف
تدعيم وتركيز العمل بهذه
المواصفات وتطوير المنتج حسب
مميزات فنية تحظى بقبول واسع
وتمكن من النفاذ إلى المزيد من
الأسواق العالمية

□ وضع دليل لمراقبي الجودة قصد
ضبط طرق العمل والمنهجية
المتبعة في المراقبة على مستوى
المواد الأولية والمنتوج

□ المتابعة الميدانية والإشراف على
مراكز المراقبة وعمليات الطابع
□ مواكبة العمل بالمواصفات الدولية
لإعطاء فرص أكبر للاختيار بين
المعروضات وفتح المجال أمام
المنافسة

□ القيام بحملات تحسيسية
وتظاهرات في كامل جهات
الجمهورية بهدف تشجيع الحرفيين
والمؤسسات الحرفية ودفعهم
للانخراط في برنامج دعم القدرة

المؤشر 2: حجم
الإنتاج المطبوع

52 أ.م
مربع

• زربية ونسيج مختلف

170 ألف

• منتج الشاشة

قطعة

التنافسية للمؤسسات عبر تبني منظومة الإنتاج المطبوع وما يقتضيه ذلك من احترام المواصفات الفنية الموضوعية للغرض ضمن دليل الجودة

2.7 ألف قطعة

• منتجات من النحاس

- التواصل أكثر مع الحرفيين وأصحاب المؤسسات الحرفية وتعريفهم بمزايا الانخراط في البرنامج وذلك بتوفير المساندة الفنية وغير الفنية
- حث تجار منتجات الصناعات التقليدية على اقتناء المنتجات المطبوع

50.95

المؤشر 3: حجم التصدير المراقب

- إصدار دليل المصدرين
- تنظيم أيام مهنية بين الحرفيين والمؤسسات الحرفية والموزعين (مركزيات شراء، شركات تجارة دولية...)
- إنجاز بوابة للتجارة الالكترونية لفائدة 10 مؤسسات حرفية على أن يتم تعميم التوجه
- لمساهمة في إرساء منصات للتجارة الالكترونية بالتعاون مع مركز التجارة العالمية
- إستكشاف أسواق جديدة
- التركيز على الدعم الموجه للمجهود التسويقي والتعريفي والإشهار إلى جانب مجالات أخرى للتدخل كالتقنيات الحديثة للاتصال والإعلام ودعم التأطير

للمؤسسات الحرفية المصدرة
لتسهيل اندماجها في مسالك
الترويج الدولية
□ نشر ثقافة التصدير لدى كافة
العاملين بالقطاع عبر حملات
توعوية للعرض
□ المشاركة في الصالونات الدولية
المهنية

1500

□ إصدار دليل المصدرين
□ تنظيم أيام مهنية بين الحرفيين
والمؤسسات الحرفية والموزعين
(مركزيات شراء، شركات تجارة
دولية...)
□ إنجاز بوابة للتجارة الالكترونية
لفائدة 10 مؤسسات حرفية على
أن يتم تعميم التوجه
□ المساهمة في إرساء منصات
للتجارة الالكترونية بالتعاون مع
مركز التجارة العالمية
□ -ستكشاف أسواق جديدة
□ التركيز على الدعم الموجه
للمجهود التسويقي والتعريفي
والإشهار إلى جانب مجالات
أخرى للتدخل كالتقنيات الحديثة
للاتصال والإعلام ودعم التأطير
للمؤسسات الحرفية المصدرة
لتسهيل اندماجها في مسالك
الترويج الدولية
□ نشر ثقافة التصدير لدى كافة
العاملين بالقطاع عبر حملات

المؤشر 4 : عدد
المنتفعين ببرامج
التأهيل المهني
الميداني بالمؤسسات
الحرفية

توعوية للعرض

- المشاركة في الصالونات الدولية المهنية

17.5

الهدف
النهوض
بالإستثمار
في
القطاع

- تأطير الباعثين و مساندهم من خلال دراسة مخططات أعمال مشاريعهم ومرافقتهم في تمويلها وبعثها

المؤشر 1: تطور حجم الإستثمار الخاص في القطاع

- مراجعة الاتفاقية مع البنك التونسي للتضامن في اتجاه الترفيع في سقف قروض المال المتداول والعمل بصفة عامة على تقريب المنتوجات البنكية من المؤسسة الحرفية وتسهيل الحصول عليها بنسب فائدة تفاضلية ووفق جدولة تأخذ في الاعتبار خصوصية القطاع، وتحسيسهم بأهميتها ومواكبتهم في عملية الحصول عليها

- تنظيم ندوات وحملات تحسيسية حول آليات وأفاق الإستثمار المتاحة في القطاع

- إعداد دليل المستثمر في الصناعات التقليدية (إبراز مكامن الإستثمار بالجهات...)

- إصدار كتيب حول أفكار المشاريع في القطاع

- تنظيم صالون خاص بالباعثين الشبان

- مساندة تنفيذ مشروع تبادل الخبرات في مجال بعث

- المؤسسات الحرفية (16 حرفي
- ومؤسسة حرفية/تعاون دولي مع
- إيطاليا/تمويل الاتحاد الأوروبي)
- مساندة تنفيذ مشروع تركيز
- مجمعات حرفية للصناعات الثقافية
- الإبداعية - clusters- بالتعاون
- مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية
- الصناعية
- إنجاز اتفاقية شراكة مع المندوبية
- العامة للتنمية الجهوية
- إعداد دراسة حول تموقع نشاطي
- الألياف النباتية والفسيفساء

2700

- تدعيم هذا المشروع في إطار تنفيذ
- المخطط الوطني لتنمية الصناعات
- التقليدية 2017-2021 وكذلك الشأن
- بالنسبة لمسألة إبراز أنشطة القطاع في
- معجم التصنيف الوطني للمهن
- والحرف بما يمكننا من متابعة دقيقة
- لوتيرة تطور القطاع على مستوى
- التشغيل وتقييم اليد العاملة النشيطة.

المؤشر 2: عدد
المؤسسات المسجلة

- استكشاف أسواق جديدة بمعدل 3
- وجهاً جديدة كل سنة (تحديد
- الوجهات).

184 (خ)

عدد المؤشر 1:
المشاركين
التظاهرات
والخارج

الهدف 3:
النهوض
بتسويق المنتج
وترويجه

- متابعة السوق
- تطوير التظاهرات التجارية
- بالداخل والخارج
- تطوير بوابة الصناعات التقليدية
- بعث 3 معارض سنوية جديدة
- (معرض مهني، معارض قطاعية،

3700 (د)

<ul style="list-style-type: none">□ إنجاز دراسات سوق□ تطوير التظاهرات التجارية بالداخل والخارج□ تطوير بوابة الصناعات التقليدية□ القيام بحملات إحصائية وإشهارية□ صياغة اجراءات للحصول على المعلومة من الهياكل المتدخلة□ تنفيذ برامج ومشاريع لتطوير التجارة الالكترونية	130	مؤشر 2: عدد المنتفعين بالإحاطة الأسواق الخارجية بخدمات لاقتحام
<ul style="list-style-type: none">□ إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية ملائمة للأذواق الحديثة ومستلهمة من الموروث التونسي وبإستعمال تقنيات ومواد أولية متنوعة.□ التنسيق مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية قصد تقريب خدمات المركز للحرفيين المتمثلة أساسا في تمكينهم من تصاميم جديدة.□ ضبط قائمة في الابتكارات المجسمة في ورشة المركز أو لدى الحرفيين.□ إتفاقيات شراكة لتأثيث وحدات فندقية مختلفة.	35	الهدف 4: النهوض بنشاط الزربية والحياكة المؤشر 1: عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية
<ul style="list-style-type: none">□ تجسيم المخططات العملية المنبثقة عن الدراسات والبحوث المنجزة وخاصة جذاذات المشاريع مع التنسيق مع كافة الهياكل المتدخلة للبحث على الموارد المالية اللازمة.	02	المؤشر 2: عدد البحوث والدراسات المنجزة
<ul style="list-style-type: none">□ تكثيف الحملات التحسيسية للحرفيين.□ التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتأهيل	45	المؤشر 3: عدد الحرفيين المنتفعين بدورات تكوينية

المؤهلات الحرفية و يتجسم ذلك خاصة في الاشراف على إتفاقية شراكة بين وزارة المرأة والأسرة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية في إطار خطة النهوض بالزربية والنسيج لتوفير الموارد البشرية الضرورية.

4. نفقات البرنامج:

4.1 ميزانية البرنامج :

تتوزع ميزانية برنامج الصناعات التقليدية لسنة 2018 على النحو التالي :

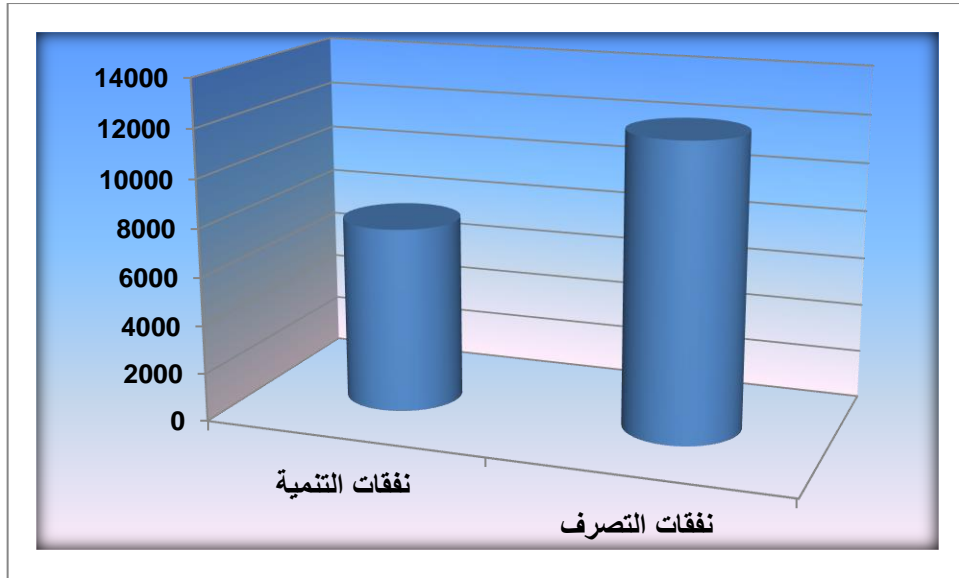
تطور إعتمادات برنامج الصناعات التقليدية

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور		تقديرات		قانون المالية	إنجازات	بيان البرنامج
2018-2017	2018	2017	2016	2017	2016	
النسبة (%)	المبلغ	اعتمادات الدفع	اعتمادات التعهد			
10.55	1155	12098	12098	10943	15819,727	العنوان الأول: نفقات التصرف
12.51	1155	10391	10391	9236	9460,727	التأجير العمومي
0	0	1707	1707	1707	6359	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	-	التدخل العمومي
24.51	1510	7670	7670	6160	6752,612	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
24.51	1510	7670	7670	6160	6752,612	التمويل العمومي
24.51	1510	7670	7670	6160	6752,612	على الموارد العامة للميزانية
-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	صناديق الخزينة
15.58	2665	19768	19768	17103	22572,339	مجموع البرنامج

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع مشروع ميزانية برنامج الصناعات التقليدية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :

توزيع مشروع ميزانية برنامج الصناعات التقليدية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة اعتمادات الدفع



4.2 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج الصناعات التقليدية :

يلخص الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى-2018-2020 لبرنامج الصناعات التقليدية :

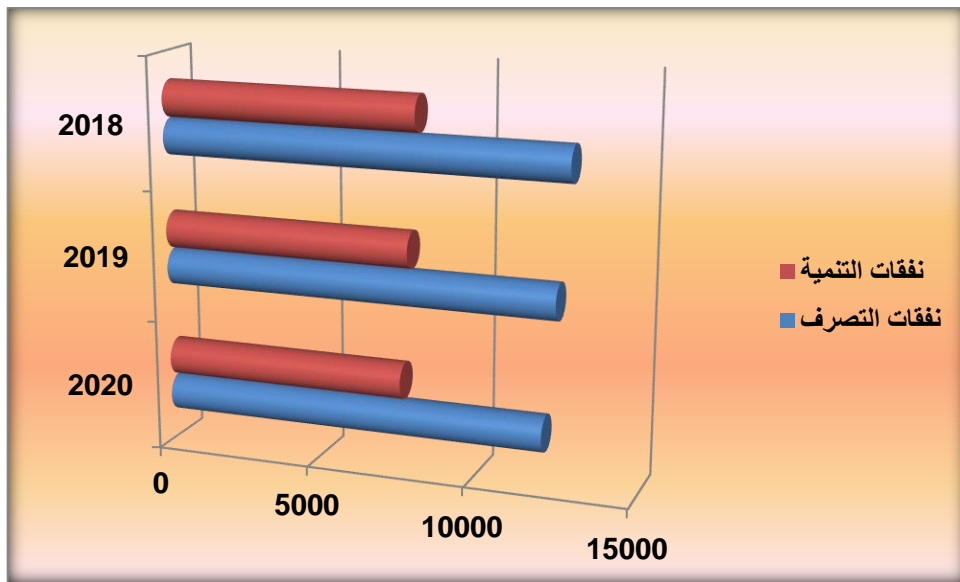
الوحدة : ألف دينار

النفقات	تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات		
	2020	2019	2018		2016	2015	2014
نفقات التصرف	12835	12461	12098	10943	15819,727	10521	9697,004
على موارد الميزانية	12835	12461	12098	10943	15819,727	10521	9697,004
التأجير العمومي	11024	10703	10391	9236	9460,727	8809	8196,339
وسائل المصالح	1811	1758	1707	1707	6359	1707	1495,665
التدخل العمومي	0	0	0	0	-	5000	5
على موارد صناديق الخزينة	-	-	-	-	-	-	-

-	-	--	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	175	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	175	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
8137	7900	7670	6160	6752,612	5686	7386	نفقات التنمية
8137	7900	7670	6160	6752,612	5686	7386	على موارد الميزانية
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
8137	7900	7670	6160	6752,612	5683	4615	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخزينة
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
20972	20361	19768	17103	22572,339	16207	17083,004	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
20972	20361	19768	-	-	16382	14316,918	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج الصناعات التقليدية :

إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج الصناعات التقليدية



الملاحق :
بطاقات مؤشرات قياس الأداء
لبرنامج الصناعات التقليدية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.2

تسمية المؤشر: عدد المواصفات المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية
تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من تقديم تشخيص أو تقدير مدى التقدم في إرساء منظومة الجودة في القطاع بدءًا بمراحل الإنتاج، مرورًا بالخدمات المنجزة بطريقة ناجعة ومتقنة وصولًا إلى وضع مقاييس ومواصفات علمية متفق ومصادق عليها تحمي المستهلك والمستعمل معا وتعطيه كل الضمانات ويمكن بصفة خاصة المؤسسة الحرفية من رفع قدراتها التنافسية والمحافظة على مكانتها ومصداقيتها في السوق.

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : عدد المواصفات المنجزة

وحدة المؤشر: عدد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات إحصائية ذات صبغة إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة النهوض بالجودة (الديوان الوطني للصناعات التقليدية) ،

المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية

تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : 29

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ليلي مسلاتي مديرة النهوض بالجودة

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

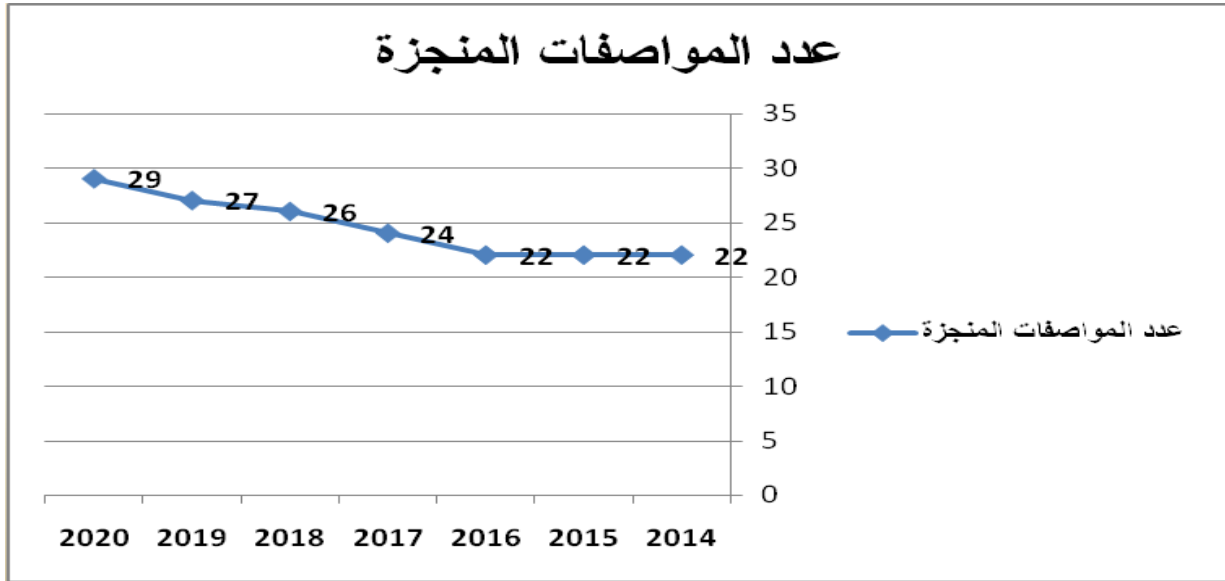
مؤشر قيس الأداء:			الإنجازات				التقديرات	
الوحدة		2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد	المواصفات المنجزة	عدد	22	22	22	24	27	29

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

□ بمنتصف سنة 2016 تم تسجيل 22 مواصفة في إطار أعمال اللجنة الفنية 123 الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية والتي تم إحداثها لغرض بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

□ من المؤمل تسجيل **07** مواصفات جديدة على امتداد الثلاث سنوات المقبلة علما وأنه تم إعداد **8** مشاريع مواصفات جديدة دون اعتبار الـ **22** المذكورة وهي تخص الجبة ومنتجاتها، البرنوس، القشابية، البلغة التقليدية، منتوجات من الحلفاء، الكليم، التعجيرة والبخوق.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. وضع مواصفات فنية تساهم في تطوير وصنع منتوجات أكثر نجاعة وسلامة وحماية للبيئة وتسجيلها لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية كمواصفات تونسية يمكن اعتمادها من قبل الحرفيين والمؤسسات الحرفية في مختلف مراحل الصنع وكذلك من قبل مصالح الديوان الوطني للصناعات التقليدية عند عملية تصنيف المنتوجات وطبعتها بوضع علامة الجودة.
2. القيام بحملات تحسيسية حول أهمية الانخراط في هذا المسار بهدف تدعيم وتركيز العمل بهذه المواصفات وتطوير المنتج حسب مميزات فنية تحظى بقبول واسع وتمكن من النفاذ إلى المزيد من الأسواق العالمية
3. وضع دليل لمراقبي الجودة قصد ضبط طرق العمل والمنهجية المتبعة في المراقبة على مستوى المواد الأولية والمنتوج
4. المتابعة الميدانية والإشراف على مراكز المراقبة وعمليات الطابع
5. مواكبة العمل بالمواصفات الدولية لإعطاء فرص أكبر للاختيار بين المعروضات وفتح المجال أمام المنافسة

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

6. يستنفذ تسجيل مواصفة واحدة كثيرا من الوقت والإمكانات المادية والبشرية، ويصعب تحديد المدة الزمنية التي قد تتطلبها عملية التفعيل أي التسجيل لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية مع الإشارة هنا إلى أنه تم إعداد **8** مشاريع مواصفات جديدة دون اعتبار الـ **22** المذكورة سابقا وهي تخص:
 7. الجبة ومنتجاتها
 8. البرنوس
 9. القشابية
 10. البلغة التقليدية
 11. منتوجات من الحلفاء

12. الكليم
13. التعجيرة
14. البخنوق
15. كما نشير إلى أن التسجيل هو عملية فنية لتدوين العمليات المهنية المختلفة لكل الاختصاصات (سواء تعلق الأمر بالمنتوج أو بالمادة الأولية أو بآليات العمل...) في صياغات كتابية وبيانية مناسبة توفر إطارا مرجعيا أو لغة علمية مشتركة بين المزودين والحرفيين لتوحيد المفاهيم وتبادل المعلومات. وبهذا المعنى فإن التسجيل ليس رسدا روتينيا للحقائق وإنما صياغة فنية إجرائية صالحة للاستثمار، بحيث تتطلب عملية تركيز مواصفة خصوصا بالتنسيق مع الغرف المهنية بما في ذلك من تفاعلات وتجادبات تتم أثناء حوار المصادقة أي خلال انطلاق أعمال اللجنة الفنية أو عند عرض المشروع الأولي على أنظار أهل المهنة.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.1.2
تسمية المؤشر: حجم الإنتاج المطبوع
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية
تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة حجم الإنتاج المطبوع سنويا من الزربية والمنسوجات المختلفة والنحاس والشاشية...
نوع المؤشر: مؤشر نشاط
طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : الإنتاج المطبوع سنويا من المنسوجات المختلفة على الحجم الجملي من إنتاج الصناعات التقليدية
وحدة المؤشر: قطعة
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات إحصائية ذات صبغة إدارية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الجودة، إدارة الرصد والاستشراف
تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر

56 ألف متر مربع بالنسبة للزربية والنسيج المختلف

190 ألف قطعة بالنسبة للشاشية

3.5 ألف قطعة بالنسبة للنحاس

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ليلي مسلاتي، مديرة إدارة النهوض بالجودة

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

تفديرات			إنجازات				الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
56	54	52	48	41,5	50	62	المؤشر 2.1.3: حجم الإنتاج المطبوع (زربية ونسيج مختلف) ألف متر مربع	
190	180	170	149	63	160	90	المؤشر 2.1.3: حجم الإنتاج المطبوع (منتوج الشاشية) ألف قطعة	
3,5	3	2,7	2.28	2,36	2,5	2,9	المؤشر 2.1.3: حجم الإنتاج المطبوع (منتوجات من النحاس) ألف قطعة	

تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر : تنحصر أهم الأسباب التي أدت إلى التراجع المتتالي في الإنتاج في السنوات الأخيرة إلى العوامل التالية:

1. بالنسبة للزربية والنسيج:

- عزوف الحرفيات عن تعاطي هذا النشاط من جراء محدودية الدخل والصعوبات التي وجدت في التطبيق الفعلي لقانون التغطية الاجتماعية في ورشات الإنتاج باعتبار أن الحرفيات يخضعن إلى نظام العمل المستقل،
- الصعوبات المادية التي مرّت بها المؤسسات الحرفية الناشطة في هذا القطاع خاصة في الفترة الأخيرة والتي أدت إلى غلق عدة وحدات إنتاج،

- عدم توفر المادة الأولية المتمثلة في الصوف اللازمة لصنع الزرابي والنسيج المختلف من حيث الكمية والجودة وعدم تواجد مزودين محليين لهذه المادة (مزود وحيد بجهة المنستير بقصيبة المديوني) إضافة إلى ارتفاع أسعار الصوف على المستوى العالمي مما يصعب توريد هذه المادة بالرغم من أنها تتمتع بامتيازات جبائية على مستوى الأداء الديواني (0 %) وعلى مستوى الأداء على القيمة المضافة (6 %).

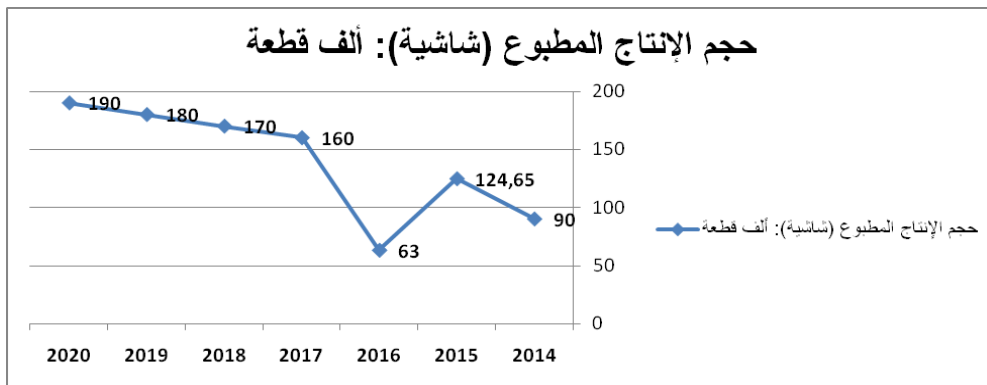
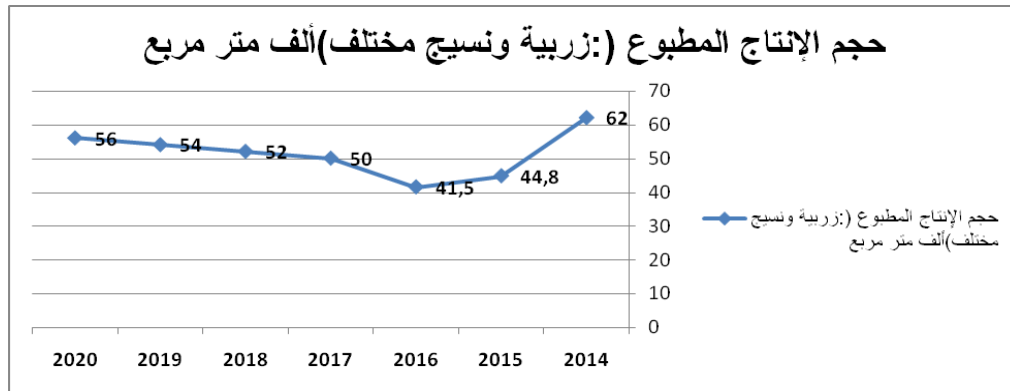
2. بالنسبة للإنتاج المطبوع من الشاشية:

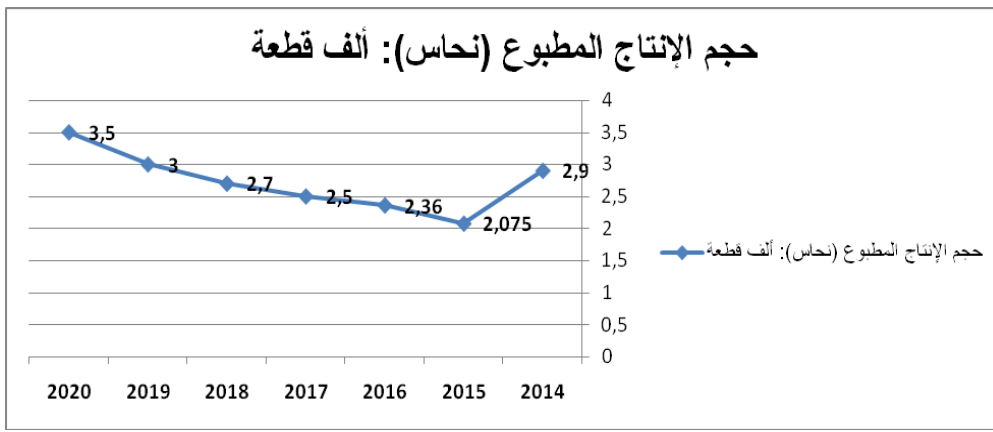
بلغ إنتاج الشاشية المطبوع 124,650 قطعة سنة 2015، مسجلا ارتفاعا كبيرا يقدر بـ 34,650 قطعة مقارنة بسنة 2014، وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى تطور نسق التصدير من هذه المادة باعتبار أن هذه النوعية من المنتجات تصنع مجملها للتصدير وخاصة إلى البلدان الإفريقية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بموفى سنة 2016 حيث سجل إنتاج 149 ألف قطعة فقط بمنتصف هذه السنة.

3. بالنسبة للإنتاج المطبوع من منتجات النحاس:

بلغ الإنتاج المطبوع من منتجات النحاس والمطروق 2075 قطعة سنة 2015 مسجلا تراجعا بنسبة 16,57% مقارنة بسنة 2014، وتعود أهم أسباب هذا التراجع إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية من النحاس على الصعيد الدولي وخاصة الوطني (احتكار بعض المزودين لهذه المادة وبيعها للحرفيين بأثمان باهظة).

رسم بياني لتطور المؤشر:





أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: .

1. القيام بحملات تحسيسية وتظاهرات في كامل جهات الجمهورية بهدف تشجيع الحرفيين والمؤسسات الحرفية ودفعهم للانخراط في برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات عبر تبني منظومة الإنتاج المطبوع وما يقتضيه ذلك من احترام المواصفات الفنية الموضوعة للغرض ضمن دليل الجودة
2. التواصل أكثر مع الحرفيين وأصحاب المؤسسات الحرفية وتعريفهم بمزايا الانخراط في البرنامج وذلك بتوفير المساندة الفنية وغير الفنية
3. حث تجار منتجات الصناعات التقليدية على اقتناء المنتجات المطبوعة

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : لا يعكس هذا المؤشر مبدئيا الحجم الفعلي لتطور حجم الإنتاج في القطاع حيث يقتصر على المنتجات التي تحصلت على مواصفات مسجلة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، إلا أنه قابل للتطوير من حيث المضمون التقديري بالتوازي مع تطور عدد المواصفات التي تم إفرادها بمؤشر خاص ضمن نفس الهدف.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 3.1.2

تسمية المؤشر: حجم التصدير المراقب

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية
تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة ومتابعة حجم التصدير المراقب سنويا
نوع المؤشر: مؤشر نشاط
طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: المداخيل من صادرات الصناعات التقليدية المراقبة على الحجم الجملي للصادرات
وحدة المؤشر: مليون دينار
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معطيات إحصائية ذات صبغة إدارية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الجودة، إدارة الرصد والاستشراف
تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
القيمة المستهدفة للمؤشر: 58 م د
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ليلي مسلاتي، مديرة إدارة النهوض بالجودة

قراءة في نتائج المؤشر

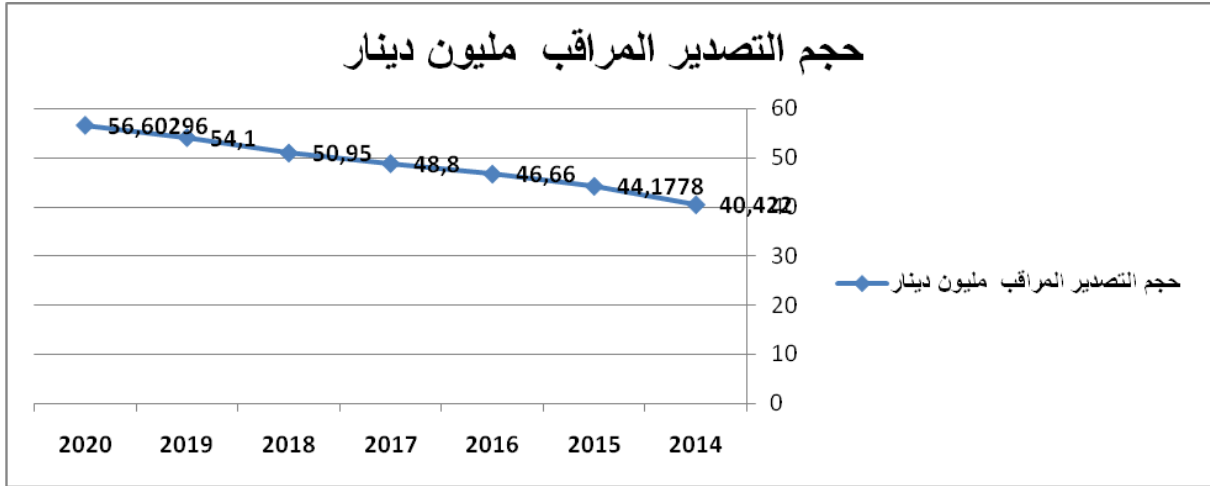
التقديرات			الإنجازات			مؤشر قيس الأداء: الوحدة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014

58	54,1	50,9 5	48,8	54,5 68	48,8	40,4 22	مليون دينار	التصدير	حجم المراقب
----	------	-----------	------	------------	------	------------	----------------	---------	----------------

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يتبين من خلال قراءة في تطور المؤشر أن القطاع لم يعرف أزمة أو تأثير كبير بالأزمات السياسية والاقتصادية لما بعد الثورة كما أنه من المؤمل تحقيق نسب أرفع خلال الثلاث سنوات المقبلة

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. إصدار دليل المصدرين
2. تنظيم أيام مهنية بين الحرفيين والمؤسسات الحرفية والموزعين (مركزيات شراء، شركات تجارة دولية...)
3. إنجاز بوابة للتجارة الالكترونية لفائدة 10 مؤسسات حرفية على أن يتم تعميم التوجه
4. المساهمة في إرساء منصات للتجارة الالكترونية بالتعاون مع مركز التجارة العالمية
5. استكشاف أسواق جديدة
6. التركيز على الدعم الموجه للمجهود التسويقي والتعريفي والإشهار إلى جانب مجالات أخرى للتدخل كالتقنيات الحديثة للاتصال والإعلام ودعم التأطير للمؤسسات الحرفية المصدرة لتسهيل اندماجها في مسالك الترويج الدولية
7. نشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع عبر حملات توعوية للغرض
8. المشاركة في الصالونات الدولية المهنية.

تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر : يعكس هذا مؤشر 60% فقط من المجهود التصديري للقطاع ولا يأخذ في الاعتبار الصادرات غير المباشرة وعمليات التسويق الالكتروني.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 4.1.2

تسمية المؤشر: عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية
تاريخ تحيين المؤشر: مع نهاية كل ثلاثية

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية
تعريف المؤشر: تقدير عدد مواطن الشغل المحدثة صلب المؤسسات الحرفية المؤهلة وما نتج عن ذلك من تطور
لطاقه إنتاجها
نوع المؤشر: مؤشر نشاط
طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: العدد الفعلي للمنخرطين في برنامج التأهيل المهني الميداني مقارنة بالعدد الجملي
للمؤسسات الحرفية
وحدة المؤشر: عدد
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: معاينات ميدانية صلب المؤسسات الحرفية
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة تنمية الكفاءات، المندوبيات الجهوية، إدارة الرصد
والاستشراف بالديوان الوطني للصناعات التقليدية، ووزارة التكوين المهني والتشغيل عبر مكاتبها الجهوية
تاريخ توفر المؤشر: سنويا
القيمة المستهدفة للمؤشر: 2000 منتفع
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد زياد الزاوي، مدير إدارة تنمية الكفاءات

قراءة في نتائج المؤشر

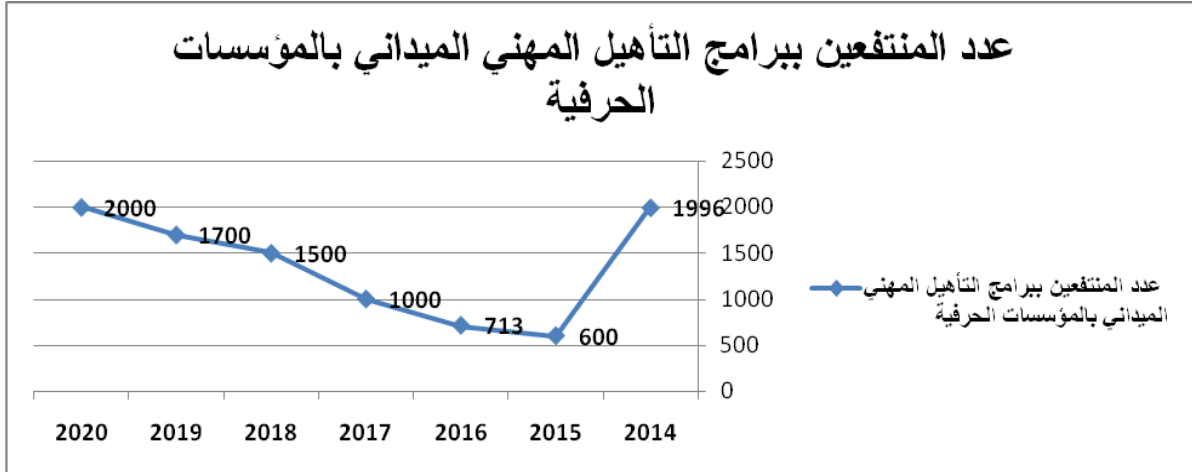
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:		الوحدة	الإنجازات							التفديرات
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014				
2000	1700	1500	1000	713	1000	1996	عدد	عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية		

تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تظل الإنجازات المسجلة على مستوى برنامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية محدودة مقارنة بالحاجيات الحقيقية للقطاع من اليد العاملة الكفأة. وتعود هذه الوضعية إلى عدم ملائمة الإطار الإجرائي والترتيبي المنظم لهذا البرنامج حسب أحكام اتفاقية 09 أوت 2012 المبرمة بين كل من وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الإشراف للخصوصيات المهنية والاجتماعية والاقتصادية للقطاع. هذا، ويتوقف تحقيق النتائج المنشودة في المجال على مراجعة الإطار الإجرائي والترتيبي لهذا البرنامج حيث من المؤمل تسجيل 3000 منفع بهذه البرامج على مدى الثلاث سنوات المقبلة بمعدل 1000 منفع كل سنة..

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. - الشروع في تفعيل نشاط الوحدة الإقليمية لتنمية الكفاءات بالدندان
2. - انتقاء المؤسسات الحرفية التي ستؤمن عمليات التأهيل الميداني للحرفيين
3. - متابعة المنفعين أثناء وبعد فترة التأهيل

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

1. عدم توفر وحدات جهوية للتأطير الفني المهني قادرة على مرافقة الحرفيين المنتفعين بالبرنامج أثناء وبعد استكمال فترة التأهيل
2. غياب منظومة لتنمية الموارد البشرية يشرف على تسييرها الديوان الوطني للصناعات التقليدية

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 1.2.2

تسمية المؤشر: تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية
 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالإستثمار في القطاع
 تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من معرفة أهمية حجم الإستثمار الخاص في القطاع وتقدير احداثات مواطن الشغل

نوع المؤشر: مؤشر نشاط
 طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
 التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : قيمة القروض المسندة لفائدة باعثي المشاريع في الصناعات التقليدية
 وحدة المؤشر: مليون دينار
 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : التصريح بالإستثمار لدى الديوان، التصريح بالإستثمار لدى المخاطب الوحيد، القروض المسندة من البنك التونسي للتضامن ومختلف الممولين (الجمعيات، مؤسسات التمويل الصغير، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة...) البرنامج الجهوي للتنمية
 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة تنمية الإستثمار، إدارة الرصد والاستشراف بالديوان الوطني للصناعات التقليدية، البنك المركزي التونسي، البنك التونسي للتضامن، المجالس الجهوية للولايات، ...
 تاريخ توفّر المؤشر: كل ثلاثة أشهر
 القيمة المستهدفة للمؤشر : 21 مليون دينار
 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد جمال الرياحي- مدير تنمية الإستثمار وتأهيل المؤسسات

قراءة في نتائج المؤشر

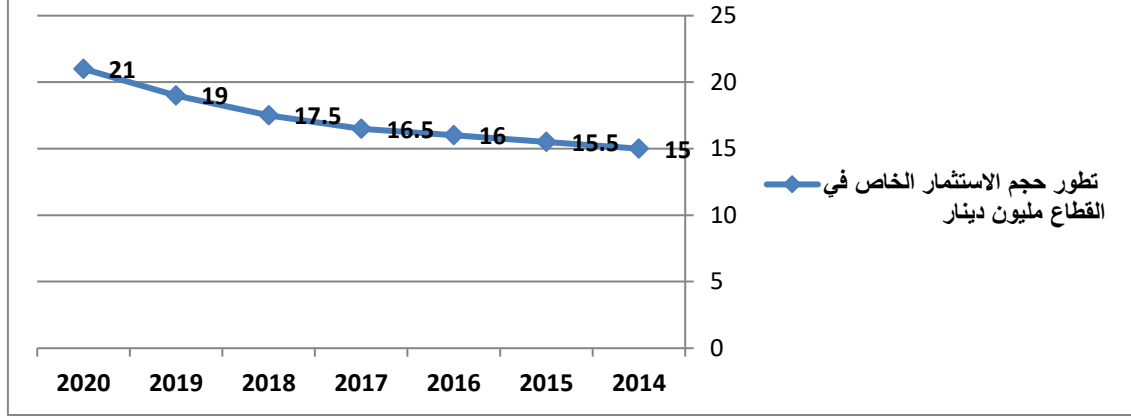
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات				الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
21	19	17.5	16	16	16,5	15	تطور حجم الإستثمار الخاص في القطاع مليون دينار	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: إن النتائج المتوصل إليها مرتبطة بصفة مباشرة وغير مباشرة بالعمل الإداري (مركزيا و جهويا) و ستسعى الإدارة إلى تذليلها حسب الإمكانيات المتاحة. هذا وتجدر الإشارة، أنه في إطار سعي الإدارة إلى إعداد دليل المستثمر في الصناعات التقليدية لاسيما عبر إبراز مكامن الإستثمار بالجهات وإصدار كتيب حول أفكار المشاريع في القطاع فإنه من المنتظر أن ترتفع هذه النسبة خلال السنوات القريبة القادمة، حيث يتوقع تحسن تدريجي في نسبة الإنجازات خلال السنوات 2017 و 2018 و 2019 بإستقرار الوضع العام للبلاد وبالتالي ستمكن الإدارة من تحسين التقديرات في السنوات القادمة.

رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور حجم الاستثمار الخاص في القطاع مليون دينار



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تشخيص ودراسة 4800 مطلب مال متداول للحرفيين والمؤسسات الحرفية المنتصبة وإحالتها إلى البنك التونسي للتضامن للتمويل .
- إسناد 5200 قرض مال متداول بكلفة 9800 ديناراً عبر منحة الدولة (4000 ديناراً) واستخلاص 5800 ديناراً لخلق ما لا يقل عن 5200 موطن شغل.
- - تشخيص ودراسة 500 مشروع للانتصاب للحساب الخاص وإحالتها للتمويل عبر خط تمويل الصندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى باعتماد برنامج CEFE والآليات المتاحة للغرض وخلق ما لا يقل عن 500 موطن شغل عبر تمويل ما لا يقل عن 320 مشروع .
- المشاركة في الدورة 35 لصالون الابتكار في الصناعات التقليدية وذلك لتمكين عدد من الباعثين الجدد من فضاءات مجانية للتعريف بهم و تمكينهم من ربط علاقات مهنية وترويج منتوجهم.
- تنظيم مسابقة أحسن مشروع لباعث جديد بقطاع الصناعات التقليدية لسنة 2018 (8000 ديناراً)
- القيام بحملات تحسيسية موجهة لطلبة المعاهد العليا للفنون والحرف ومعاهد الدراسات التكنولوجية والكليات ذات الصلة في قطاع الصناعات التقليدية للتعريف به وبالامتيازات والحوافز التي يخولها الاستثمار فيه .
- القيام بندوات جهوية وإقليمية حول الاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية موجهة لطالبي الشغل والمستثمرين المحتملين للتعريف بالامتيازات والحوافز التي يخولها الاستثمار في القطاع وحثهم على الانتصاب للحساب الخاص (24*1000 ، 24000 ديناراً)
- إصدار دليل المستثمر في قطاع الصناعات التقليدية طبقاً لقانون الاستثمار الجديد والمشاركة في التظاهرات ذات الصلة بالاستثمار (12000) ديناراً.
- إصدار مطويات حول التشجيع على الانتصاب للحساب الخاص بقطاع الصناعات التقليدية والامتيازات الممنوح للقطاع (20000 ديناراً).

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- غياب التنسيق بين مختلف الهياكل ذات العلاقة بالاستثمار

- صعوبات للحصول على المعلومة في إبانها من قبل مختلف المتدخلين يمثل عائقاً كبيراً في تنفيذ برامج المتابعة والصعوبات للحصول على المعلومة في إبانها من قبل مختلف المتدخلين يمثل عائقاً كبيراً في تنفيذ برامج المتابعة والإحاطة لضمان نجاح المشاريع المنجزة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 2.2.2

تسمية المؤشر: عدد المؤسسات المسجلة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالإستثمار في القطاع

تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من بيان تطور عدد المؤسسات المحدثة سنويا وتقدير عدد مواطن الشغل

المحدثة بهدف التأسيس لسجل وطني للمؤسسات الحرفية

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات : لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : عدد المؤسسات المسجلة سنويا مقارنة بالمؤسسات الناشطة في القطاع

وحدة المؤشر: عدد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : معطيات إحصائية من قبل المندوبيات الجهوية للديوان الوطني للصناعات التقليدية
 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الرصد والاستشراف، المندوبيات الجهوية
 تاريخ توفّر المؤشر: كل ثلاثة أشهر
 القيمة المستهدفة للمؤشر : 3300 مؤسسة سنويا

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد جمال الرياحي- مدير تنمية الاستثمار وتأهيل المؤسسات بالديوان
قراءة في نتائج المؤشر

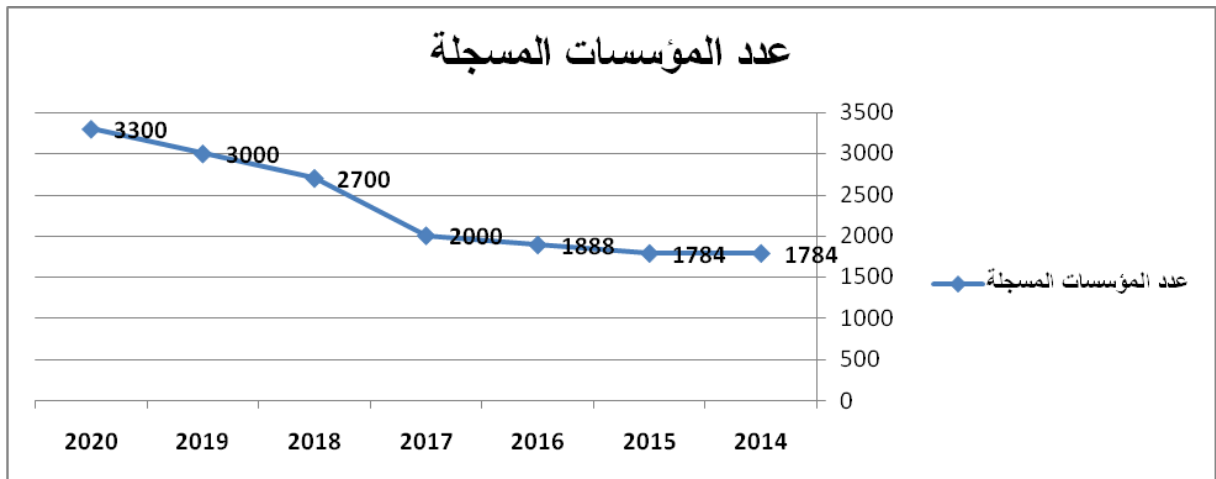
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قياس الأداء: الوحدة		الإنجازات					التقديرات	
عدد المسجلة	عدد المؤسسات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
1784	1784	2000	1888	2400	2700	3000	3300	3300

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يتواصل العمل على تحديد منهجية تركيز السجل من حيث تقنية جرد المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المؤسسات الناشطة فعليا في القطاع وتدقيقها بهدف الوقوف على حجمها ووزنها الحقيقي (معلومات من بيانات موجودة/ مصادر معلومات عن المندوبيات الجهوية وعن مؤسسات أو هياكل رسمية /...).

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

سيتم تدعيم هذا المشروع في إطار تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الصناعات التقليدية 2017-2021 وكذلك الشأن بالنسبة لمسألة إبراز أنشطة القطاع في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف بما يمكننا من متابعة دقيقة لوتيرة تطور القطاع على مستوى التشغيل وتقييم اليد العاملة النشيطة تحديد أهم النقص المتعلقة بالمؤشر : صعوبة الحصول على المعطيات بصفة دورية ومدققة حسب آليات التمويل والهيكل المتدخلة
 تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر

صعوبات من حيث تقنية جرد المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المؤسسات الناشطة فعليا في القطاع وتدقيقها بهدف الوقوف على حجمها ووزنها الحقيقي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1.3.2

تسمية المؤشر: عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية والمشاركة في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بتسويق المنتج وترويجه
تعريف المؤشر: معرفة تطور عدد المشاركين في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية من خلال توفير أكثر الفرص لتسويق المنتج التقليدي
نوع المؤشر: مؤشر نتائج
طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
التفريعات : لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية المشاركة في كل التظاهرات بالداخل والخارج
وحدة المؤشر: عدد
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نشاط - محضر جلسة اختيار المشاركين، تقرير مهمة، حوصلة حول التظاهرات بالداخل، دليل الصالون،...
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة المعارض وتنشيط فضاءات العرض
تاريخ توفر المؤشر: سنويا
القيمة المستهدفة للمؤشر: : 260 مشاركا بالنسبة للمعارض بالخارج و 5000 بالنسبة للتظاهرات الداخلية
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد محمد عباس - مدير المعارض وتنشيط فضاءات العرض بالديوان

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018	2016	2015	2014	ة		
260	220	184(خ)	129	127	154	95 (خ)	عدد	عدد

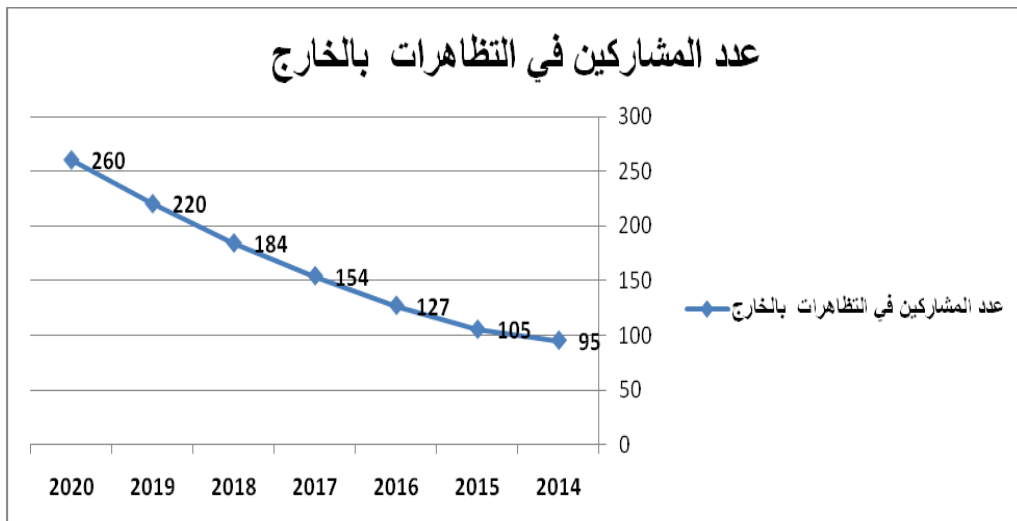
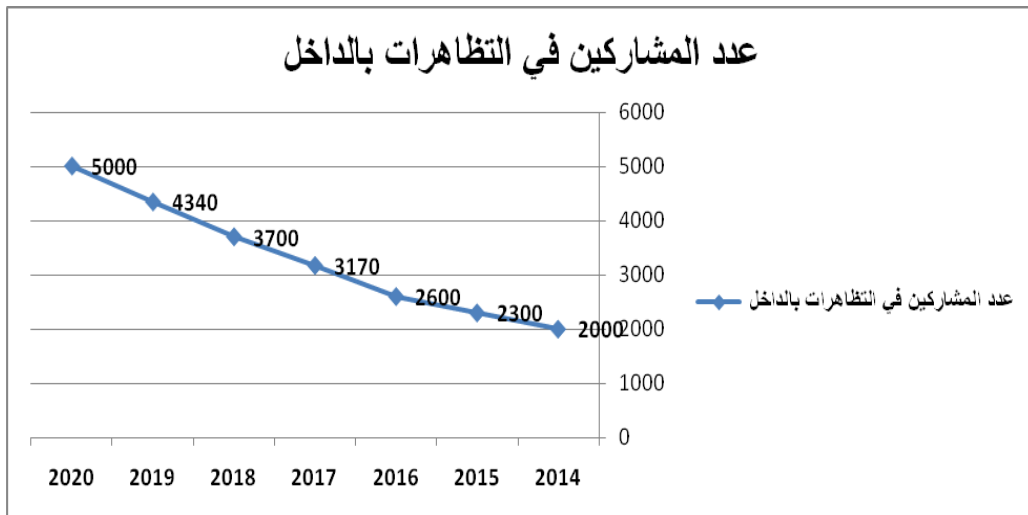
(خ) 5000 (د)	(خ) 4340 (د)	(3700 (د)	(خ) 2640 (د)	(خ) 2600 (د)	(خ) 3170 (د)	2000 (د)	المشاركين في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية
--------------------	--------------------	------------------	--------------------	--------------------	--------------------	-------------	---

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: باعتبار الترفيع بصفة ملحوظة في الميزانية المخصصة لتنمية ترويج المنتج التقليدي التونسي بالأسواق الداخلية والتصديرية وإعداد تصور جديد للتظاهرات الجهوية والتكثيف من مشاركات الديوان في التظاهرات الدولية، فقد تم تحقيق التوقعات المدرجة بمشروع القدرة على الأداء بنسبة 99%

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. سيتم استكشاف أسواق جديدة بمعدل 3 جهات جديدة كل سنة (تحديد الجهات).
2. متابعة السوق
3. تطوير التظاهرات التجارية بالداخل والخارج
4. تطوير بوابة الصناعات التقليدية
5. مع الإشارة إلى أنه بالنسبة لسنة 2015 سيتم بعث 3 معارض سنوية جديدة (معرض مهني، معارض قطاعية، معارض جهوية)

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

1. نقص في الاعتمادات المرصودة أمام ارتفاع تكاليف النقل ومعالي كراء الأجنحة وكذلك الحاجة الملحة لاستكشاف أسواق جديدة
2. نقص في الإمكانيات اللوجستية
3. نقص في الموارد البشرية

رمز المؤشر: 2.3.2

تسمية المؤشر: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بتسويق المنتج وترويجه
تعريف المؤشر: معرفة تطور عدد المنتفعين باعتمادات الدولة للنهوض بالتصدير وتطور العمليات المنجزة في القطاع

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد المنتفعين / عدد المطالب

وحدة المؤشر: عدد

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير نشاط، دليل المصدرين

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التسويق، إدارة المعارض وتنشيط فضاءات العرض، مركز النهوض بالصادرات

تاريخ توفر المؤشر: سنويا

القيمة المستهدفة للمؤشر: 150 منتفعا

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة سنية عتروس، مديرة التسويق بالديوان

قراءة في نتائج المؤشر

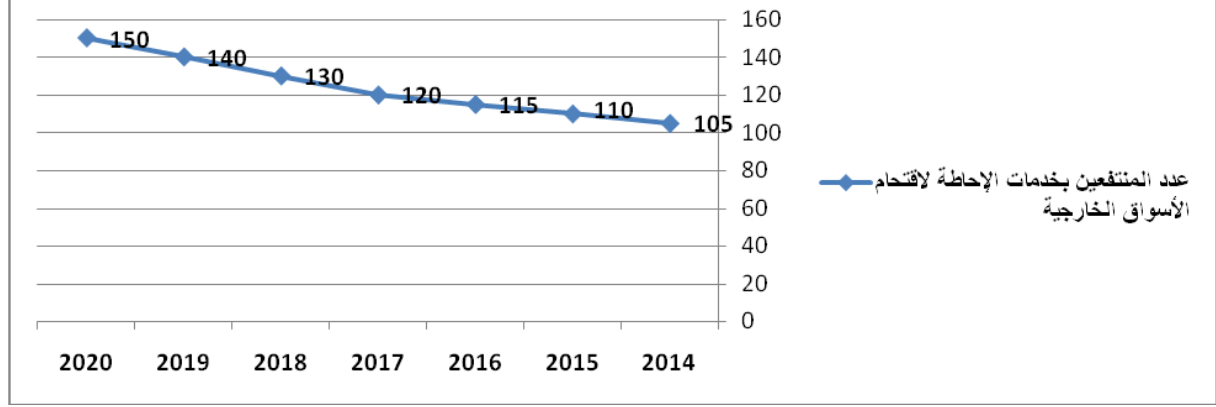
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات				الإنجازات			مؤشر قياس الأداء: الوحدة	
2020	2019	2018	2016	2016	2015	2014	عدد المنتفعين الإحاطة الاسواق الخارجية	عدد بخدمات لاقتحام الاسواق الخارجية
150	140	130	115	115	110	105	عدد	عدد

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: إن نسبة التطور في الانتفاع بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية تعد نسبا معقولة في انتظار إيجاد آليات خصوصية موجهة لقطاع الصناعات التقليدية غير التي يوفرها حاليا صندوق النهوض بالصادرات.

رسم بياني لتطور المؤشر:

عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لاقتحام الأسواق الخارجية



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

1. انجاز دراسات سوق
2. تطوير التظاهرات التجارية بالداخل والخارج
3. تطوير بوابة الصناعات التقليدية
4. القيام بحملات إحصائية وإشهارية
5. صياغة إجراءات للحصول على المعلومة من الهياكل المتدخلة
6. تنفيذ برامج ومشاريع لتطوير التجارة الالكترونية

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

1. غياب منظومة معلوماتية مرتبطة بصندوق النهوض بالصادرات
2. غياب برامج أخرى خصوصية غير صندوق النهوض بالصادرات (FOPRODEX) و
PRIMO EXPORT
3. غياب إجراءات تمكّن من الحصول على المعلومة بصفة دورية (ثلاثية)

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.4.2

تسمية المؤشر: عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنشاط الزربية والحياكة
تعريف المؤشر: تطوير وتحسين الابتكارات المنجزة لمواكبة تطور الصناعات التقليدية

نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
 التفريعات : : لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر
التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد الابتكارات المنجزة مقارنة بالابتكارات المتوفرة
 وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإبتكارات، المنسوجات بأنواعها

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ذات صيغة إدارية

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياسة

تاريخ توفر المؤشر: ثلاثي

القيمة المستهدفة للمؤشر : 42 إبتكار

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رضا الحمداوي، المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياسة

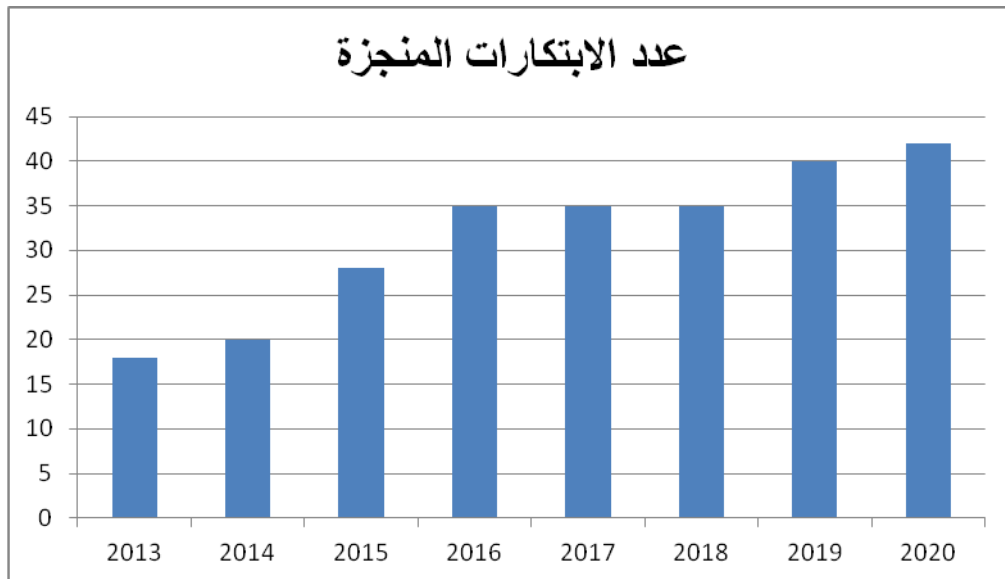
قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات		201		الإنجازات		الوحدة		مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	201	7	201	2014			
		8		6				
42	40	35	18	35	35	20	عدد	عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية

تحليل النتائج وتفديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر يشهد عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية ارتفاعا نسبيا من سنة إلى أخرى ويعود ذلك أساسا إلى توسيع دائرة التعامل مع المصممين والخبراء في المجال وحث حرفيي النسيج اليدوي على تجسيم الأبتكارات بمتابعة خاصة من فنيي المركز مع تأمين مواد أولية ذات جودة عالية، إلى جانب إبرام إتفاقيات شراكة مع جمعيات مختصة في المجال يتم خلالها إبتكار وإنجاز تصاميم من الموروث الوطني. كما يتم إنجاز تصاميم مشخصة حسب الطلب لفائدة عدة منتفعين (خواص، مهندسا ديكور داخلي، نزل...).

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية ملائمة للأذواق الحديثة ومستلهممة من الموروث التونسي وباستعمال تقنيات ومواد أولية متنوعة.
- التنسيق مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية قصد تقريب خدمات المركز للحرفيين المتمثلة أساسا في تمكينهم من تصاميم جديدة.
- ضبط قائمة في الابتكارات المجسمة في ورشة المركز أو لدى الحرفيين.
- إتفاقيات شراكة لتأثيث وحدات فندقية مختلفة

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

يواجه المركز صعوبات في الحصول على المواد الأولية الصوفية ذات الجودة العالية، التي يتم إستعمالها في تجسيم عينات من إبتكارات المركز وإنجاز بعض الطلبات الخاصة، هذا إلى جانب غياب بعض تشكيلات الألوان.

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.4.2

تسمية المؤشر: عدد البحوث والدراسات المنجزة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنشاط الزربية والحياكة

تعريف المؤشر: متابعة البحوث والدراسات المنجزة لتطوير قطاع الزربية والحياكة

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات حسب الجهات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : عدد البحوث والدراسات المنجزة

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البحوث المنجزة، الدراسات، المتدخلين والفاعلين.

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير متابعة البحوث والدراسات

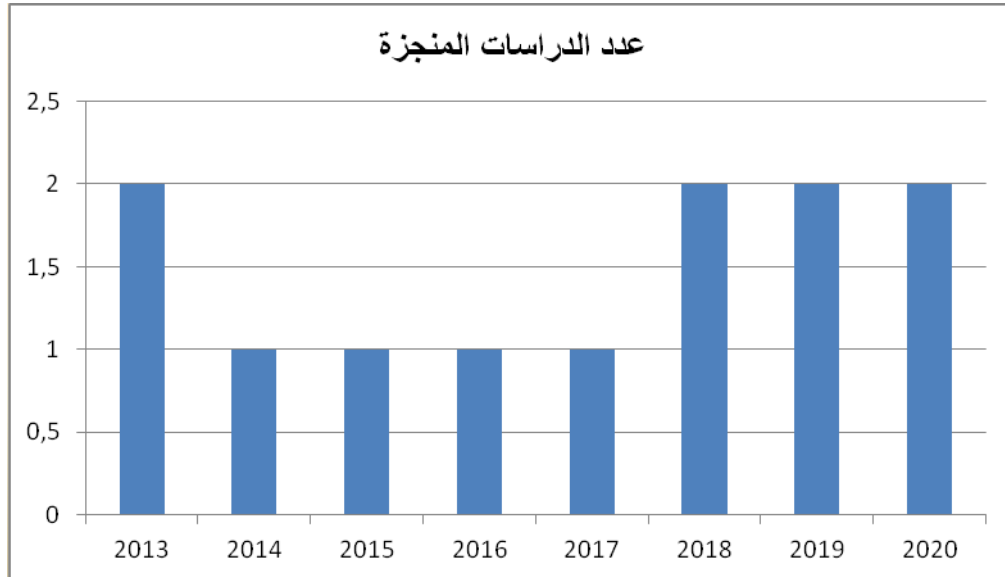
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			201	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	201	7	201		2014		
		8		6				
02	02	02	02	01	01	01	عدد البحوث والدراسات المنجزة	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يقوم المركز ببرمجة إنجاز دراستين سنويا غالبا ما تتمحور حول تشخيص الوضع الحالي للقطاع وإقتراح حلول للصعوبات التي تعترض القطاع من خلال جاذبت مشاريع مفصلة على غرار دراسة حول إنتاج المفروشات اليدوية ودراسة حول جودة الألياف الصوفية التونسية المستعملة في المنسوجات اليدوية، إلى جانب انجاز مدونات لتوثيق المحزون التراثي في النسيج وتجميع مختلف المعطيات الخاصة بالقطاع. كما يقوم المركز بإنجاز بحوث لتطوير وتعصير تقنيات الإنتاج وتنوع المنتج على غرار إنجاز نول أفقي مطور. كما قام المركز بإنجاز دراسة حول مردودية تركيز محطة لتنظيف وغسل وترميم الزرابي والتي تندرج ضمن إطار إبرام إتفاقية شراكة مع وكالة التعاون والتنسيق التركية (TICA) لتتكفل خلالها بتمكين المركز من المعدات والتجهيزات الضرورية لتركيز محطة لتنبييل الزرابي..

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: يسعى المركز إلى تجسيم المخططات العملية المنبثقة عن الدراسات والبحوث المنجزة وخاصة جذاذات المشاريع مع التنسيق مع كافة الهياكل المتدخلة للبحث على الموارد المالية اللازمة.

تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: محدودية الميزانية المخصصة للبحوث والدراسات.

بطاقة مؤشر قيس الأداء

رمز المؤشر: 3.4.2

تسمية المؤشر: عدد المنتفعين بدورات تكوينية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: الصناعات التقليدية

البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنشاط الزربية والحياسة

تعريف المؤشر: تطوّر عدد المنتفعين بدورات تكوينية في الزربية والحياسة

نوع المؤشر: مؤشر نشاط

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد المنتفعين بالدورات التكوينية داخل وخارج المركز مقارنة بالعدد الجملي للناشطين

وحدة المؤشر: عدد

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنتفعين بالدورات التكوينية

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياسة

تاريخ توفر المؤشر: سداسي

القيمة المستهدفة للمؤشر: 55 منتفع

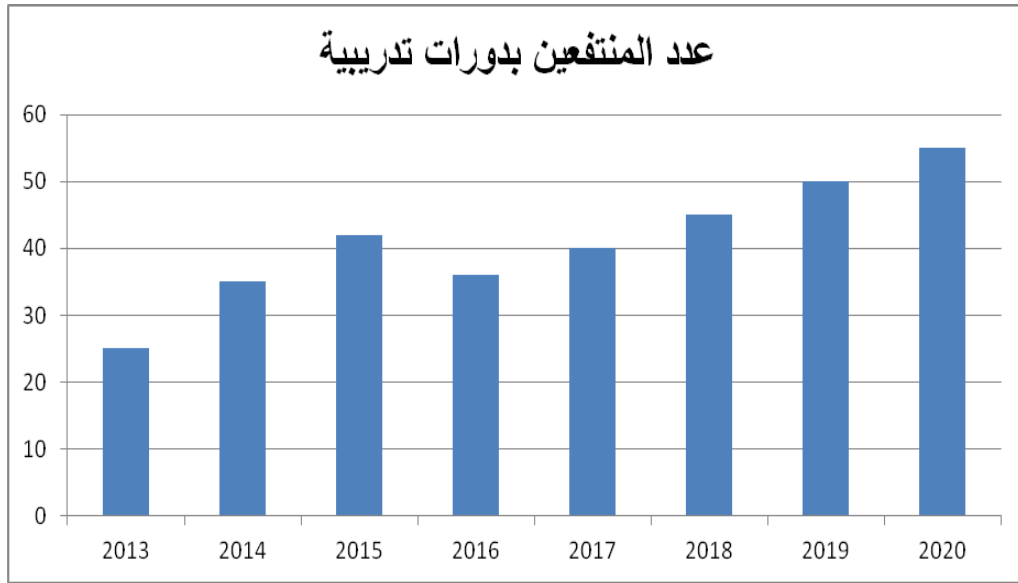
المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رضا الحمداوي، المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياسة

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		201		الإنجازات		الوحدة		مؤشر قياس الأداء:	
2020	2019	201	7	201		2014			
		8		6					
55	50	45	45	36	40	35	عدد	الحرفيين	عدد دورات تكوينية

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يعرف عدد المتمتعين بدورات تكوينية في مجالات الزربية والحياسة إرتفاعا ملحوظا وذلك نظرا للمجهود المتواصل الذي يقوم به المركز للتعريف بأنشطته خاصة في المناطق الداخلية، مع إكتساب فنيي المركز القدرة والخبرة للأشراف على الدورات التكوينية موجهة حسب إختصاصات مختلف الجهات.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكثيف الحملات التحسيسية للحرفيين.
- التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتأهيل المؤهلات الحرفية و يتجسم ذلك خاصة في الاشراف على إتفاقية شراكة بين وزارة المرأة والأسرة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية في إطار خطة النهوض بالزربية والنسيج لتوفير الموارد البشرية الضرورية.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

1. نقص في الإمكانيات اللوجستية باعتبار أكثر الطلبات في التكوين غالبا ما تكون في الجهات الداخلية.

**بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية
المتدخلة في برنامج الصناعات التقليدية**

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

1. برنامج الصناعات التقليدية

أ- التعريف

1- النشاط الرئيسي:

- النهوض بالموارد البشرية العاملة في القطاع
- تنمية الاستثمار ودفع نسق إحداث مواطن الشغل في القطاع وتأهيل المؤسسات الحرفية
- النهوض بالبحث والتجديد
- تنمية المنتج والنهوض بالتسويق
- إرساء أنظمة الجودة في القطاع والقيام بالمراقبة الفنية على مستوى مسالك الإنتاج والترويج
- النهوض بالمعلومة ومنظومة الاتصال في القطاع
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع

2- ترتيب المنشأة: مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية

3- مرجع الإحداث: القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي:

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: لا وجود لعقد برنامج

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الإستراتيجية العامة

تهدف استراتيجية النهوض بالصناعات التقليدية بالأساس إلى جعل الصناعات التقليدية عصرية تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار. ويتفرع الهدف العام المذكور أعلاه إلى أهداف فرعية من أهمها :

- تثمين الصناعات التقليدية وخصوصياتها،
- تأهيل العاملين في القطاع ورسكلة وتجديد الموارد البشرية،
- تحسين تموقع منتوجات الصناعات التقليدية في الأسواق،

• تعصير القطاع بتطوير آليات إدماجه في محيطه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المستوى الوطني والجهوي.

ويرتكز البرنامج الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية خلال الفترة القادمة بالأساس على تعزيز هياكل التأطير والمساندة ودعم القطاع الخاص، تطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية، تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع، تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي إحداث مواطن الشغل.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : تعتبر مساهمة الديوان الوطني للصناعات التقليدية في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة مباشرة

3. أهم الأولويات والأهداف: تنمية القدرة التنافسية للقطاع والنهوض بالاستثمار فضلا عن تطوير آليات تسويق المنتج وترويجه وذلك عبر تعزيز جودة منتجات وخدمات العاملين في القطاع وتطوير المؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية إضافة إلى تحسين نسبة مساهمة القطاع في الصادرات وفي إحداث مواطن الشغل.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة:

شهد قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2016 مواصلة انجاز المشاريع المتعلقة بتطوير المحاور الأساسية لدعم القطاع والتي تركزت بالأساس على دعم التمويل لإحداث مواطن شغل جديدة وهيكلية منظومة تنمية الموارد البشرية في القطاع لتوفير يد عاملة مختصة ودعم التجديد والنهوض بجودة المنتج وتنمية الترويج ومكافحة انتشار المنتجات المقلدة بمسالك الترويج والتوزيع.

المؤشر: عدد المواصفات المنجزة

□ تم تسجيل 22 مواصفة إلى غاية 2016 في إطار أعمال اللجنة الفنية 123 الخاصة بقطاع الصناعات التقليدية والتي تم إحداثها للغرض بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

✓ من المؤمل تسجيل 7 مواصفات جديدة على امتداد الثلاث سنوات المقبلة.

□ يستنفذ تسجيل مواصفة واحدة كثيرا من الوقت والإمكانات المادية والبشرية، ويصعب تحديد المدة الزمنية التي قد تتطلبها عملية التفعيل أي التسجيل لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية مع الإشارة هنا إلى أنه تم إعداد 8 مشاريع مواصفات جديدة دون اعتبار الـ 22 المذكورة سابقا وهي تخص: 1- الحبة ومتماتها، 2- البرنوس، 3- القشابية، 4- البلغة التقليدية، 5- منتجات من الحلفاء، 6- الكليم، 7- التعجيرة، 8- البخنوق.

□ كما تشير إلى أن التسجيل هو عملية فنية لتدوين العمليات المهنية المختلفة لكل الاختصاصات) سواء تعلق الأمر بالمنتج أو بالمادة الأولية أو بالآليات العمل (...في صياغات كتابية وبيانية مناسبة توفر إطارا مرجعيا أو لغة علمية مشتركة بين المزودين والحرفيين لتوحيد المفاهيم وتبادل المعلومات. وبهذا المعنى فإن التسجيل ليس رسدا روتينيا للحقائق وإنما صياغة فنية إجرائية صالحة للاستثمار، بحيث تتطلب عملية تركيز مواصفة خصوصا التنسيق مع الغرف المهنية بما في ذلك من تفاعلات وتجاذبات تتم أثناء حوار المصادقة أي خلال انطلاق أعمال اللجنة الفنية أو عند عرض المشروع الأولي على أنظار أهل المهنة

المؤشر : حجم الإنتاج المطبوع (زربية، نسيج مختلف، نحاس، شاشية):

❖ بخصوص الإنتاج المطبوع من الزربية والنسيج المختلف:

بلغ الإنتاج الوطني المطبوع من الزربية والنسيج المختلف 41.568 م² سنة 2016 مقابل 44.408 م² سنة

2015 مسجلا تراجعا بنسبة 7% مع التأكيد على أن هذا المؤشر يجمع بين عنصر إنتاج الزربية بمختلف أصنافها وتنوعاتها والنسيج المختلف وبالتالي فهو مؤشر متعدد الجوانب ولا يعكس بالضرورة سلبية النتائج أو حقيقة نجاعة أداء القطاع في جانب الإنتاج المطبوع، حيث تجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل ارتفاع في إنتاج النسيج المختلف بنسبة تقدر بـ 14,65% مقارنة بسنة 2015 والذي أصبح يمثل بحكم آليات السوق من عرض وطلب 60% من الإنتاج الوطني المطبوع بمساحة جمالية تقدر بـ 25.348 م²، 35% منها خاصة بالمرقوم.

أما عن أهم الأسباب التي أفضت إلى هذا التراجع في الإنتاج بشكل عام في السنوات الأخيرة فهي تنحصر بالأساس:

□ في الصعوبات المادية التي مرت بها المؤسسات الحرفية الناشطة في المجال والتي أدت إلى غلق العديد من وحدات الإنتاج

□ عزوف الحرفيات عن تعاطي هذا النشاط جراء محدودية الدخل إضافة إلى وجود صعوبات من حيث التطبيق الفعلي لقانون التغطية الاجتماعية في ورشات الإنتاج باعتبار أن الحرفيات يخضعن إلى نظام العمل المستقل

عدم توفر المادة الأولية الأساسية من الصوف بالكميات والجودة المطلوبة في ظل وجود مزود وحيد بقصصية المديوني (ولاية المنستير) إضافة إلى أسعار الصوف على المستوى الدولي التي تعتبر مُشِطَّة مما يصعب توريدها .

❖ بخصوص الإنتاج المطبوع من الشاشية

تراجع إنتاج الشاشية بحوالي 50% مقارنة بسنة 2015 نتيجة قلّة اليد العاملة، إلى جانب غلاء أسعار المواد الأولية التي يتم توريدها، وعزوف الكثيرين عن العمل في هذا المجال بسبب تراجع مردوديته كما تجدر الإشارة إلى أنه وبحسب دراسة أنجزها المركز الفني للصناعات الميكانيكية والكهربائية لفائدة الديوان أن الآلات المستعملة اليوم في مصنع البطان والمخصصة لدعك وتلييد الشاشية تراجعت مردوديتها بشكل كبير وهو ما يستدعي توفير قطع غيارها مع العلم أنها غير موجودة في الأسواق العالمية فضلا عن عدم توفر آلات مماثلة في أية دولة من العالم وهو ما يستدعي التفكير في حل محلي لتصنيع آلات مماثلة.

❖ بخصوص الإنتاج المطبوع من النحاس

سجل الإنتاج المطبوع في النحاس تطورا بـ 14% تقريبا مقارنة بسنة 2015، انتعاشة نسبية قد تحجب إشكاليات متعددة على غرار نقص اليد العاملة وعزوف الشباب عن العمل في القطاع، فضلا عن منافسة القطع المقلدة والموردة من بعض البلدان إضافة إلى غلاء المواد الأولية ونقص في اليد العاملة المحترفة

المؤشر : تطور مؤشر حجم التصدير المراقب

يتبين من خلال قراءة في تطور المؤشر أن التصدير في ظل تراجع بعض المؤشرات الأخرى سواء كان ذلك مقارنة بين التقديرات والإنجازات أو مقارنة بين الإنجازات فيما بعضها، سجلت الصادرات تطورا بسببة 23,52% مقارنة بسنة 2015 كما فاقت الإنجازات التوقعات المعلنة لسنة 2016 مع التأكيد على أن المؤشر يعكس 60% الجهود التصديري للقطاع ولا يأخذ في الاعتبار الصادرات غير المباشرة . هذا، ومن المؤمل تحقيق نسب أرفع خلال الثلاث سنوات المقبلة

المؤشر : عدد المنتفعين ببرامج التأهيل المهني الميداني بالمؤسسات الحرفية

تم تسجيل نسبة تطور بـ 18,83% مقارنة بسنة 2015 وتحقيق 70% من التقديرات المعلنة بعنوان 2016، هذه التقديرات من الممكن تجسيمها بالكامل وتجاوزها في إطار البحث عن صيغ وسبل تفعيل قرار

المجلس الوزاري المتعلق بإحداث نظام خاص للتدريب المهني في الصناعات التقليدية مع الإشارة هنا إلى أن تفعيل قرارات المجلس سوف تمكننا من تعديل المؤشر في اتجاه التحكم الكلي في آليات الإنجاز خاصة وأن المؤشر الحالي مرتبط في مجمله بتوجهات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل .

المؤشر : دفع الاستثمار في القطاع :

- بلغ حجم الاستثمار الجملي خلال سنة 2016 ما يناهز 16 مليون دينار مسجلا بذلك نموا بحوالي 3,2 % مقارنة بسنة 2015 حيث تم إحداث وتدعيم حوالي 3000 مشروعا مكّنت من خلق حوالي 5500 موطن شغل.
- تم تسجيل عدد هام من هذه الإنجازات كنوايا استثمار لإحداث مؤسسات مهيكلة أو توسيعها بلغ عددها 201 نية استثمار بقيمة بلغت 7,7 م.د لبعث 652 موطن شغل مقابل 116 مشروعا و 504 موطن شغل خلال سنة 2015، فسجلت بذلك نوايا بعث المشاريع تطورا هاما بنسبة 73% على مستوى عدد المشاريع و 30% على مستوى مواطن الشغل المحدثه، 35% منها أنجز من قبل خريجي التعليم العالي، ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نتائج الحملات التي ينظمها الديوان سواء أكانت على مستوى التسويق والاتصال أو الترويج إضافة إلى حملات تحسيسية مباشرة لعل أهمها تنظيم ندوة حول الاختصاصات الحرفية الواعدة على صعيد الابتكار والتشغيل والاستثمار؛ ندوة ضمت 130 مشاركا جلهم من خريجي التعليم العالي.
- تم تدعيم المشاريع عن طريق آلية قروض المال المتداول حيث بلغ عدد المنتفعين خلال سنة 2016، 3147 منتفعا بقيمة 8 م.د ساهمت في إحداث 4007 موطن شغل مقابل 2692 منتفعا خلال سنة 2015 وبقيمة تساوي 6 م.د وإحداث 3451 موطن شغل أي بنسبة ارتفاع تقارب 17% على مستوى عدد المشاريع و 33% على مستوى القيمة و 16% على مستوى مواطن الشغل

❖ المؤشر عدد: عدد الحرفيين والمؤسسات الحرفية الناشطة في الصناعات التقليدية والمشاركة في التظاهرات والمعارض الدولية والوطنية:

نلاحظ من خلال قراءة نتائج المؤشر إستقرار واضح في نسبة تطور عدد المشاركين. الحقيقة أن مهمة إدارة المعارض وتنشيط فضاءات العرض تتطلب وسائل كبيرة، فضلا عن تطوير قطاع الصناعات التقليدية وتشريك أكبر عدد ممكن من الحرفيين والمؤسسات الحرفية، يتعلق الأمر أساسا بترقية صورة صناعاتنا التقليدية في العالم وهو ما يفرض القيام بأعمال بالداخل بغية توفير أدنى شروط تنمية القطاع. لكن الجهود يجب أن تبذل أساسا على الصعيد الدولي. يجب، بشكل ممنهج، أن يكون الديوان حاضرا في أهم التظاهرات الدولية التي تمثل فرصة للقاء المهنيين والجمهور الواسع حيث يتم تحديد التوجهات الإستراتيجية وحيث تتخذ أهم القرارات.

❖ المؤشر: عدد المنتفعين بخدمات الإحاطة لإقتحام الأسواق الخارجية

- نسبة التطور في الانتفاع بهذه الخدمات هي نسبة معقولة في انتظار إيجاد آليات خصوصية موجهة لقطاع الصناعات التقليدية غير التي يوفرها حاليا صندوق النهوض بالصادرات.
- غياب منظومة معلوماتية مرتبطة بصندوق النهوض بالصادرات
- غياب برامج أخرى خصوصية غير صندوق النهوض بالصادرات FOPRODEX و PRIMO EXPORT
- غياب إجراءات تمكّن من الحصول على المعلومة بصفة دورية

ميزانية المؤسسة لسنة 2018

بيان النفقات	إنجازات 2016	ق.م. 2017	تقديرات 2018	نسبة التطور
العنوان الأول: نفقات التصرف				
التاجير العمومي	9263303	8856000	9956000	12.42 %
وسائل المصالح	1610000	1610000	1610000	0 %
التدخل العمومي	-	-	-	-
العنوان الثاني: نفقات التنمية				
الاستثمارات المباشرة				
على الميزانية	6221658	6025000	6030000	0.08 %
على القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-
التمويل العمومي				
على الميزانية	-	-	-	-
على القروض الخارجية الموظفة	-	-	-	-
صناديق الخزينة	-	-	-	-
مجموع البرنامج	17094961	16491000	17596000	

بطاقة عدد 2: المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحيافة

1. الصناعات التقليدية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: الابتكار والتجديد والإحاطة في نشاط الزربية والحيافة

2. ترتيب المنشأة:

3. مرجع الأحداث: الفصل عدد 02 من القانون عدد 60 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية بمقتضى قرار من وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007.

4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: العنوان الثالث من القانون عدد 60 المؤرخ في 14 أوت 2006 .

5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: لا وجود لعقد برامج

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الاستراتيجية العامة:

يعتبر نشاط الزربية أحد أهم الأنشطة بقطاع الصناعات التقليدية وخاصة من حيث عدد اليد العاملة لذلك حضي بإهتمام متواصل في السنوات الأخيرة من خلال الإجراءات والنصوص التشريعية والترتيبية المنظمة له أو المحدثة لهيكل جديدة تعمل على النهوض بهذا النشاط. ورغم تعدد الإجراءات الرامية للنهوض بأنشطة المنسوجات اليدوية التقليدية، بقيت هذه الأنشطة تشكو عديد النقائص وخاصة من خلال:

- تراجع متواصل لحجم الإنتاج الوطني،
- عزوف الحرفيات عن العمل بهذا القطاع نتيجة ضعف الأجور،
- غياب الابتكار وضعف مردودية الحرفية،
- صعوبة التزود بالمواد الأولية ذات الجودة وتسويق المنتج النهائي،

لذلك تم التأكيد ضمن الدراسة الإستراتيجية "الصناعات التقليدية في أفق 2016" على ضرورة دعم مجالات البحث والابتكار والتجديد وتعزيز القطاع بالهيكل ذات الصبغة الفنية، حيث تم إصدار القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، وتم بمقتضى قرار السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007 المتعلق بإحداث المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحيافة والمصادقة على نظامه الأساسي الخاص.

3. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: تعتبر مساهمة المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية في تحقيق أهداف البرنامج مساهمة غير مباشر

4. أهم الأولويات والأهداف: تهدف مجمل أنشطة المركز إلى دعم الابتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الزربية والحيافة من خلال:

- التشجيع على الابتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،
- الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.

4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:

بهدف النهوض بنشاط الزربية يهتم المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياسة بالأنشطة التالية :

- توفير المعلومات الفنية والصناعية والتجارية وكذلك كل الإحصائيات وإعداد الدراسات الفنية المتعلقة بأنشطة الزربية والحياسة،
- تطوير طرق العمل وإدخال تقنيات جديدة في التكوين والإنتاج وتنمية الكفاءات والمهارات.
- القيام بالدراسات والبحوث والتوثيق في مجال تخصصه بالتنسيق مع الهياكل المتدخلة.

المؤشر : عدد الابتكارات المنجزة في المنسوجات اليدوية.

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ **140%** حيث تم في ورشة الابتكارات بالمركز إنجاز عدد **13** تصميمًا تم عرضهم ووضعهم على ذمة الحرفيات في مختلف التظاهرات التي ينظمها المركز أو يشارك فيها، كما قام فنيي المركز بإنجاز عدد **07** تصميمًا مشخصة في شكل طلبيات لفائدة نزل بسوسة تم إنجازها بمكثر من ولاية سليانة. كما تم إنجاز عدد **15** تصاميم جديدة للنسيج أفقي (فوطه) لدى حرفي بجهة القيروان وبمتابعة فنيي المركز بفرع المركز بالجهة.

المؤشر: عدد البحوث والدراسات المنجزة.

قام المركز خلال سنة **2016** بتكليف مكتب دراسات مختص لانجاز دراسة حول مردودية محطة تنظيف وغسل وترميم الزرابي، إنطلقت في مرحلتها الأولى بتشخيص الوسائل المعتمدة حاليا لتنظيف وغسل الزرابي التي تتم خاصة في محطات تنظيف السيارات أو في محطات غسل الملابس. وفي مرحلة ثانية تم تحديد المكونات الأساسية للمشروع والمتمثلة في معدات غسل وتنظيف وتجفيف مع تقديم تصور متكامل لمخطط العمل ومخطط تمويل تقريبي ونموذج للتصرف المالي والاستثمارات الضرورية مع تقديرات للتكاليف الجمالية الخاصة بالخدمات وحجم النشاط. هذا وقد تم عرض هذه الدراسة على لجنة متابعة خاصة وعلى أنظار المجلس التوجيهي للمركز والمصادقة عليها.

المؤشر: عدد المنتفعين بدورات تدريبية.

- نظم المركز دورة تكوينية حول صباغة الألياف والمنسوجات اليدوية بمواد صبغية طبيعية تحت إشراف خبير في المجال تم خلالها التطرق إلى المراحل المتبعة خلال عملية الصباغة الطبيعية بمشاركة فنيين من المركز و **21** منتفعا من جامعيين وحرفيين.
- كما تم تدريب عدد **15** منتفعا متوزعين بين حرفيات وجامعيات في إختصاصات النسيج الأفقي والعمودي داخل ورشات المركز حول تنمية المهارات اليدوية وتطوير تقنيات الإنتاج.
- تم إمضاء إتفاقية شراكة بين وزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية تتمتع بمقتضاها **2000** منتفعا من المناطق الريفية والجهات الداخلية يتكويين في مجال الزربية والنسيج وذلك تحت إشراف المركز وبالتعاون مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية والجامعة الوطنية للصناعات التقليدية.
- تعتبر الدورات التدريبية التي ينظمها أو يشرف عليها المركز دون المأمول (نسبة انجاز تقدر بـ **80%**) في ظل غياب منظومة تكوين وتدريب ملائمة تضمن المتابعة المستمرة لنشاط الحرفيات ومرافقتهن لتكوين مشاريعهن.

5. الإجراءات المصاحبة: (مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية...)

III-الميزانية :

طبقا للفصل 8 من القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للإبتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، تتكون موارد المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياسة من عائدات نشاطه وممتلكاته ومن المنح التي يمكن أن تسندها الدولة أو التي توفرها الذوات العمومية أو الخاصة أو غيرها من الهيئات والمنظمات ومن الوصايا والهبات ومن كل الموارد التي يمكن أن تسند له بمقتضى القوانين والتراتب الجاري بها العمل، وتتأتى موارد المركز حاليا من الميزانية التي تخصصها له الدولة سنويا.

ميزانية المؤسسة لسنة 2018:

بيان النفقات	إنجازات 2016	ق.م. 2017	تقديرات 2018	نسبة التطور % (2018-2017)
العنوان الأول: نفقات التصرف	-	477	533	11.74
العنوان الثاني: نفقات التنمية	-	135	145	7.40
مجموع البرنامج	-	612	678	10.78

البرنامج الثالث

القيادة والمساندة

1. تقديم البرنامج وإستراتيجيته

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في تحقيق أهداف مهمة السياحة والصناعات التقليدية باعتباره برنامجا أفقيا، فهو يعمل على توفير الدعم المالي والإداري لبقية البرامج والتنسيق بينها وذلك أساسا من خلال ارساء ادارة عصرية تركز على نظم التصرف والتسيير الحديثة والموارد البشرية والمادية الكفئة والكافية وتسخيرها لخدمة كل الاطراف المتدخلة فيه. ويتضمن الجدول التالي تقديم البرنامج وعرضا مفصلا للأهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج فضلا عن اعتمادات الدفع بحساب (ألف د) والمسؤول عن البرنامج.

المؤشرات

الاهداف

مسؤول البرنامج

السيد فهمي الحوكي

مدير عام المصالح المشتركة
(منذ ماي 2015)

الميزانية

اعتمادات الدفع بحساب ألف.د

المبلغ : 20637

نفقات التصرف 2297

نفقات التنمية 340

صناديق الخزينة 18000

الهدف 9.1

تطوير التصرف في الموارد البشرية

المؤشر عدد 1.1 :9 نسبة
المنتفعين بالتكوين في مجال
الاعلامية

المؤشر عدد 9.1.2 : نسبة
المنتفعين بالتكوين في المجالات
الاخرى غير الاعلامية

المؤشر عدد 9.1.3 : نسبة التأطير

الهدف 9.2

تحسين المحيط السياحي بالجهات
وخاصة خارج حدود البلديات السياحية

المؤشر عدد 9.3.1 : نسبة تقدم
إنجاز المشاريع الممولة من ميزانية
تحسين المحيط السياحي

1.1- الأولويات :

تتمثل أولويات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 في ما يلي :

1. توسيع قاعدة التكوين في مجالات الإعلامية الحديثة للإطارات والأعوان بالإدارات المركزية
2. تحسين نسبة التأطير بالإدارة
3. توفير الوسائل اللازمة لضمان حسن تنفيذ البرامج ومتابعتها.

2. خارطة البرنامج

بالنظر إلى خصوصية تنظيم وتسيير مصالح وهيكل وزارة السياحة والصناعات التقليدية من جهة، ومراعاة لخصوصية التنظيم الهيكلي للوزارة لم يقع تقسيم هذا البرنامج إلى برامج فرعية . هذا وقد تم تحديد الهياكل المتدخلة في البرنامج وفقا لما يلي:

الهياكل المتدخلة في برنامج القيادة والمساندة



الإدارة العامة للمصالح المشتركة



التفقدية العامة



إدارة الدراسات والتعاون الدولي



وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

3. أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

1. تقديم أهداق ومؤشرات قياس الأداء

تسعى الوزارة من خلال توجهها العام في هذا المجال إلى التركيز على تحقيق جملة الأهداف التالي :

1. تطوير التصرف في الموارد البشرية
2. تحسين المحيط السياحي بالجهات وخاصة خارج حدود البلديات السياحية

الهدف 1 : تطوير التصرف في الموارد البشرية

تقديم الهدف : يضم هذا الهدف مؤشرات قياس أداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى دعم نسبة التأطير عبر الإنتدابات المدروسة إنطلاقاً من الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل ومواصفات القائم بالخدمة وذلك كما يثبتته جدول مؤشرات قياس الأداء. كذلك فإن التركيز على تحسين نسب التكوين عبر إثراء وتوسيع مجالات التكوين من شأنه أن يدعم وينهض بالمؤهلات المهنية للإطارات والأعوان لذا تم إعتداد تمشي تصاعدي لتحسين نسب التكوين (من 21.8 % سنة 2017 إلى 30.5 % سنة 2020 بالنسبة للمنتفعين بالتكوين في مجال الإعلامية على سبيل الذكر).

مرجع الهدف : برنامج عمل الوزارة

ميررات إعتداد المؤشرات

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
30.5	28.05	25.97	21.8	41.56	41.56	12.82	%	المؤشر 1.1.9: نسبة المنتفعين بالتكوين في مجال الإعلامية
51.3	50.2	49.5	49.5	54.54	54.54	42.31	%	المؤشر 2.1.9: نسبة

							المنتفعين المجالات الإعلامية	بالتكوين الأخرى	في غير
55	53	53	54.05	54.05	52	50	%	المؤشر 3.1.9: نسبة التأطير	

الهدف 2 : تحسين المحيط السياحي بالجهات وخاصة خارج حدود البلديات السياحية : تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحاً في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد ونوعية السياح، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تناقص الفوائد الاقتصادية للمجتمعات المحلية. تبعاً لذلك، فإن إستراتيجية البرنامج في مجال تحسين المحيط السياحي بالجهات وخاصة خارج حدود البلديات السياحية تهدف إلى إزالة المعوقات التي تعترض الفعالية السياحية لهذه المناطق وإبراز المقومات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي وتكامل المنتج السياحي بحيث يكون متناسب مع المواصفات المطلوبة. ولتحقيق هذا الهدف سيتم التركيز خلال السنوات الثلاث القادمة خاصة على :

- الاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها
- إحداث مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية
- توفير مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة
- التوعية والتنظيف البيئي من خلال توعية السكان بأهمية البيئة والمحافظة عليها مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.

تقديم الهدف : المحافظة على المناطق السياحية خاصة خارج حدود البلديات السياحية من خلال إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي بها.

مرجع الهدف : برنامج عمل الوزارة

مبشرات اعتماد المؤشرات

تقديرات			2016	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2019	2018	2017		2013	2014	2015		
400,00 0	300,00 0	200,00 0		201 5			المؤشر 1.2.9: تطوّر الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي	
			400,00 0	79,000 0	550,00 0	511,00 0	الإعتمادات المرسمة بقانون المالية	
			100,00 0	79,000 0	237,79 5	428,30 0	الإعتمادات المفتوحة	

2.3 تقديم أنشطة البرنامج

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة	تقديرات 2018	مؤشرات قيس الأداء	الأهداف
	<p>سوف يتم العمل على تكثيف الأنشطة المتعلقة بـ:</p> <p>1. حوكمة أنظمة المعلومات Governance des systems d'information</p> <p>2. ادارة التغيير في مجال الادارة الالكترونية والسلامة المعلوماتية وتعميمها على جميع الاطارات والاعوان المباشرين بالوزارة.</p>	25.97	المؤشر 1.1.9: نسبة المتفاعلين بالتكوين في مجال الإعلامية	تطوير التصرف في الموارد البشرية
	<p>تدعيم التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لتنفيذ الدورات التكوينية التي يتم التنصيب عليها صلب منشور رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مخطط التكوين السنوي والتي لا يمكن انجازها مع مكاتب التكوين الخاصة حتى يتسنى تنفيذ جميع الأنشطة التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين السنوي.</p>	49.5	المؤشر 2.1.9: نسبة المتفاعلين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية	
	<p>تعد نسبة التأطير الحالية جيدة بالمقارنة مع هياكل إدارية أخرى غير أن الوزارة تشكو من نقص كبير في الإطارات المتوسطة وسلك العملة ولا يمكن تجاوز هذا الإشكال إلا بتغيير مقر الوزارة الذي لم يعد قادر على استيعاب حتى مجموع الأعوان الحالي. وتبقى نسبة 55 % قيمة مستهدفة سيقع العمل على بلوغها خلال السنوات القادمة.</p>	53 %	المؤشر 3.1.9: نسبة التأطير	

تحسين المحيط السياحي بالجهات وخاصة خارج حدود البلديات السياحية	المؤشر 1.2.9 : 200 أ.د	ستخصص ميزانية تحسين المحيط السياحي المزمع الترفيع فيها بعنوان سنوات 2018-2020 للمساهمة في تمويل المشاريع الهادفة لتحسين المحيط السياحي بالجهات و خاصة خارج حدود البلديات السياحية من ذلك :
	تطور الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي	

1. مشاريع تهيئة المسالك السياحية.
2. مشاريع تهيئة و تهذيب المدن العتيقة.
3. مشاريع صيانة و تهيئة المواقع و المعالم الأثرية.
4. مشاريع تهيئة و صيانة مناطق العبور.

مشاريع صيانة و تأهيل المركبات الصحية

4. نفقات البرنامج

4.1 ميزانية البرنامج

تم ضبط مجموع نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 في حدود 20637 أ.د. دفصلة كالاتي :

1. نفقات التصرف : 2297 أ.د.
2. نفقات التنمية: 340 أ.د.
3. صناديق الخزينة : 18000 أ.د.

وستوظف الإعتمادات الأولى لتغطية:

- مصاريف التأجير
- التكوين والترقيات الداخلية بعنوان سنة 2018
- مجابهة نفقات تسيير المصالح لمختلف البرامج

أما على مستوى نفقات التنمية فإن الإعتمادات المقترحة تدرج في نطاق:

- تعزيز التجهيزات الإدارية من وسائل نقل ومتطلبات أخرى قصد توفير الظروف الملائمة للعمل والرفع من الإنتاجية
- تنفيذ البرامج الإعلامية بما يدعم النظام المعلوماتي بالوزارة ويحسن جودة خدماتها
- المساهمة في حماية وتحسين المحيط السياحي

تتوزع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 على النحو التالي :

تطور إعتمادات برنامج القيادة والمساندة

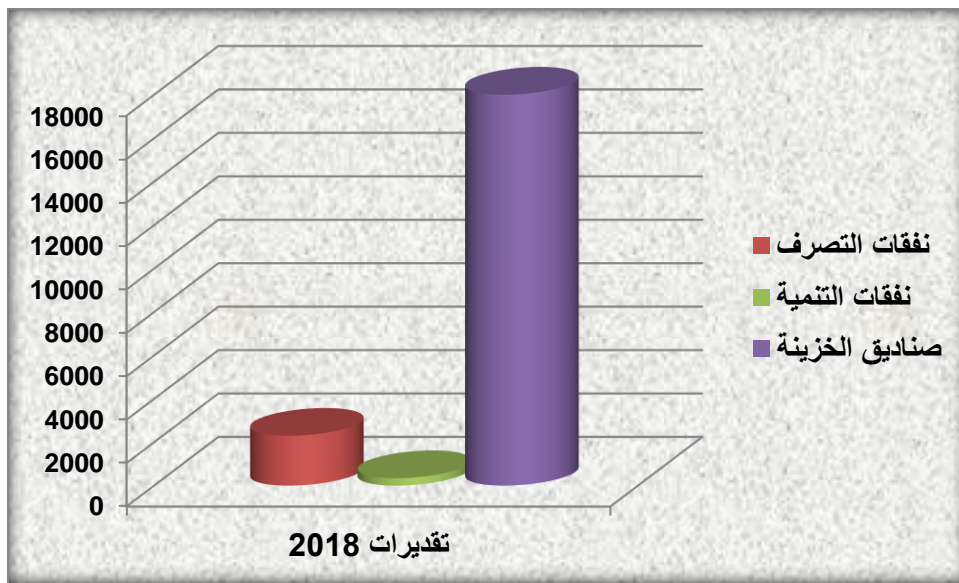
بيــــــــان البرنامج		تقديرات		قانون	إنجازات	نسبة التطور
		2018		المالية	2016	
		اعتمادات	اعتمادات	2017	2016	
		الدفع	التعهد			
		المبلغ				النسبة (%)
العنوان الأول:نفقات التصرف		2297	2297	2638	2276,594	-12.93
التأجير العمومي		1502	1502	1850	1624,452	-18.81
وسائل المصالح		600	600	600	475,892	0
التدخل العمومي		195	195	188	176,250	3.72
العنوان الثاني:نفقات التنمية		340	340	465	534,228	29.01
الاستثمارات المباشرة		340	340	465	534,228	29.01
على الموارد العامة للميزانية		340	340	465	534,228	29.01
على موارد القروض الخارجية		-	-	-	-	-
الموظفة		-	-	-	-	-
التمويل العمومي		-	-	-	-	-
على الموارد العامة للميزانية		-	-	-	-	-
على موارد القروض الخارجية		-	-	-	-	-
الموظفة		-	-	-	-	-
صناديق الخزينة		18000	18000	2000	24316,99	0
				0	7	
مجموع البرنامج		20637	20637	2310	27127,81	-
				3	9	10.6
		246				

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

وفيما يلي رسم بياني لتوزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة :

توزيع مشروع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة

اعتمادات الدفع



2.4 إطار النفقات متوسط المدى 2018 / 2020 لبرنامج القيادة والمساندة :

يلخص الجدول التالي إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج القيادة والمساندة :

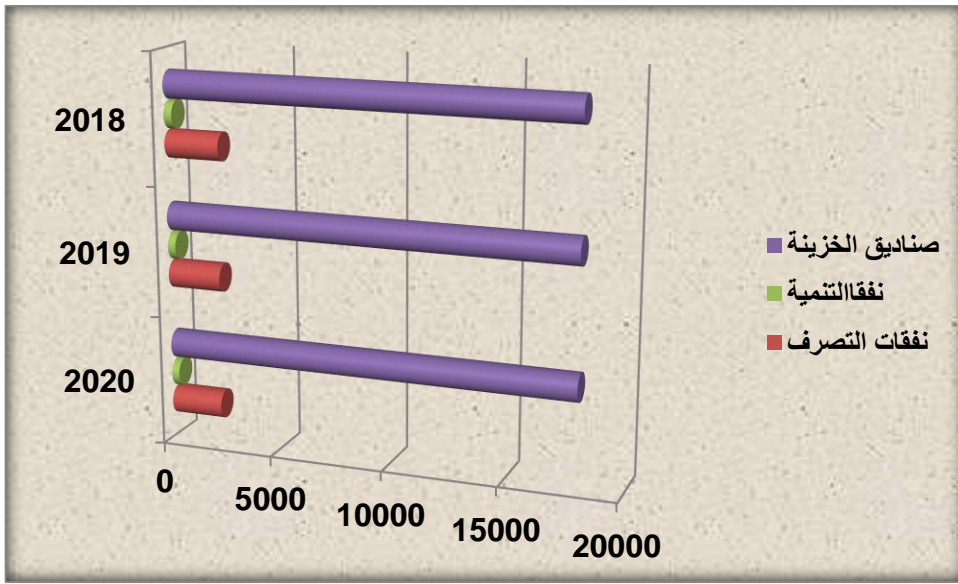
الوحدة : ألف دينار

تقديرات			قانون المالية 2017	إنجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	

2437	2366	2297	2638	2276,594	2150	1964	نفقات التصرف
2437	2366	2297	2638	2276,594	2150	1964	على موارد الميزانية
1593	1547	1502	1850	1624,452	1515	1435	التأجير العمومي
637	618	600	600	475,892	428	379	وسائل المصالح
207	201	195	188	176,250	207	150	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد صناديق الخرينة
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على الموارد الذاتية للمؤسسات
-	-	-	-	-	-	-	التأجير العمومي
-	-	-	-	-	-	-	وسائل المصالح
-	-	-	-	-	-	-	التدخل العمومي
361	350	340	465	534,228	295	428	نفقات التنمية
361	350	340	465	534,228	295	428	على موارد الميزانية
361	350	340	465	534,228	295	428	الاستثمارات المباشرة
-	-	-	-	-	-	-	التمويل العمومي
-	-	-	-	-	-	-	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات المباشرة
18000	18000	18000	20000	24316,997	22282	5922	موارد صناديق الخرينة
19096	18540	-	-	-	-	-	الموارد الذاتية للمؤسسات
21894	21256	20637	23103	27127,819	24727	8314	الميزانية بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
21894	21256	20637	23103	27127,819	24727	8314	الميزانية باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

وفيما يلي رسم بياني لإطار النفقات متوسط المدى **2018-2020** لبرنامج القيادة والمساندة :

إطار النفقات متوسط المدى 2018 / 2020 لبرنامج القيادة والمساندة :



الملاحق :

بطاقات مؤشرات قياس الأداء

لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.9

تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين في مجال الاعلامية

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2017

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير التصرف في الموارد البشرية
 تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى إحصاء وبيان نسبة المنتفعين بالتكوين في مجال الاعلامية مقارنة بالعدد الجملي للأعوان
 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
 التفريعات: الإدارة المركزية
 التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد المنتفعين بالتكوين في مجال الاعلامية / العدد الجملي للأعوان
 وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان الجملي، عدد المشاركين ، الدورات التكوينية
 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير الأنشطة التكوينية الخاص بكل سنة.
 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية
 تاريخ توفر المؤشر :نهاية كل سنة
 القيمة المستهدفة للمؤشر: 25.97 %

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة عبير الناصر الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية
 قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

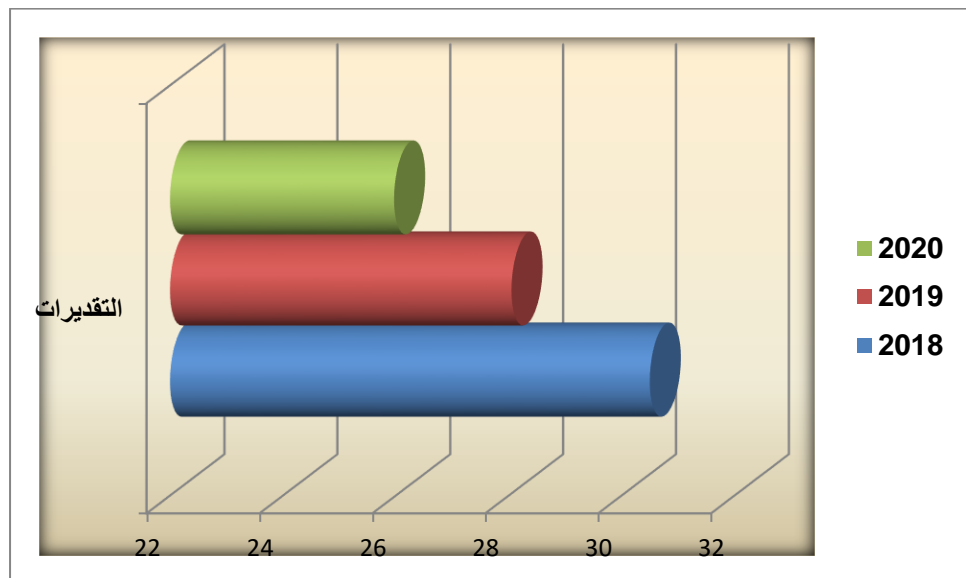
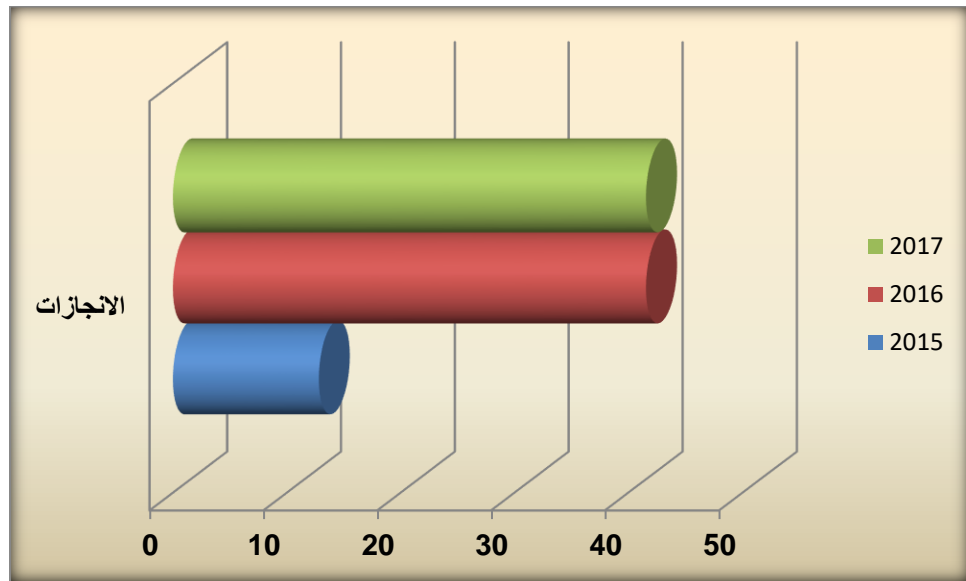
التقديرات			الإنجازات				الوحدة	
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
30.5	28.05	25.97	21.8	41.56	41.56	12.82	%	نسبة المنتفعين بالتكوين في مجال الاعلامية

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تبعا للمؤشر الخاص بنسبة مشاركة الاعوان في الدورات التكوينية في مجال الاعلامية يتضح أن سنوات 2015- 2016 شهدت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2014 ويعود

ذلك الى الترفيع في الميزانية المخصصة للتكوين في الاعلامية الى 3.000 دت و 3.500 دت بالنسبة لسنة 2016 وقد تم تنظيم استشارة لتنفيذ برنامج التكوين في الاعلامية والذي يضم الفصول التالية:

1. تكوين في مجال الواب
2. تكوين في مجال Illustrator
3. تكوين في مجال قاعدة البيانات Access مستوى 1 و 2
4. تكوين في مجال المكتبية PwerPoint
5. تكوين في مجال المكتبية Excel

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

سوف يتم العمل على تكثيف الأنشطة المتعلقة بـ:

3. حوكمة أنظمة المعلومات Governance des systems d'information

4. ادارة التغيير في مجال الادارة الالكترونية والسلامة المعلوماتية وتعميمها على جميع الاطارات والاعوان المباشرين بالوزارة.

تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : محدودية الميزانية المخصصة للتكوين

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 2.1.9
تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين في المجالات الاخرى غير الاعلامية
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2017

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير التصرف في الموارد البشرية.
 تعريف المؤشر: متابعة نسبة المنتفعين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية
 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
 التفريعات: الإدارة المركزية
 التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر : عدد المنتفعين بالتكوين في مجالات غير الإعلامية / العدد الجملي للأعوان
 وحدة المؤشر: النسبة (%)
 المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعوان الجملي ، عدد المنتفعين بالتكوين في المجالات غير الإعلامية ، الدورات التكوينية
 طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير الأنشطة التكوينية لكل سنة
 مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية
 تاريخ توفّر المؤشر :نهاية كل سنة
 القيمة المستهدفة للمؤشر : 51.3 %
 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة عبير الناصر الإدارة الفرعية للشؤون الإدارية

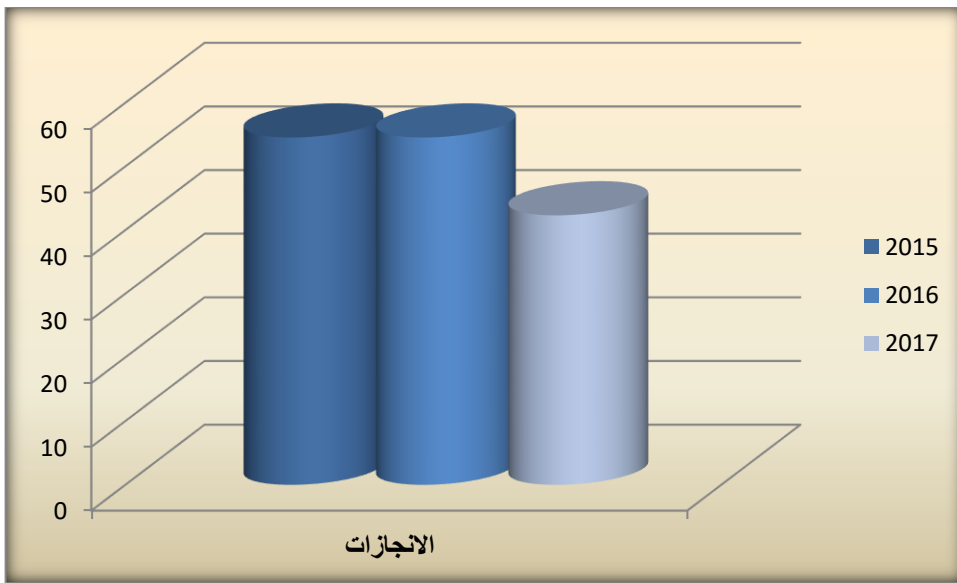
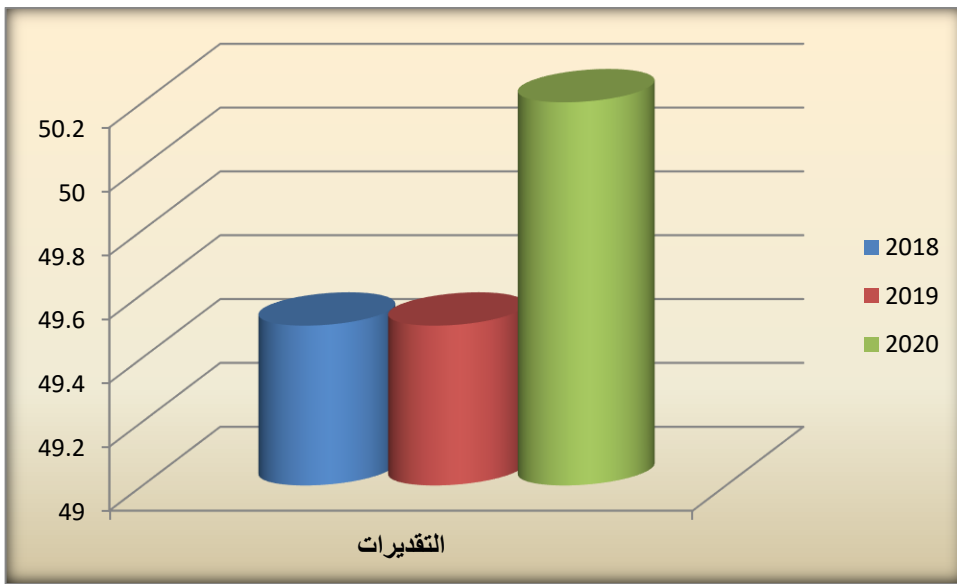
قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		201		الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	201	7	201	201	2014		
		8		6	5			
51.3	50.2	49.5	49.5	54.54	54.54	42.31	% نسبة المنتفعين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية	

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: من خلال المؤشر الخاص بنسبة مشاركة الأعوان في الدورات التكوينية في مجالات أخرى غير الإعلامية يلاحظ ارتفاع في نسبة الاعوان المنتفعين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية وخاصة خلال سنة 2016 وتجدر الإشارة الى انه بالنسبة لسنة 2016 فقد تم تنظيم عديد الدورات التكوينية مع الهياكل العمومية وخاصة في مجالات الحوكمة الرشيدة والتصريف في الميزانية حسب الاهداف مما اتاح الفرصة لتشريك اكبر عدد من الاعوان . هذا ويبقى بلوغ نسبة % 49.5 من المنتفعين بالتكوين في المجالات الأخرى غير الإعلامية في أواخر سنة 2019 قيمة مستهدفة في حد ذاتها.

رسم بياني لتطور المؤشر



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تدعيم التنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة لتنفيذ الدورات التكوينية التي يتم التنصيب عليها صلب منشور رئيس الحكومة المتعلق بإعداد مخطط التكوين السنوي والتي لا يمكن إنجازها مع مكاتب التكوين الخاصة حتى يتسنى تنفيذ جميع الأنشطة التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين السنوي

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : محدودية الميزانية المخصصة للتكوين

بطاقة مؤشر قياس أداء

رمز المؤشر: 3.1.9

تسمية المؤشر: نسبة التأطير

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2017

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير التصرف في الموارد البشرية.
تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة تأطير الأعوان

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة

التفريعات: الإدارة المركزية

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: عدد الاطارات / العدد الجملي للموظفين والعملة

وحدة المؤشر: النسبة المئوية (%)

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الموظفين والعملة، عدد الاطارات المنتدبين أو الملحقين لدى الوزارة

طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: احصائيات مصلحة الشؤون الإدارية

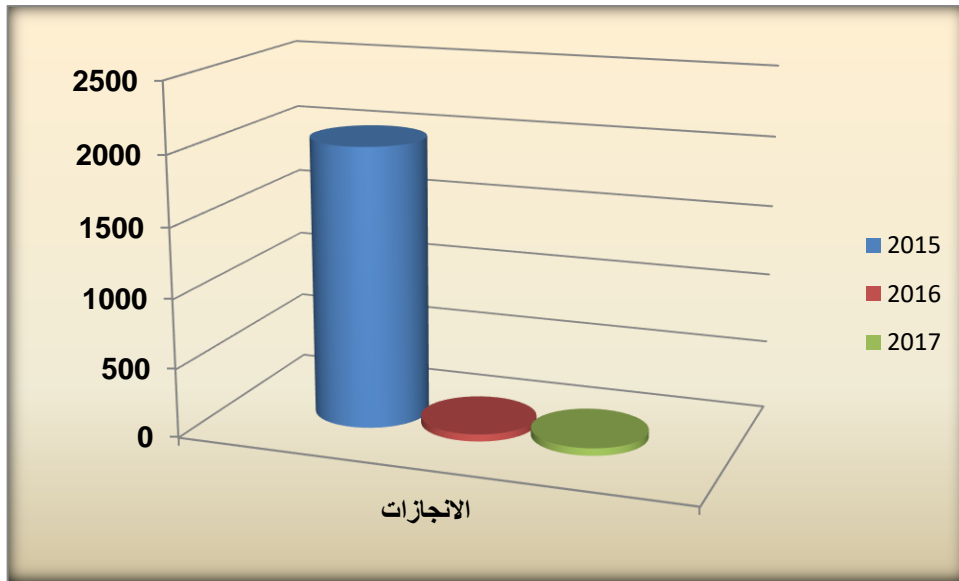
مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية

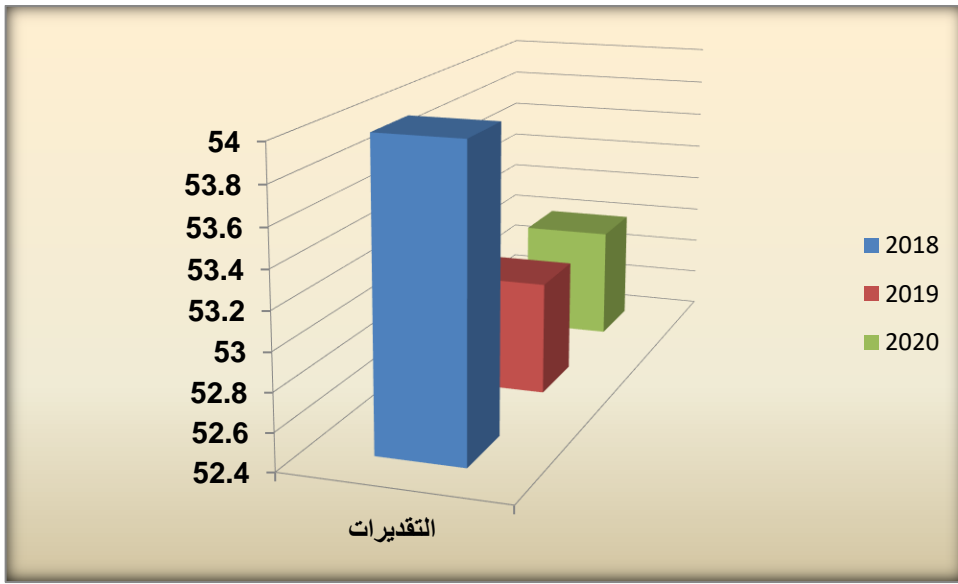
سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات		201		الإنجازات		الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2020	2019	201	7	201	2015	2014	
		8		6			
55	53	53	54.0	54.05	52	50	%
			5				نسبة التأخير

تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: نلاحظ ارتفاع المؤشر الخاص بنسبة التأخير خلال سنة 2017 ويعود ذلك الى محافظة الوزارة على اطاراتها وتدعيمه ببعض الاطارات في اطار اللاحق .

رسم بياني لتطور المؤشر





أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: تعد نسبة التأطير الحالية جيدة بالمقارنة مع هياكل إدارية أخرى غير أن الوزارة تشكو من نقص كبير في الإطارات المتوسطة وسلك العملة ولا يمكن تجاوز هذا الإشكال إلا بتغيير مقر الوزارة الذي لم يعد قادر على استيعاب حتى مجموع الأعوان الحالي. وتبقى نسبة **55%** قيمة مستهدفة سيقع العمل على بلوغها خلال السنوات القادمة.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : محدودية الميزانية المخصصة للإنتدابات والنقص الكبير في الإطارات المتوسطة وسلك العملة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1.2.9

تسمية المؤشر: تطور الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي
تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2016

الخصائص العامة للمؤشر

البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: لا وجود لبرنامج فرعي
الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين المحيط السياحي بالجهات و خاصة خارج حدود البلديات السياحية
تعريف المؤشر: يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي بهدف والإستجابة للطلبات الواردة على مصالح الوزارة من قبل الأطراف المعنية بهذه التدخلات

نوع المؤشر: مؤشر نتائج

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

التفريعات: لا وجود لتفريعات خاصة بهذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر: جملة الإعتمادات المفتوحة فعليا مقارنة بالإعتمادات المرسمة بالميزانية
وحدة المؤشر: ألف دينار
المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإعتمادات المفتوحة لفائدة المجالس الجهوية
طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير ذات صبغة إدارية، تقرير نشاط، الإجراءات الإدارية الأولية،

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : 400 ا.د

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : السيد فرج لغوغ كاهية مدير الإدارة العامة للمصالح المشتركة
قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2017	إنجازات		الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018	201	2015	2014	6	
400,00 0	300,00 0	200,00 0	المؤشر 1.2.9: تطوّر الإعتمادات المخصصة للمشاريع الممولة من ميزانية تحسين المحيط السياحي				
			400,00 0	79,000 0	550,00 0	511,00 0	الإعتمادات المرسمة أ.د
			100,00 0	79,000 0	237,79 5	428,30 0	الإعتمادات المفتوحة أ.د

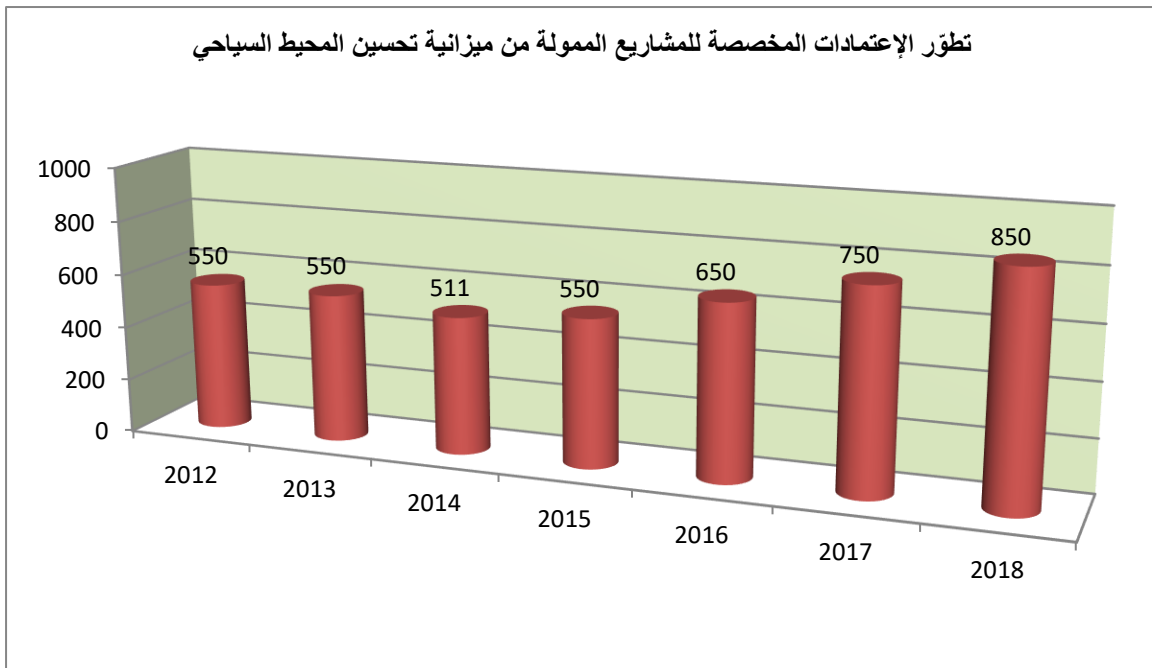
تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يلاحظ أن الإعتمادات المرسمة بالميزانية بمقتضى قانون المالية لسنة 2016 بلغت 379 أ.د، في حين أن الإعتمادات التي وقع صرفها فعليا بلغت 379 أ.د بموفى سنة 2016 و بالتالي تقدّر نسبة الإنجاز بـ 100 % . بالنسبة لسنة 2017 فإن الإعتمادات المرسمة بالميزانية بمقتضى قانون المالية لسنة 2017 تقدّر بـ 400 أ.د في حين أن الإعتمادات المفتوحة إلى غاية 30 جوان 2017 تقدّر بـ 100 أ.د أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 25 % . أما بالنسبة للإعتمادات المتبقية والبالغة 300 أ.د فسيتم صرفها بعد دراسة الملفات التي سترد على مصالح الوزارة من قبل الأطراف المعنية بالتدخلات.

سيتمّ تركيز تدخلات وزارة السياحة والصناعات التقليدية في مجال تحسين المحيط السياحي على حساب صندوق حماية المناطق السياحية المخصّص للبلديات السياحية. و بالتالي سيقصر هذا العنوان على بعض التدخلات المدروسة في المناطق خارج المجال الترابي للبلديات المصنّفة سياحيا.

رسم بياني لتطور المؤشر:



أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

ستخصص ميزانية تحسين المحيط السياحي المزمع الترفيع فيها بعنوان سنوات **2018-2020** للمساهمة في تمويل المشاريع الهادفة لتحسين المحيط السياحي بالجهات و خاصة خارج حدود البلديات السياحية من ذلك :

5. مشاريع تهيئة المسالك السياحية.
6. مشاريع تهيئة و تهذيب المدن العتيقة.
7. مشاريع صيانة و تهيئة المواقع و المعالم الأثرية.
8. مشاريع تهيئة و صيانة مناطق العبور.
9. مشاريع صيانة و تأهيل المركبات الصحيّة.